جامعة آل البيت
معهد بيت الحكمة
قسم العلوم السياسية

مواقف مجلس التعاون لدول الخليج العربية من الازمة اليمنيه

(2016-2011)

Cooperation Council for the position of the Arab Gulf States in the Yemeni crisis (2011-2016)

إعداد

محمد شبيب المطيري

الرقم الجامعي

1570600015

المشرف

د.علي الشرعة

الفصل الثاني 2016 /2017 م

قرار لجنة المناقشة

مواقف مجلس التعاون لدول الخليج العربية من الازمة اليمنيه (2011-2016)

إعداد

محمد شبيب المطيري

المشرف

الدكتور **علي الشرعة**

<u>أعضاء لجنة المناقشة</u>

الأسم		التوقيع
الدكتور. علي عواد الشرعه	، (رئيساً) المشرف	------------
الدكتور محمد أحمد المقداد	، عضواً	------------
الدكتور صايل فلاح السرحان	، عضواً	------------
الدكتور بدر صيتان الماضي	، عضواً	------------

قدمت هذه الرسالة إستكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في كلية العلوم السياسية

قسم العلوم السياسية في جامعة آل البيت

نوقشت وأوصي بإجازتها بتاريخ 8/5/2017م

الفصل الثاني 2016 /2017 م

تفويض

أنا **محمد شبيب المطيري،** أفوض جامعة آل البيت بتزويد نسخ من رسالتي للمكتبات أو المؤسسات أو الهيئات أو الأشخاص عند طلبهم حسب التعليمات النافذة في الجامعة.

التوقيـع:

التاريخ:

إقرار وإلتزام بأنظمة وتعليمات جامعة آل البيت

أنا الطالب: **محمد شبيب المطيري**

التخصص: علوم سياسية   الكلية: معهد بيت الحكمة   القسم: العلوم السياسية

أقر بأنني قد ألتزمت بقوانين جامعة آل البيت وأنظمتها وتعليماتها وقراراتها السارية المتعلقة بإعداد رسائل الماجستير والدكتوراه عندما قمت شخصياً بإعداد رسالتي بعنوان:

مواقف مجلس التعاون لدول الخليج العربية من الازمة اليمنيه (2011-2016)

توقيع الطالب:

التاريخ:

الإهـداء

إلى من عمل لأجلي و تعب في سبيل راحتي...... .... إليك يا من علمني أن الحياة جهد وعمل وارادة

إليك يا قدوتي........ **"أبي العزيز"**

إلى كل دمعة ترقرقت على خدها .... إلى كل خفقة خفقها قلبها ...

" **أمي العزيزة"**

" وأخيراً إلى كل من كن لي المحبة والاحترام"

شكر وتقدير

الحمد الله والصلاة والسلام على رسوله الكريم، وبعد اتوجه بالشكر الجزيل والامتنان إلى الدكتور **علي الشرعة** الذي اشرف على هذه الدراسة ولولا الله ثم لولا جهوده وتوجيهاته الثمينة لم أتمكن من إخراج هذه الرسالة الى حيز الوجود.

كما أشكر كل أعضاء الهيئة التدريسية في معهد بيت الحكمة / جامعة آل البيت الذين كان لهم الفضل بعد الله في اناره طريق العلم امامنا. كما اتوجه بالشكر إلى كل من ساعدني أو اسدا لي خدمة أو زودني بمعلومة.

الباحث

فهرس المحتويات

فهرس الأشكال

مواقف مجلس التعاون لدول الخليج العربية من الازمة اليمنيه (2011-2016)

إعداد

محمد شبيب المطيري

المشرف

د.علي الشرعة

ملخص

هدفت هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية: التعريف بالنظام الإقليمي الخليجي، ومجلس التعاون الخليجي. ودراسة وتحليل تطورات الازمة اليمنية خلال الفترة 2011-2016. وتحليل لمواقف دول مجلس التعاون الخليجي من الازمة اليمنية خلال الفترة 2011-2016. ودراسة وتحليل دور مجلس التعاون الخليجي كمنظمة اقليمية تعمل على تعزيز مجالات التعاون بين الدولة الخليجية بما يساهم في تطوير قدرتها على التعامل مع الأزمة الأيمنية التي تواجهها منطقة الخليج العربي خلال الفترة 2011-2016.

وإعتمدت الدراسة على المناهج التالية: المنهج التحليلي والمنهج المؤسسي ومنهج صنع القرار ومن أهم النتائج التي توصلت اليها الدراسة ما يلي : تعود الأزمة اليمنية الحالية إلى عام 2011 عندما بدأت احتجاجات شعبية ضج الرئيس السابق على عبدالله صالح. وتسعى إيران منذ اندلاع الثورة اليمنية في 11 فبراير 2011، إلى استغلال حالة عدم الاستقرار السياسي في صنعاء من أجل توسيع نفوذها في المنطقة، خاصة بعد أن أصبح لها نفوذ واضح في بغداد ودمشق.

في ضوء نتائج الدراسة فأنها توصي: تكثيف العمل الدبلوماسي مع جميع الأطراف اليمنية سواء كانت أحزابا سياسية أو قيادات قبلية وحثهم للجلوس على طاولة التفاهم لتجنيب اليمن المزيد من التفكك والتشرذم. ومواصلة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية سياسة الضغط ضد الحوثيين، وإذا كانت إيران تتحرك صراحة لدعم الحوثيين، وتساعدهم على السيطرة على مقدرات الدولة اليمنية، فإن تحرك دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية لمواجهة هذا الوضع ضرورة حيوية، ليس فقط لإعادة التوازن في الداخل اليمني، وإنما أيضاً للحيلولة دون تمدد الحوثيين وبسط سيطرتهم على مقدرات الدولة اليمنية.

Cooperation Council for the position of the Arab Gulf States in the Yemeni crisis (2011-2016)

Preparation
Mohmaad Sh. Al-mtiry
supervision
Dr. Ali AL – shra'a

Abstract

This study aims to achieve the following objectives: definition of the Gulf regional system, and the Gulf Cooperation Council. The study and analysis of developments in the Yemeni crisis during the period 2011-2016. And analysis of the positions of the Gulf Cooperation Council (GCC) of the Yemeni crisis during the period 2011-2016. The study and analysis of the role of the GCC as a regional organization working to strengthen areas of cooperation between the Gulf Arab state, which would contribute to the development of their ability to deal with Aloemenyh crisis facing the Arabian Gulf region during the period 2011-2016.

The study relied on the following approaches: analytical method, institutional approach and the methodology of decision-making is the most important findings of the study include: the current Yemeni crisis dating back to 2011, when popular protests din former President Ali Abdullah Saleh began. It seeks Iran since the outbreak of the revolution in February 11, 2011, to take advantage of the political instability in Sanaa in order to expand its influence in the region, especially after it became a clear influence in Baghdad and Damascus.

In light of the results of the study it recommends: intensifying diplomatic work with all Yemeni parties, whether political or tribal leaders of the parties and urged them to sit at the table of understanding to spare Yemen further disintegration and fragmentation. And to continue to the Gulf Cooperation Council (GCC) pressure against the Houthis policy, and if Iran moved openly to support the rebels, and help them to control the destiny of the Yemeni state, the movement of the Gulf Cooperation Council (GCC) to address this vital necessity situation, not only to restore the balance in the Yemeni inside, but also to prevent stretch rebels and extend their control on the capabilities of the Yemeni state.

الفصل الأول

الإطار النظري للدراسة

المقدمة:

طالبت جمهورية اليمن العربية في عام 1996 بالانضمام إلى مجلس التعاون الخليجي، ونتيجة لذلك شهدت العلاقات اليمنية الخليجية حراكاً سياسياً كبيراً، حيث تطورت هذه العلاقات بين اليمن ومجلس التعاون الخليجي وبالأخص بعد موافقة قمة مسقط 2001م لقادة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية على انضمام اليمن إلى بعض منظمات المجلس وما تلاها من قرارات في القمم اللاحقة لتأهيل اليمن إلى الحد الأدنى من مستوى التنمية البشرية السائد في دول المجلس ومشاركة الأمانة العامة لدول مجلس التعاون في رعاية كل من مؤتمر المانحين في نوفمبر 2006م، ومؤتمر استكشاف الفرص الاستثمارية في اليمن في إبريل 2007م، إلى جانب إقامة العديد من الأنشطة والفعاليات التي هدفت إلى تعزيز العلاقات السياسية والاقتصادية بين اليمن ودول المجلس. وفي أعقاب التحولات السياسية في اليمن عام 2011، بدأت تداعيات الأزمة والصراع في اليمن بين الحوثيين وقوات الرئيس اليمني السابق علي عبد الله صالح، عندما استغل الحوثيون الارتباك المتزايد في اليمن بعد عام 2011، واضطرابات الجيش المخترق من قبل رجالهم، وتشتته في أكثر من جبهة في الشمال والجنوب، فقاموا بشن هجوم مباغت على مواقع تابعة للواء 310 مدرع، وهو اللواء الأقوى تشكيلًا وتسليحًا، والذي تعتمد عليه الدولة بشكل كبير في معاركها ضد الحوثيين، لتتحول محافظة عمران إلى ساحة حرب مما دفع بدول الخليج العربي إلى تشكيل تحالف من اجل إعادة الاستقرار في اليمن وإعادة الشرعية بعد قيام قوات

الحوثي بالانقلاب على الشرعية الدستورية، ومحاولتهم السيطرة على أجزاء كبيرة من اليمن، مما شكل تهديداً للأمن الخليجي في ضوء تطورات الصراع في اليمن.

إن معطيات الواقع الجغرافي والسياسي والاستراتيجي تؤكد كذلك أنه لا غنى لليمن أمنياً عن دول المجلس، فالمنظومة الأمنية في منطقة الجزيرة والخليج هي منظومة واحدة ومتداخلة ومتشابكة، وخصوصاً بعد أحداث الحادي عشر من أيلول عام 2001م، وتنامي ظاهرة الإرهاب الدولي، حيث برز دور اليمن في محاربة الإرهاب، وقد شهد اليمن في مرحلة الثورات العربي في عام 2011، تحولات سياسية مهمة أسهمت في حدوث نزاعات وحروب داخلية اثرت على استقرار اليمن، وحدوث تمرد من قبل الحوثيين في عام 2014، مما دفع دول السعودية لقيادة تحالف عربي والبدء بعاصفة الحزم لضمان عودة الشرعية في اليمن.

يتمثل البُعد الإقليمي وهو أخطر أبعاد الأزمة اليمنية في اتهام دولة اليمن لبعض الدول بدعمها للحركة الحوثية، حيث كشفت العديد من الدلائل عن وجود هذا الدعم والذي كان من أبرزه الدعم الإيراني، إلا أن هناك دلائل أخرى تؤكد على وجود دعم متخفي كما هو في الدورين الخليجي والأمريكي، قامت دول مجلس التعاون الخليجي في نهاية عام 2015 بعقد قمة السادسة والثلاثين في التاسع من كانون الأول 2015 في العاصمة الرياض، في وسط تحديات شكلت خطر على أمن واستقرار المنطقة العربية، مما عظم من من محورية أمن الخليج والذي يعد من أبرز القضايا ذات الأولوية في قائمة العمل الخليجي المشترك.

أولاً: أهمية الدراسة

تبرز أهمية الدراسة من ناحيتين علمية (نظرية) وعملية (تطبيقية):

الأهمية العلمية:

تبرز أهمية هذه الدراسة في محاولتها تسليط الضوء على الصراع السياسي والأمني في اليمن ودور مجلس التعاون الخليجي في التعامل مع الازمة اليمنية، حيث تعد اليمن جزء حيوي من النظام الاقليمي الخليجي، وإن معطيات الواقع الجغرافي والسياسي والاستراتيجي تؤكد كذلك أنه لا غنى لليمن أمنياً عن دول المجلس، فالمنظومة الأمنية في منطقة الجزيرة والخليج هي منظومة واحدة ومتداخلة ومتشابكة، في ضوء التحولات السياسية التي تشهدها دولة اليمن، والصراعات الداخلية التي امتد تأثيرها الى المملكة العربية السعودية بعد تنامي الدور السياسي للحوثيين في اليمن.

من هنا تبرز أهمية دراسة دور مجلس التعاون الخليجي كمنظمة اقليمية تعمل على تعزيز مجالات التعاون بين الدولة الخليجية بما يساهم في تطوير قدرتها على التعامل مع الأزمات المؤثرة على أمن دول الخليج العربي وخصوصاً الازمة اليمنية التي امتدت من 2011-2016.

الأهمية العملية:

تناولت كثير من الدراسات موضوع مجلس التعاون الخليجي ودوره في التعامل مع الازمة اليمنية، إلا أنها لم تحاول تحليل أحد مشاريع التكامل بين الدول العربية، حيث أن مجلس التعاون الخليجي يعد من المشاريع التكاملية الناجحة بين الدول العربية على الرغم مما آثاره من جدل ونقاش حول انشاءه، إذْ يؤمل أن تشكل هذه الدراسة مرجعاً علمياً حول هذا الموضوع .

ثانياً: أهداف الدراسة

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- التعريف بالنظام الإقليمي الخليجي، ومجلس التعاون الخليجي.
- دراسة وتحليل تطورات الازمة اليمنية خلال الفترة 2011-2016.
- تحليل لمواقف دول مجلس التعاون الخليجي من الازمة اليمنية خلال الفترة 2011-2016.
- دراسة وتحليل دور مجلس التعاون الخليجي كمنظمة اقليمية تعمل على تعزيز مجالات التعاون بين الدولة الخليجية بما يساهم في تطوير قدرتها على التعامل مع الأزمة الأيمنية التي تواجهها منطقة الخليج العربي خلال الفترة 2011-2016.

ثالثاً: مشكلة الدراسة وأسئلتها:

تبرز الأهمية الإستراتيجية لليمن بالنسبة لشبه الجزيرة العربية وتتحكم بمداخل البحر الأحمر وطرق الملاحة البحرية الصاعدة إلى آسيا عبر البحر العربي وبهذا تصبح اليمن العمق الاستراتيجي للخليج العربي في البعدين الأمني والاقتصادي. لذا تحرص دول الخليج على جعل اليمن بعيدة عن التدخلات الخارجية، ونتيجة للأحداث السياسية التي تشهدها اليمن منذ عام 2011 والتطورات المتصاعدة بعد عام 2014، وما يواجهه اليمن صراعات داخلية ومشاكل اقتصادية واجتماعية خطيرة مما يهدد قدرة الدولة على الاستمرارية، مما يشكل تهديداً لأمن منطقة الخليج العربي، وفي ضوء ذلك تتمحور مشكلة الدراسة في التساؤل التالي: ما مواقف دول مجلس التعاون الخليجي من الأزمة اليمنية؟ وينبثق من السؤال الرئيسي التساؤلات الفرعية التالية:

- ما طبيعة وواقع عمل مجلس التعاون لدول الخليج العربية ؟
- ما الدوافع والتطورات التي شهدتها الأزمة اليمنية خلال الفترة 2011-2016؟

- ما فاعلية عمل مجلس التعاون لدول الخليج العربية في التعامل مع الأزمة اليمنية خلال الفترة 2011-2016؟

رابعاً: فرضية الدراسة:

هناك علاقة طردية بين مواقف دول مجلس التعاون الخليجي وبين تداعيات الأزمة اليمنية على أمنها واستقرارها.

خامساً: حدود الدراسة:

الحدود المكانية: دول مجلس التعاون الخليجي واليمن .

الحدود الزمانية: تقتصر الدراسة على الفترة الزمنية 2011-2016 وهي الفترة التي شهدت فيها اليمن أزمة سياسية وصراع داخلي كان له تداعيات على دول مجلس التعاون الخليجي.

سادساً: التعريف بالمصطلحات إجرائياً:

الخليج العربي:

سمي الخليج العربي بالخليج الفارسي والبحر الأدنى والبحر المرّ، وأرض الله، وأرض البحر وخليج البصرة، وخليج القطيف، وخليج البحرين، وخليج عُمان. ويقع الخليج العربي بين دائرتي عرض (16) و(31) درجة شمالاً ويُظهر هذا الموقع أن للخليج العربي قوة جيوستراتيجية كبيرة، كونه أحد العناصر الرئيسية في التوازن الاستراتيجي الدولي منذ سنين طويلة، ويعد الخليج العربي من الخلجان الدولية أي جزءاً من أعالي البحار، وتكون للسفن حرية المرور فيما عدا الجزء الذي يخضع للاختصاص الإقليمي للدول الساحلية المطلة على الخليج. (المرهون، 2005: 5).

الأزمة (The Crisis):

اصطلاحاً: تعرف الأزمة على أنها "مرحلة الذروة في توتر العلاقات في بيئة إستراتيجية وطنية أو إقليمية أو دولية، بحيث يصبح أطراف تلك العلاقات قاب قوسين أو أدنى من الحرب"(عثمان، 1995: 14) .

وتعرف إجرائياً على أنها الأحداث والتطورات السياسية والعسكرية والأمنية التي شهدتها اليمن منذ الثورة اليمنية والتي أدت إلى حدوث حالة من عدم الاستقرار السياسي داخل المجتمع اليمني ولجوء الأطراف المتصارعة إلى النزاع المسلح كما حدث من خلال قيام الحوثيين بمحاولة الانقلاب على الشرعية في اليمن مما أدى إلى حدوث تدخل من المملكة العربية السعودية من خلال عاصفة الحزم.

مجلس التعاون لدول الخليج العربي: منظمة أقليمية عربية أعلن عن تأسيسها في شباط من العام 1981، وضمت في عضويتها كا من المملكة العربية السعودية، ودولة الكويت، وسلطنة عُمان، ودولة الإمارات العربية المتحدة، ودولة قطر، ومملكة البحرين، في أعقاب مؤتمر قمة عقدته الدول الست الأعضاء في هذا المجلس في أبوظبي في 25 أيار 1981، وإنتهى بإصدار بيان مشترك حددت بموجبه أهداف هذ المنظمة الخليجية وصلاحياتها (الكيالي، 1990 :44)

مواقف دول مجلس التعاون الخليجي: ويشير هذا المصطلح إلى توجهات السياسة الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي ومواقفها من الأزمة اليمنية خلال الفترة 2011-2016.

سابعاً: الإطار النظري:

النظريات المفسرة لتأسيس مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ومنها:

النظرية الليبرالية الجديدة (منظور الاعتماد المتبادل): تشير هذه النظرية إلى الموقف الذي يؤثر فيه بعض الأشخاص على بعضهم البعض، إذ أن الاعتماد المتبادل في العلاقات الدولية يشير

إلى الوضعية التي تتميز بالتأثيرات التبادلية بين الدول أو بين فاعلين من دول مختلفة (المهيري، 1999 :10).

وتعتبر النظرية الليبرالية أن المنظمات (الإقليمية–الدولية) تعمل على تنظيم المصالح بين الدول بما يساعد على تحقيق اهدافها، وتؤدي مشاركة الدول في المنظمات الدولية إلى تشجيع التعاون كوسيلة لتأمين المصالح الوطنية والتغلب على معوقات تحقيق الاعتماد المتبادل بين الدول في اطار عمل المنظمات الدولية او الاقليمية، وتشير النظرية أيضًا إلى أن هناك مجالات يكون فيها التعاون أكثر سهولة كالتعاون والتواصل والمبادرات الاقتصادية والثقافية، أما التعاون في مجال الأمن والأمور العسكرية فنجد الليبراليين الجدد أقل تفاؤلاً بشأنها (مرسي، 2004 :7–18). وترى رواد النظرية الليبرالية أن درجة عالية من الترابط بين الدول ستؤدي إلى تعاون أكبر بين الدول مما يدعم الاستقرار في النظامين الدولي والإقليمي (السويدي، 1999 :23).

جاء إنشاء مجلس التعاون الخليجي وفقاً لنظرية الاعتماد المتبادل، فقد تم تأسيس هذا المجلس بهدف تنظيم وتحقيق المصالح المشتركة بين دول مجلس التعاون الخليجي، كما أنه يمثل وسيلة لتأمين المصالح الوطنية لتلك الدول، ويساعد في التغلب على معوقات تحقيق الاعتماد المتبادل بين الدول الست. وتعود سهولة التعاون بين تلك الدول وفقًا للنظرية إلى وجود مصالح متبادلة فيما بينها، فالدول اتجهت إلى التعاون وتأسيس المجلس من أجل تحقيق مكاسب مطلقة مع وجود قدر من الثقة في امتثال والتزام الدول الست بقواعد التعاون. وقد سار مجلس التعاون في تأسيسه إلى المجالات التي يكون التعاون فيها أكثر سهولة كالتعاون والتواصل والمبادرات الاقتصادية والسياسية والثقافية، مع تأجيل "أو عدم إعلان" التعاون في مجال الأمن والأمور العسكرية في البداية.

نظريات التكامل الإقليمي: ظهرت نظريات التكامل الإقليمي لتفسير عمليات التكامل بين الدول من حيث الدوافع والقوى المحركة والآليات مع التنبؤ بمستقبل تلك العمليات في ضوء التطورات التي تشهدها الدول، وعليه يُعرَف التكامل الإقليمي بأنه "عملية ينتج عنها بروز كيان فوق قومي تؤول إليه مسؤولية أداء الاختصاصات الوظيفية التي كانت تتحملها الحكومات الوطنية في السابق، وهذا الكيان الدولي الجديد والموسع يصبح بمثابة النواة المركزية التي تحاول أن تستقطب كل الولاءات والتوقعات والأنشطة السياسية للأطراف القومية التي أوجدته، وهو بأجهزته ومؤسساته يستطيع أن يمد سلطاته إليها". وتعد "النظرية الوظيفية" واحدة من أهم نظريات التكامل المفسرة لتأسيس مجلس التعاون. وترتبط هذه النظرية بإسهامات "ديفيد ميتراني"، وتقوم فكرة النظرية على ضرورة الفصل بين الجوانب السياسية والجوانب الوظيفية في عملية التكامل، والتركيز على التكامل الوظيفي في القطاعات الفنية المختلفة، والتخلي عن فكرة الاتحاد السياسي. ويضرب "ميتراني" مثالاً بعصبة الأمم التي انهارت بعد الحرب العالمية الأولى في حين استمرت منظمة العمل الدولية،وهي منظمة وظيفية، في أداء عملها. والتصور النهائي لعملية التكامل لدى "ميتراني" يقوم على إنشاء تنظيمات وظيفية دولية، وتقوم الدول بنقل جزء من سيادتها في هذه القطاعات الفنية إلى المؤسسات الدولية "الإقليمية" مع الاحتفاظ بسيادتها السياسية. وتحدد نظريات التكامل مجموعة من المتطلبات الأساسية التي يستلزمها تحقيق التكامل الإقليمي، وأهمها (عبد الرحمن، 1989 :77-78):

التماثل الاجتماعي: ويشير هذا التماثل إلى ضرورة توافر الأهداف والمصالح المشتركة لدى أطراف عملية التكامل من قبل الدول، ومن أبرز متطلبات التماثل الاجتماعي بين الدول التي تسعى للاتحاد: غياب مشاعر التعصب الثقافي القومي، ووجود علاقات ودية بين الحكومات

المعنية، والاتفاق المشترك على أهداف السياسية الخارجية، ومما يدعم الاتحاد الخليجي وجود تماثل وتشابه في كثير من القيم الاجتماعية والدينية، واللغة والثقافة .

التشارك في القيم (السياسية/ الاقتصادية): يساهم وجود بعض القيم المشتركة بين الدول التي تسعى للاتحاد في قوة الدفع في عملية التكامل، فبالنسبة للتكامل الاقتصادي مثلاً، قد يتحقق الانتماء القيمي المشترك من خلال الارتباط بالأيديولوجية الرأسمالية أو الاشتراكية، وبالنسبة للتكامل السياسي، قد يتحقق عامل التشارك في القيم إذا كان هنالك تقارب في شكل نظام السياسي ملكي، جمهوري، والعادات والتقاليد والقيم المشتركة، حيث تتشابه الدول الخليجية في شكل النظام السياسي كأنظمة ملكية وراثية، وهنالك تشابه في الوضع الاقتصادي وامتلاك الثروات الطبيعة وخصوصاً موارد الطاقة النفط والغاز، وكذلك مواجهتها نفس التحديات الأمنية .

المنافع المتبادلة: يشكل تحديد وتوقع المنافع المتبادلة من عملية التكامل، أحد المتطلبات الرئيسية والمسبقة في تحقيق عملية التكامل الإقليمي، فهي توفر الحافز للتنازل عن بعض صلاحيات السيادة القومية، وبدون هذا التوقع فإن الدول تتردد في الارتباط بعمليات تكاملية مقيدة لسلطتها .

علاقات تاريخية ودية: من أهم متطلبات نجاح عملية التكامل الإقليمي، وجود علاقات تاريخية وودية بين أطراف تلك العملية، وهذا ما يعزز الطابع السلمي للتعامل المشترك بين تلك الأطراف؛ إذ لا يمكن تصور أن ينطلق التكامل من حصيلة متراكمة من التفاعلات السلبية أو الانطباعات العدائية حتى وإن كان قد طرأ على تلك العلاقة في خطوطها العامة بعض التحسن النسبي فيما بعد.

المؤثرات الخارجية: يقصد بها المؤثرات الخارجية المحفزة للدول على التعاون، وقد يتمثل التأثير الخارجي في صورة: تهديدات العدوان، أو الحرب الموجهة ضد هذه الأطراف، الارهاب والتطرف.

ثامناً: الدراسات السابقة:

من أهم الدراسات ذات الصلة بموضوع الدراسة ما يلي :

الدراسات العربية:

دراسة العقيلي (2004) بعنوان: "مجلس التعاون الخليجي: تجربة للتكامل الأمني شبه الإقليمي دراسة تقويمية"، حاولت الدراسة الإجابة عن التساؤلات التالية: هل تمكنت دول الخليج العربي من أن تجعل من مجلس التعاون الخليجي تحالفاً عسكرياً وسياسياً ذا اعتبار في المجتمع الدولي، توصلت الدراسة إلى إن الجهود التي بذلت منذ منتصف السبعينيات وحتى أيار من عام 1981 باءت بالفشل ولم تتمكن من إنشاء تحالف أمني لدول الخليج لأسباب واعتبارات عديدة.

دراسة الرديني وآخرون (2005) بعنوان "ليمن ودول الخليج العربي" يعتبر هذا الكتاب دراسة تحليلية لعلاقة اليمن بجميع دول مجلس الخليج العربي، وقد قسم الكاتب هذه الدراسة إلى سبع فصول، تناول في الفصل الأول العلاقات اليمنية السعودية، الفصل الثاني العلاقات اليمنية– العمانية، الفصل الثالث العلاقات اليمينية – القطرية، الفصل الرابع العلاقات اليمنية – الإماراتية، الفصل الخامس العلاقات اليمنية – الكويتية، الفصل السادس العلاقات اليمنية – البحرينية، والفصل السابع علاقة اليمن بمجلس التعاون لدول الخليج العربي.

دراسة العجمي، (2006)، بعنوان "أمن الخليج العربي تطوره وإشكاليته من منظور العلاقات الإقليمية والدولية" ، هدفت الدراسة إلى تغطية الخصائص الجيوستراتيجية للخليج

العربي، ثم مفهوم أمن الخليج العربي، وصولاً إلى أمن الخليج في إستراتيجية القوى الاستعمارية الأولى، من حملات بحرية صينية، إلى البرتغاليين كرأس للسهم الغربي الأول، والهولنديين والفرنسيين، حتى أصبح الخليج ضمن دوائر الأمن البريطانية، وفرضهم السلم البريطاني في الخليج. وقد كان المدخل بمحتواه الذي ركّز على نهاية القرن التاسع عشر ضرورياً لفهم الصراعات الأوروبية على احتلال المنطقة. وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن الخليج العربي قد مثل بموقعه على الحدود الشرقية للوطن العربي دور متلقي الصدمة الأولى، وذلك لتوسّطه جميع خطوط المواصلات الرئيسية، مما يدل على أنه كان أحد العناصر الرئيسية في التوازن الاستراتيجي الدولي وقلب الشرق الأوسط، وقد حكمت المتغيرات الدولية بدرجة كبيرة منطقة الخليج العربي، إلى درجة تصل إلى فقدان الدولة الخليجية استقلالها.

دراسة المنصوب (2008) بعنوان " العلاقات اليمنية السعودية بعد "اتفاقية جدة" عوامل التباين وممكنات التعاون. وهدفت هذا البحث الى بيان العوامل التي ربما تزيد من حدة التباين السياسي بين السعودية واليمن، ويسعى البحث الى توضيح العوامل التي من شأنها زيادة وتيرة التجاذب والتعاون وصولاً الى التكامل والشراكة بين الطرفين .وقد تباينت التوقعات التي وضعها كل طرف من اطراف العلاقة للدولتين للنتائج التي قد تنجم عن التقارب بينهما، سواء على المستوى الشعبي او على المستوى الرسمي، وخاصة بعد التوقيع على" اتفاقية جدة " ويبدو ان بعض القضايا وخاصة المجال الامني ساهمت بشكل ايجابي في ان تأخذ هذه العلاقات طوراً من التحسن المضطرد خلال المراحل الماضية .

دراسة مطهر (2008) بعنوان "الآثار السياسية والاقتصادية والاجتماعية لمناطق التخوم اليمنية – السعودية (2000 – 2005م)" وهدفت هذه الدراسة إلقاء الضوء على منطقة التخوم الشمالية للجمهورية اليمنية وخط الحدود بين اليمن والسعودية، كما رسمتها معاهدة

الطائف 1934م، ومعاهدة جدة 2000م، وتتناول الدراسة هذه الفترة الزمنية المحددة ب 2000-2005 لأن العام 2000م شهد حدثاً هاماً وهو توقيع معاهدة جدة الحدودية لإنهاء الصراع الحدودي، وركزت الدراسة على الاستقرار الداخلي في اليمن والقضايا الاقتصادية التجارية بين البلدين، وبناء الجدار العازل وانعكاساته على العلاقات السعودية اليمنية، وأهم الإصلاحات السياسية في اليمن.

دراسة مهيوب (2008م) بعنوان "أبعاد الدور اليمني في تحقيق الأمن والاستقرار في الخليج العربي 1990-2004م". وهدفت هذه الدراسة إلى تقديم رؤية يمنية لما يجب أن تكون عليه منطقة الخليج والجزيرة العربية في مواجهة التكتلات الإقليمية والدولية، التي تدفع إلى مثل هذا التكامل فهناك مقومات يمنية تدفع اليمن إلى القيام بدور ما, يساهم في تحقيق أمن واستقرار الخليج، وقد ساهمت بالفعل في ذلك من خلال تسوية خلافاتها الحدودية مع دول الجوار الجغرافي، وأوردت الدراسة ثلاثة أبعاد تتمثل في: الموقع الجيوإستراتيجي والأمن والعسكري، وبعد التكامل الاقتصادي والسياسي، وبعد العمالة، وهذه الأبعاد يمكن لليمن أن تفيد بها دول مجلس التعاون الخليجي.

دراسة كريستوفر بوتشيك، (2010) بعنوان : الحرب في صعدة: من تمرّد محلّي إلى تحدّ وطني. هدفت هذه الدراسة إلى معرفة الأسباب الأساسية للحرب في صعده وكيف تحولت هذه الحرب من تمرد محلي إلى تحد وطني.فقد بينت الدراسة أن أسباب الصراع قد نشأت بسبب شعور الحوثيين بالتهميش الطائفي والتخلف الاقتصادي وكيف تحول هذا الصراع من إيديولوجي/حركة الإحياء الديني إلى تمرد كلاسيكي , من خلال انخراط السعودية في الصراع علنا في عام 2009 بعد توغل الحوثيين في الأراضي السعودية. وأظهرت الدراسة أن اكبر نتيجة للحرب في صعده هي تدمير للاقتصاد اليمني واستنفاذها للموارد, مما يؤدي إلى تناقص قدرة

اليمن على إدارة الأزمات المتزامنة منذ تقديم الخدمات الإنسانية, وضمان الأمن الغذائي أو مكافحة القاعدة في جزيرة العرب.

دراسة بن صنيتان (2011) بعنوان: "مستقبل الأنظمة الخليجية والمتغيرات الإقليمية والدولية"، سعت هذه الدراسة إلى استشراف أمن الخليج في المنظورين المتوسط والبعيد، ومستقبل الأنظمة الخليجية، في ظل الثورات العربية على الخصوص، والمتغيرات الإقليمية والدولية على العموم، ولا سيما ما يحدث في العراق المجاور، وتعاظم الدورين الإيراني والتركي، إقليمياً ودولياً، فقد اكتفت الدراسة باستعراض أهم التحديات الأمنية الخارجية والداخلية التي تواجه وستواجه المنطقة ثم تطرقت الدراسة إلى الفرص المتاحة من أجل تذليل تلك الصعوبات.

دراسة عبد الله، (2012)، بعنوان "انعكاسات الربيع العربي على دول مجلس التعاون الخليجي"، هدفت هذه الدراسة إلى تحليل تأثير تداعيات الربيع العربي على دول مجلس التعاون الخليجي من خلال الوقوف على تأثير هذه التداعيات على الدول الخليجية للوصول واستشراف قدرة الدول الخليجية على فهم واستيعاب مرحلة التغيير التي تمر بها الدول العربية، لقد أظهرت الملكيات الوراثية الخليجية قدرة فائقة على البقاء والاستمرار وصد رياح التغيير، وينبغي عدم الاستهانة بقدرتها على التكيف مع المستجدات والتحديات المصاحبة للربيع العربي. إن لدى الأنظمة الوراثية الخليجية مجموعة من المقومات والميزات النسبية أبرزها الثروة النفطية، والشرعية التاريخية، والثقافة البدوية، والقلة السكانية، والأجهزة الأمنية، والنظم الأبوية، وغياب المعارضة والعمل الحزبي، علاوةً على سجل مهم من الإنجازات في المجالات الاجتماعية والإنسانية والتنموية.

الدراسات الأجنبية:

دراسة مارتين (2005)، بعنوان: "سياسة الولايات المتحدة في الخليج الخيارات والتحديات"، أشارت هذه الدراسة إلى أن الولايات المتحدة تواجه في منطقة الحليج تحديين كبيرين هما الاستقرار الداخلي في العراق والاستقرار الداخلي في المملكة العربية السعودية، ففي العراق، يلاحظ أن استمرار افتقار البلد إلى الأمن ينمي عند العراقيين مشاعر الكراهية تجاه الولايات المتحدة، إذ يعتبرونها مسؤولة عن تلك الأوضاع المتردية. ومن الممكن تفسير مهمة الإبقاء على الوجود العسكري الأمريكي إذا ما نجحت واشنطن في تحويل احتلالها للعراق إلى عملية دولية حقيقية تتمتع بغطاء من الأمم المتحدة. أما على صعيد المملكة العربية السعودية، فإن الولايات المتحدة سوف تقترف خطأ إذا ما حدت من ضغوطها لإقرار إصلاحات في السعودية حتى وإن كان من شأن تلك الضغوط زيادة حالة عدم الاستقرار.

دراسة إيملي (2006)، بعنوان: "إصلاح الأمن في الخليج"، أشارت هذه الدراسة إلى أن قادة الخليج لم يولوا إصلاح القطاع الأمني اهتماماً، وادت تداعيات هجمات 11 أيلول 2001 والشكوك الاستراتيجية في الخليج إلى إيجاد دوافع جديدة كي تفكر بلدان الخليج في أمنها، كما أن صعود تنظيم القاعدة يعد تهديداً جديداً بالنسبة إليها، لأن من بين أعضاء القاعدة بعض مواطنيها، والهدف الأساسي لهذا التنظيم الارهابي العالمي هو تحدي مشروعية ملوك الخليج وعلاقاتهم بالقوى الغربية، على الرغم من أن بلدان الخليج العربية تواجه مشاكل أمنية مشتركة، فإنها لم تطور قدرات عسكرية متكاملة لمنعها وردعها واحتوائها، وغياب نظام دفاعي متكامل لحماية بلدان مجلس التعاون الخليجي، على الرغم من ميزانيات الدفاع الضخمة والتصريحات الرسمية المتكررة.

ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة:

ركزت الدراسات السابقة على الكثير من المواضيع المتعلقة بأمن الخليج العربي ومنها دراسة العقيلي(2004) حاولت الإجابة عن التساؤلات التالية: هل تمكنت دول الخليج العربي من أن تجعل من مجلس التعاون الخليجي تحالفاً عسكرياً وسياسياً ذا اعتبار في المجتمع الدولي؟، أما العجمي، (2006)، تغطية وتحليل الخصائص الجيوستراتيجية للخليج العربي، ومفهوم أمن الخليج العربي، أما الأقادمي، (2009)، لتحديات الأمن القومي العربي من الناحية التاريخية والسياسية، ودراسة بن صنيتان (2011) استشراف مستقبل الأنظمة الخليجية في ضوء المتغيرات الدولية والاقليمية، ومستقبل الأنظمة الخليجية، أما دراسة الجرابعة، (2012)، فقد تناولت تأثير الاستراتيجية الايرانية على أمن الخليج العربي وما أن تشكله هذه الاستراتيجية من تأثير على أمن دول المنطقة.

تاسعاً: منهجية الدراسة:

المنهج التحليلي: ويُعنى هذا المنهج بتعريف وتقويم الأجزاء التي يتكون منها الكل لأي قضية، وهو وسيلة للحصول على معرفة غنية وجديدة. ومن المعلوم أن المنهج التحليلي يتخذ التحليل صوراً ومستويات مختلفة تبعاً لطبيعة موضوع البحث، ويُعّد تعدد عمليات التحليل شرطاً لتوفير إدراك أعم وأشمل للقضية قيد الدراسة إذْ يعمل على تحليل الموضوع إلى عناصر بسيطة أو تقسيم الشيء إلى مكوناته ووحداته، ممّا يساعد على كشف جوهر الظاهرة أو هيكل الشيء وتحديد علاقة العناصر أو الأجزاء بعضها ببعض، وكيفية تآلفها فيما بينها داخل الإطار العام للكل، وتحديد وظيفة كل منها وما يمثله من ثقل ومساهمة في الدور العام الذي يقوم به الكل، وفي هذا عونٌ للباحث على التمييز بين ما هو أساسي أو ثانوي، بالإضافة إلى الكشف عن

المراحل المتعددة التي تمر بها الظاهرة في حركتها وتطورها ومعرفة أسبابها وانعكاساتها الواقعية على السياسة الخاصة بالدولة.

ويلعب التحليل دوراً مهماً في عملية الإدراك من قبل الباحث للظاهرة أو الحدث السياسي، وفي حالة التحليل، ينتقل الذهن من المركب إلى البسيط، ومن الكل الذي قد يحدث مصادفة إلى الواحد الذي لا يمكن تجنبه أو تجاهله، ومن تعدد الأشكال إلى التحدد والذاتية، من هنا يتضح أن هدف التحليل هو إدراك الأجزاء أو العناصر كمكونات لكل مركب مع معرفة الضوابط التي تربط علاقاتها من جهة، ولأن هذا المنهج يقوم على عمليّاتٍ ثلاث: التّفسير، والنّقد، والاستنباط، وقد تجتمع هذه العمليّاتُ كلّها في سياق بحثٍ معيّن، أو قد يُكتفى ببعضها عنها (فقير، 2011)، وذلك بحسب طبيعة البحث. وعليه؛ فإن طبيعة الدراسة التي نحن بصددها "مواقف مجلس التعاون لدول الخليج العربية في الازمة اليمنيه (2011-2016)" تستدعي توظيف المنهج التحليلي، الذي سيسعفنا في الوقوف على أبعاد ومنطلقات تلك السياسة تجاه القضايا العربية ونسبة أو مدى تأثيرها على أرض الواقع .

المنهج المؤسسي: هو منهج دراسة النظم السياسية، يركز على المؤسسات السياسية المكونة لهذه النظم (التشريعية والتنفيذية)، والدساتير التي تستند إليها وما تحتوي عليه من قواعد قانونية منظمة، وسيتم استخدام هذا المنهج في تحليل آليات عمل مجلس التعاون لدول الخليج العربية فيما يتعلق بالأزمة الأمنية .

منهج صنع القرار: تعد نظرية صنع القرار في السياسة الخارجية أحد الأعمال الأساسية التي تعتمد على تحديد قواعد التعامل مع المتغيرات والظواهر الدولية الراهنة والمحتملة، وصياغة برنامج عمل ألدولة في المجال الخارجي، وتتضمن هذه العملية العديد من العمليات الفرعية أهمها عملية اتخاذ القرار (سليم، 1989: 451).

أن عملية صنع القرار في السياسة الخارجية تتجسد بالتفاعل الحاصل والإسهام المشترك لكل الأجهزة والمؤسسات العاملة في ميدان السياسة الخارجية، ويشير مفهوم آخر للسياسة الخارجية إلى أن عملية صنع القرار في السياسة الخارجية هي نتاج لعمل المنظمات والمؤسسات والأجهزة الرسمية التي تعمل ضمن السلطة التنفيذية، ذلك أنها تمثل الجهة الرسمية الوحيدة التي تملك الأجهزة الرسمية ومصادر جمع المعلومات وتحليلها في كل ما يتعلق بالقضايا والمشكلات الدولية والإقليمية التي تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على الدولة أو على مصالحها (الرمضاني،1991 : 395).

الفصل الثاني

نبذة عن مجلس التعاون لدول الخليج العربية

تتميز دول مجلس التعاون الخليجي بامتلاكها كافة مقومات القوة اللازمة لجعلها لاعباً رئيسياً في النظام الدولي، حيث أنها تتمتع بموقع إستراتيجي مهم، وامتداد لسواحلها البحرية وامتلاكها لثروات طبيعية ونفطية التي هي أساس التطور الصناعي العالمي، حيث أن جميع هذه العناصر تجعلها تملك المؤهلات الفعلية المؤثرة على الاقتصاد العالمي من خلال إيجاد إستراتيجية جماعية واضحة للسياسة الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي تستطيع أن توظف عملياً هذه العوامل وعناصر القوة في ممارستها بالمجتمع والنظام الدولي الجديد، ولعل تعاظم نجاح هذا الدور يدعمه السعي نحو تحقيق اتحاد شامل بين دول المجلس، حيث يمكن للاتحاد من خلال عناصر ومقومات القوة الإستراتيجية التي يملكها،أن يقود عملية تنموية سياسية واقتصادية واجتماعية وتعليمية بالمنطقة بأعلى المواصفات ليضع منطقة الخليج بثقلها الصحيح على الخارطة الدولية.

سوف يتم تناول هذا الفصل من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: نشأة وتطور مجلس التعاون الخليجي

المبحث الثاني: الجغرافيا السياسية للجمهورية اليمنية

المبحث الأول: نشأة وتطور مجلس التعاون الخليجي:

إن لتحقيق الاندماج الاقتصادي والأمني والاجتماعي في التجمعات الإقليمية أو المنظمات، يتطلب وجود أجهزة ومؤسسات مزودة بصلاحيات مناسبة ولازمة لجعلها قادرة على اتخاذ قرارات مُلزمة للدول الأعضاء، بالتنازل عن جزء من سيادتها إلى تلك المؤسسات. ولا يعني ذلك بالضرورة أن يتم منح هذه الصلاحيات دفعة واحدة منذ البداية، بل غالباً ما يتم ذلك عبر مراحل زمنية معينة ومتدرجة. وأن دول الخليج العربي قد اختارت اسماً ذا دلالة لتجمعها الإقليمي الفرعي وهو "مجلس التعاون"، فلم يسموه اتحاداً أو منظمة وحدة إقليمية، وإنما تجمع تعاوني. وقد يعود اختيار هذا المسمى إلى أنه لاقى قبولاً من الدول المؤسسة للمجلس لأنه يعكس الرغبة الحقيقية لها في إقامة تجمع مَرِنْ لا ينقص من صلاحياتها السيادية، ويفهم ذلك بشكل واضح من نصوص النظام الأساسي لمجلس التعاون، حيث يبين بوضوح أن المجلس ليس اتحاداً، وإنما هو مؤسسة للتنسيق والتعاون والترابط والتكامل وتوثيق الروابط، وهي كلمات وردت في الديباجة بجميع المجالات (النظام الأساسي لمجلس التعاون لدول الخليج العربي).

وهكذا ابتعد المجلس منذ البداية عن المفهوم الاندماجي للوحدة، فمجلس التعاون لدول الخليج العربية يمثل في نظر المسئولين في دوله الأعضاء إطاراً قابلاً للتحقيق. وترى الباحثة هنا انه رد فعل ناقد لتجارب الوحدة السياسية الفورية من ناحية، وفكرة الوحدة الشاملة من ناحية أخرى، والتي كان ابرز تطبيقاتها الوحدة المصرية_السورية والتي لم تستمر سوى لفترة زمنية محدودة 1958 -1961م.

بعض الباحثين أعطى كلمة الوحدة التي ترددت في أكثر من موضع في النظام الأساسي لمجلس التعاون، دلالة سياسية تتجاوز واقع ونوايا أصحاب العلاقة أنفسهم. فقد ذهب البعض إلى القول بأن مجلس التعاون، وضع هدفاً رئيسياً هو تحقيق الاتحاد الفدرالي أو المركزي بين دول

الخليج العربية. لكن مجلس التعاون ليس كتلة ولا تجمعاً ولا حلفاً، وإنما تعاون يعتمد على التنسيق الاقتصادي والتعاون الدفاعي والتقارب السياسي، ومن هذا المنطلق يبتعد مجلس التعاون عن هدف تحقيق الاتحاد الفدرالي بين أعضائه، وتتضاءل الآمال في اكتمال مسيرة التكامل والوحدة بين دوله (العجمي،2011).

وعلى الرغم من أن تأسيس مجلس التعاون يترجم روح الترابط والتضامن بين شعوب بلدان الخليج العربية، إلا أن المجلس بحسب تكييفه القانوني يُعتبر تنظيماً تحتفظ فيه كل دولة عضو بسيادتها كاملة، الهدف منه تحقيق التقارب والتفاهم والتنسيق والتوافق بين أعضائه، وذكر سابقا أن الأهداف التي حددها مجلس التعاون تعتبر عموميات، وأنه ليس هناك تحديد سوى الإصرار على وضع أنظمة متماثلة في جميع الميادين، وأن هذا التعاون جاء دون تسمية أو كنية، فهو مفتوح لتعاون يقوم أساسا على القبول والتراضي بين الدول الأعضاء. وفي الواقع كانت صيغة التعاون المرنة هي أكثر الصيغ قُبولاً بالنسبة لدول حديثة الاستقلال حريصة على سيادتها مثل دول الخليج العربية (مرسي،2001 :55).

وبالرغم من أن ديباجة النظام الأساسي لمجلس التعاون الخليجي قد تضمنت كلمة "الوحدة" كهدف أو كمرحلة نهائية، إلا أنه لم يكن في حينه إلا من قبيل التطلعات والآمال المؤجلة أو التي يتم ترديدها عادة في إطار الحماس العربي التقليدي، الذي غالباً ما يُصاحب المراحل الأولى لإقامة تجمعات إقليمية عربية. من هذا المنطلق يُعتبر مجلس التعاون أكثر من صيغة تقليدية للتعاون، وأقرب لصيغة التجمع الكونفدرالي أو ألتعاهدي الذي يتسم عادة بالوهن التنفيذي والقيادي للأجهزة الكونفدرالية أو ألتعاهدية المشتركة. فإذا كان التجمع الكونفدرالي يقوم بتوجيه سياسات الدول الأعضاء في بعض المجالات، فإنه لا يتمتع بسلطات تنفيذية أو قضائية أو تشريعية، وتحتفظ فيه كل دولة بسيادتها واستقلالها الخارجي والداخلي كاملاً، فلها جميع

حقوق الدولة المستقلة، وتحتفظ بنظام الحكم الخاص فيها، وبمعنى آخر أن الأنظمة الكونفدرالية أو ألتعاهدية هي تجمع لدول مستقلة قررت أن تنضم إلى بعضها البعض في تحالف رسمي لتحقيق بعض الغايات المحددة وليس كلها، وتوفر إطار للتفاعل المنسجم تجاه القضايا ذات الاهتمام المشترك (مرسي،2001 :57).

المطلب الأول: نشأة المجلس

تم تأسيس مجلس التعاون الخليج العربي في 25 مايو 1981، والذي يتكون من ست دول تطل على الخليج العربي هي: السعودية والإمارات العربية المتحدة والبحرين وقطر والكويت وسلطنة عمان. وكان كل من الشيخ جابر الأحمد الصباح والشيخ زايد بن سلطان آل نهيان من أصحاب فكرة إنشائه. وتم التوافق على أن يتخذ المجلس من الرياض مقراً له (عرفة، 2002 :30). حيث انطلقت فكرة إنشاء هذا المجلس في 16 مايو 1976 عندما زار أمير دولة الكويت آنذاك الشيخ جابر الأحمد الصباح دولة الإمارات العربية المتحدة لعقد مباحثات مع الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، والذي تمحور اجتماعهما حول إنشاء منظمة خاصة لدول الخليج العربي، بدافع وجوب سد النقص الذي خلفته المملكة المتحدة بعد خروجها من الخليج، كما أقترح إنشاء هذا المجلس خلال القمة العربية المنعقدة في الأردن بتاريخ نوفمبر 1980، وكرر اقتراحاته لتطوير هذا المجلس في عام 1996 بإنشاء مجلس شعبي استشاري لدول مجلس التعاون الخليجي(برلمان خليجي) وذلك في القمة السابعة عشر في الدوحة يتكون من ثلاثين عضواً بمعدل خمس أشخاص للدولة الواحدة (الحسن، 2015).

وفي اجتماع عقد في أبو ظبي بتاريخ 25 مايو 1981، توصل قادة أعضاء دول مجلس التعاون الخليج العربي إلى صيغة تعاونية بين تلك الأعضاء الست، تهدف إلى تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بين دولهم في جميع الميادين وصولاً إلى وحدتها، وفق ما نص عليه

النظام الأساسي للمجلس في مادته الرابعة، التي أكدَتْ أيضاً على تعميق وتوثيق الروابط والصلات وأوجه التعاون بين مواطني دول المجلس (الموقع الرسمي لمنظمة دول مجلس التعاون). وجاءت المنطلقات واضحة في ديباجة النظام الأساسي التي شددت على ما يربط بين الدول الست من علاقات خاصة، وسماتٍ مشتركة، وأنظمة متشابهة أساسها العقيدة الإسلامية، وإيمان بالمصير المشترك ووحدة الهدف، وأن التعاون فيما بينها إنما يخدم الأهداف السامية للأمة العربية (الاشعل،1990 :32).

الهيكل التنظيمي لمجلس التعاون الخليجي

وفق النظام الاساسي للمنظمة يتكون مجلس التعاون الخليجي من (الموقع الرسمي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية):

المجلس الأعلى: وهو السلطة الأعلى للمجلس، ويضم رؤساء الدول الأعضاء، ومن مهامه إقرار السياسات والقوانين والأنظمة في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، يجتمع مرة واحدة في كل عام في إحدى عواصم دول المجلس.

المجلس الوزاري: ويضم وزراء الخارجية، ويقترح السياسات ويرفع التوصيات والمشاريع الهادفة إلى تطوير التعاون بين الدول الأعضاء، ويجتمع المجلس مرة واحدة كل ثلاثة أشهر على الأقل.

الأمانة العامة: وهي التي تختص بإعداد المشاريع والخطط الخاصة بالتعاون والتنسيق، وتضم في جهازها عدة قطاعات في المجالات السياسية والعسكرية والأمنية والإعلامية والقانونية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية والمالية والإدارية إضافة إلى مركز للمعلومات.

أهداف تأسيس المجلس

عقد وزراء خارجية دول أعضاء المجلس في نفس العام من تأسيسه أي عام 1981

مؤتمراً في العاصمة السعودية الرياض وقّعوا في ختامه على وثيقة إعلان قيام مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وقد أكد البيان على أهداف المجلس ومقوماته، وما يربط دول الخليج الست من علاقات خاصة وسمات مشتركة نابعة من عقيدتها المشتركة، وتشابه أنظمتها، ووحدة تراثها، وتماثل تكوينها السياسي والاجتماعي والسكاني، وتقاربها الثقافي والحضاري. وقد أكد جميع زعماء المجلس وأمينه العام في أكثر من مناسبة أن المجلس ليس تكتلاً سياسياً أو عسكرياً أو أمنياً، وليس موجهاً ضد أحد، وإنما هو محاولة لتجسيد معالم التماثل ومقومات الاندماج وتوثيق التعاون بين أعضائه (شفيق، 1989 :109).

وفي سعيه لتحقيق هذا الهدف، يُعدَ مجلس التعاون حلقة من حلقات التعاون الدولي في مجال إقليمي، وتجدر الإشارة هنا إلى أن المواد (52–54) من الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة، يسمح بقيام تنظيمات أو وكالات إقليمية بشرطين: أن تكون أهداف المنظمة الإقليمية التعاون مع هيئة الأمم المتحدة في حفظ السلم والأمن الدوليين، وأن لا تتعارض أهداف المنظمة الإقليمية ومبادئها مع أهداف الأمم المتحدة ومبادئها (الموقع الرسمي للأمم المتحدة).

وقد توافقت نشأت مجلس التعاون وتشكيلاته لتحقيق هذين الشرطين، حيث جاء في الفقرة الخامسة من المادة الثامنة من النظام الأساسي لقيام المجلس الأعلى إعتماد أُسس التعامل مع الدول الأخرى والمنظمات الدولية. أما العلاقة بين مجلس التعاون وكل من جامعة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي فقد سارت على النهج نفسه. وكان للمملكة العربية السعودية ثقل واضح في تنسيق علاقات مجلس التعاون مع المنظمات الدولية.ونصت المادة الرابعة من ميثاق المنظمة على الأهداف التي تسعى الدول الخليجية إلى تحقيقها وهي (النظام الاساسي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية):

- تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بين الدول الأعضاء في جميع الميادين وصولاً إلى وحدتها.

- تعميق وتوثيق الروابط والصلات وأوجه التعاون القائمة بين شعوبها.
- وضع أنظمة متماثلة في الشئون الاقتصادية والمالية.
- الشئون التجارية والجمارك والمواصلات.
- الشئون التعليمية والثقافية.
- الشئون الاجتماعية والصحية.
- الشئون الإعلامية والسياحية.
- الشئون التشريعية والإدارية.
- دفع عجلة التقدم العلمي والتقني في مجالات الصناعة والتعدين والزراعة والثروات المائية والحيوانية وإنشاء مراكز بحوث علمية وإقامة مشاريع مشتركة.

المطلب الثاني: طبيعة الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي

من الطبيعي ان يكون هناك اختلافات بين الدول الأعضاء لمجلس التعاون الخليجي، ربما تنجح هذه الاختلافات في تجاوز الخلافات التي قد تحصل بين هذه الدول وتقريب السياسات الخارجية لها وتوحيد صفوفها، ومن أبرز هذه الاختلافات ما سيتم تناوله في المطالب التالية:

طبيعة نظم الحكم في دول مجلس التعاون.

في دول مجلس التعاون هناك نظام ملكي وشبه ملكي (سلطاني وأميري)، تجتمع هذه الانظمة في العديد من العناصر المشتركة فهي جميعا نظم وراثية تتصف بالاستمرارية والثبات.

ومن الممكن وصف نظم مجلس التعاون بشكل أدق بالقول: "أنها نظم ملكية، على رأس الحكومة تسيطر عائلات حاكمة تتلقى الدعم والمشورة في بعض الأحيان من مجموعات قبلية رئيسية، ومن مجموعات دينية لها مركزها الديني الاجتماعي ومن طبقة كبار التجار" (مجلس

التعاون لدول الخليج العربية، 2004). هذه الطريقة التقليدية للحكم هي حجر الأساس في النظام السياسي لدول مجلس التعاون، حتى إن المؤسسات والدوائر الوطنية التي نشأت حديثا ما تزال مطعمة بهذه الطريقة، ومن الممكن وصفها بأنها: إطار مؤسساتي بمضمون عشائري، باستثناء دولة الإمارات العربية المتحدة التي تحكمها عشائر رئيسية عدة لكونها تجمع إمارات عدة، فإن نظام الحكم في دول مجلس التعاون قائم على القبيله أو العشيرة أو العائلة كوحدة سياسية ميزت تلك المجتمعات.أصبح الأمير والشيخ هما مرجع البلاد في الأحكام، يتم انتخابها من خلال عملية استشارية وتحالفات معقدة بين العشائر أو داخل العائلة الواحدة (عوض2012).

ولقد استمرت الأنظمة السياسية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، حتى كتابة هذا البحث، وخصوصا في ضوء النفوذ التاريخي للقوى الخارجية والتطور الاقتصادي السريع الذي حدث مؤخراً، حيث منحهم القوة والنفوذ المالي. ومع ذلك تسعى بعض دول مجلس التعاون جاهدة، منذ أن نالت استقلالها الرسمي، لتحديث دساتيرها وهياكلها التنظيمية والاستشارية وتطويرها، في محاولة لاستيعاب تطورات العصر ومتطلباته، ولكي تتماشى إلى حد ما مع الأنظمة السياسية الحديثة. ولقد كانت كلا من الكويت والبحرين سباقة في الإعلان عن دساتير رسمية دائمة في عام 1962م وعام 1973م على التوالي. وأعلنت كذلك كل من الإمارات العربية المتحدة وقطر عن دساتير مؤقتة في عامي 1971م و1975م (البحارنة، 2006 :37).

وتم في يوليو 1999، إصدار قرار أميري رقم (11) لسنة 1999 من قِبل أمير دولة قطر الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني، والذي نص على تشكيل لجنة إعداد الدستور الدائم للدولة. وتقوم مبادئ الدستور على أساس تمسك دولة قطر بتعاليم الشريعة الإسلامية وانتمائها للعالم العربي، وقد تمت الموافقة على الدستور الجديد بالأغلبية في إستفتاء عام جرى في 29 أبريل

2003. وعلى اساس هذه الموافقة أصدر الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني في 8 يونيو 2004 الدستور الدائم لدولة قطر (الموقع الرسمي للمجلس الأعلى للقضاء القطري).

البنية السياسية في دول مجلس التعاون

كان هناك تشابه بين دول مجلس التعاون عند تأسيسه، في البنية السياسية باستثناء دولة الكويت، التي يوجد بها دستور يميز بنيتها السياسية، شاملاً البنية الدستورية والقانونية والعلاقة بين السلطات وأدوارها ومصادر شرعيتها من حيث وجود تنظيم للمجتمع نسبياً وحياة برلمانية مقارنة بالدول الأعضاء الأخرى. فالبنية السياسية في دول مجلس التعاون بشكل عام لا تزال بنية تقليدية، ونظام الحكم فيها تقليدي وتنظيمات المجتمع المدني محددة، لا تتعدى مجالات العمل الخيري البحت المحكوم بتوجيهات السلطة واشرافها، سواء من حيث الأشخاص الذين تسمح لهم بممارسة نشاطاتهم بالترخيص ونوعية النشاط. كما إن تنظيمات المجتمع المدني لا تشمل الأحزاب والحركات السياسية والنقابات، ولا تتضمن حتى الجمعيات المهنية أو الجمعيات الثقافية إن وجدت في دولة واحدة أو اثنتين، فإنها محاصرة بإجراءات أمنية ولا توجد لها قنوات شرعية للتعبير عن معارضيها سلميا، هذا باستثناء دولة الكويت، و بحد أقل مملكة البحرين في عهد الانفتاح السياسي الراهن (الكواري، 2002 :64).

وقد حدد النظام الأساسي أهداف مجلس التعاون الخليجي الأساسية بما يلي (الموقع الرسمي لمنظمة دول مجلس التعاون الخليجي):

1. تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بين الدول الأعضاء، وتعميق الروابط والصلات وأوجه التعاون في جميع المجالات القائمة بين شعوبها وصولاً إلى وحدتها.
2. وضع أنظمة متماثلة في مختلف الميادين: الاقتصادية والتجارية والمالية والاجتماعية والعلمية والصحية والإعلامية والسياحية والثقافية والتعليمية والتشريعية والإدارية والجمارك والمواصلات.

3. دفع عملية التقدم العلمي والثقافي في مجالات الصناعة والتعدين والزراعة والثروات المائية والحيوانية، وإنشاء مراكز بحوث علمية، وإقامة مشاريع مشتركة، وتشجيع بحوث عملية، وتشجيع تعاون القطاع الخاص بما يعود بالخير على شعوبها.

أن النظام الأساسي أغفل الإشارة إلى الشؤون الأمنية والسياسية، تلبية لرغبة من الدول الأعضاء في تجنب الصياغات التي تثير التساؤلات وتفتح المجال أمام الخلافات، وبدلاً من ذلك حرصت هذه الدول على الاهتمام بالجوانب الفنية لزيادة فرص الوحدة. فمع أن قيام مجلس التعاون الخليجي جاء كمحصلة لأسباب داخلية وخارجية، شكلت في مجملها صراعات في بيئة النظام الإقليمي الخليجي وفي ظروف تصعيد المواجهة للقوتين العظميين آنذاك، ولأسباب أمنية داخلية لمعظم الدول الأعضاء، ومع أن قيامه أيضاً قد جاء في السياق التاريخي لحركة التفاعلات السياسية بين الدول الأعضاء، إلا أن النظام الأساسي لم يتجاوز كونه صيغة قانونية توفيقية بين الاتجاهات التي كانت سائدة بين الدول الأعضاء.

ورغم ان النظام الأساسي للمجلس لم يشر إلى الشؤون الأمنية والسياسية بالتحديد. إلا أنه أكد في (مادته الرابعة)على "أن نشاط المجلس شامل لجميع الميادين"، ويعني ذلك أن المسائل الأمنية والسياسية تدخل ضمناً في نشاطه، وهذا ما أكدته الاجتماعات والبيانات والتصريحات الرسمية وغير الرسمية على مستويات: مؤتمرات القمة، والمجلس الوزاري، وتصريحات المسؤولين في المجلس: فقد أكدت قرارات مؤتمرات القمة الخليجية التي عقدت في إطار المجلس، على أن أمن الخليج العربي هو مسؤولية كل دولة وأن من الضروري إبعاد المنطقة عن صراعات الدول الكبرى التي تخل بالسلم والأمن الدوليين في المنطقة، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، والإنتماء الكامل للعروبة، والتمسك بسياسة عدم الإنحياز ونبذ الأحلاف (النظام الاساسي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية). أما من الناحية السياسية تمثل دول

مجلس التعاون تركيبة سياسية متجانسة فكراً ومنظوراً، تجمعها التجربة التاريخية ويربطها الموقع الجغرافي والحدود المشتركة، وهي عوامل أسهمت إلى جانب غيرها في توليد رؤية متقاربة إن لم تكن متطابقة للعالم الخارجي (موقع الجزيرة نت،2007).

تعززت تلك العوامل بإجماع دول المجلس على تبني مبادئ سامية في التعامل الدولي أساسها ميثاق الأمم المتحدة، والإلتزام بقواعد السلوك الدولي واحترام التزاماتها العربية والدولية، وقد انعكست تلك المبادئ في أهداف عريضة للسياسة الخارجية تتلخص في توثيق الروابط والتضامن في الإطارين العربي والإسلامي، وتطوير علاقات دولية قائمة على الاحترام المتبادل والمصالح المشتركة ودعم الاستقرار الإقليمي والسلام العالمي، وتعزيز مساحة الاعتدال السياسي، والمساهمة في تخفيف التوتر وحل الخلافات لا سيما في الإطار العربي. ومن ضمن الإنجازات الكثيرة ثلاثة إسهامات بارزة أثرت في محيطه الإقليمي والعربي والدولي وهي (الامارة، 2001 :166):

- تشييد سور صلب في مواجهة الحرب العراقية الإيرانية، وفرت له الوقاية من إسقاطاتها ونجح في بناء تحالف دولي مرتكز على إجماع عالمي في الحفاظ على الخريطة الجغرافية والسياسية لمنطقة الخليج.
- تهميش التطرف الأيديولوجي والأنظمة الحزبية وإنهاء احتكار القرار العربي في العواصم التقليدية، وبروز الدور الخليجي كمؤثر جوهري في القرارات العربية الأساسية.
- عولمة الشأن الخليجي بأبعاده الأمنية والسياسية والاقتصادية وتدويل الهموم المحلية لتصبح قضايا عالمية تأخذ الأولويات في جدول أعمال الأسرة الدولية.

العلاقات البينية في مجلس التعاون

يعد مجلس التعاون بحكم ميثاقه منظمة إقليمية، قام لمواجهة التحديات التي فرضتها الظروف المحيطة بإقليم الخليج العربي. إلا أن الملاحظ أن العلاقات بين دول مجلس التعاون لم تمض على وتيرة واحدة ، فرغم أن طابع التعاون ظل هو الغالب على هذه العلاقات ،إلا أن هذا التعاون يتجسد في انتظام الاجتماعات، والبيانات المشتركة، فضلا عن الاتفاقيات والاستراتيجيات المبرمة بين الدول الأعضاء. هناك فجوة بين البيانات الختامية والاتفاقيات من ناحية أخرى، وكثيراً ما حدثت تباينات في وجهات النظر والمواقف بين بعض الدول الأعضاء بشأن قضايا ثنائية أو إقليمية أو دولية (مرداد، 2004 :125).

ومن بين القضايا التي أثارت الخلاف بين دول مجلس التعاون. نظرتها إلى الإصلاحات السياسية، حيث يميل بعضها إلى الإسراع في هذه الإصلاحات مثل البحرين وقطر والكويت، فيما يفضل الأخر مثل الامارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية إحداث إصلاحات أقل اندفاعاً. وفي الجانب الأمني فبعض دول مجلس التعاون قد أظهرت تباينات كبيرة في إدراكها لمسألة الترتيبات الأمنية في منطقة الخليج العربي. ففي الوقت الذي تعمل فيه المملكة العربية السعودية على إخلاء مناطقها من القوات الأجنبية ، فإن دولاً أخرى مثل البحرين وقطر والكويت ترحب بوجود هذه القوات على أراضيها (العجمي،2015).

وعلاوة على ذلك ترى هذه الدول الثلاثه في الوجود العسكري للولايات المتحدة الأمريكية ضمانة لتحقيق الأمن. في حين تفضل المملكة العربية السعودية أن تكون مثل هذه الترتيبات مبنية على أسس من التعاون الخليجي والإقليمي والدولي. ومن ناحية أخرى، أكدت المملكة العربية السعودية ضرورة إدراج إيران والعراق في أي إجراءات أمنية يتم تبنيها في الخليج العربي، وهو ما يدل على موقف سياسي لا يحظى بقبول من بعض دول مجلس التعاون خاصة في

الإمارات العربية المتحدة والكويت (العجمي،2015). وفي الجانب الاقتصادي، تم إبرام اتفاقيات من بعض دول مجلس التعاون مع أطراف أخرى على نحو آثار خلافات بين الدول الأعضاء، مثل اتفاقية منطقة التجارة الحرة بين الولايات المتحدة الأمريكية ومملكة البحرين، والتي اعتبرتها المملكة العربية السعودية انتهاكا لبنود الاتفاقية الاقتصادية الموحدة المبرمة بين الأعضاء. وأن مثل هذه الاتفاقيات سوف تعطل التكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون (الموقع الرسمي لوزارة الداخلية البحرينية).

ومن الواضح أن العلاقات مع واشنطن شكلت احد مصادر التوتر الكامن في العلاقات البينية في دول مجلس التعاون، وبخاصة في ظل حرص الإدارة الأمريكية على التعاون مع هذه الدول بشكل فردي، وقيامها بالإشادة ببعض الدول مع انتقاد دول أخرى من ناحية ، وغياب إستراتيجية موحدة للدول الأعضاء في إدارة العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية، وبخاصة في ظل تعدد الرؤى بشأن واقع ومستقبل الدور الأمريكي في مسألة أمن الخليج العربي من ناحية أخرى (هاشم، 2009).

يتضح مما سبق أن الإصلاح السياسي والجانب الأمني والاقتصادي من القضايا التي تشكل ابرز المسائل الخلافية بين دول مجلس التعاون، لقد هيمنت العلاقات الثنائية بين دول مجلس التعاون على العلاقات الجماعية داخل إطار المنظمة، وهذا ما يفسر بروز بعض أوجه التعاون والصراع بين الدول الأعضاء على المستوى الثنائي بصورة ملحوظة. ويرى الباحث أنه كثيرا ما تقوم أطراف خارجية بالوساطة بين أي عضوين متنازعين . وهو ما يدل على أن السياسية الخليجية مازالت إلى حد كبير تفتقر إلى الجانب المؤسسي. وهناك عوامل رئيسية عدة تلقي بظلال ثقيلة على تحقيق التكامل والوحدة بين دول مجلس التعاون مثل الخوف من بروز دور دول على حساب دول أخرى. ولكن في جميع الحالات يبقى تعزيز دور مجلس التعاون من

العناصر الرئيسية التي يمكن أن تعزز من مكانة الدول الأعضاء إقليميا ودوليا، وبخاصة في التطورات الأخيرة التي تشهدها دول الجوار ، وما تفرضه على الدول الأعضاء من تحديات كبيرة ليس بمقدور أي منها ان تواجهها بمفردها في عصر العولمة، ويعتبر مجلس التعاون لدول الخليج العربية من أكثر المنظمات الإقليمية انتظاماً في عقد اجتماعاته على مختلف المستويات، لذا فإن مشكلته لا تكمن في قلة الاتفاقيات والاستراتيجيات والخطط الموقعة بين الدول الأعضاء، حيث أن هناك الكثير منها، بل تكمن في ضعف الالتزام بتنفيذها، مما يجعل انجازات دول مجلس التعاون دون طموح وتطلعات قطاعات واسعة من شعوبه.

المطلب الثالث: مقومات النجاح والعقبات التي تواجه المجلس

تواجه العملية التعاونية في إطار عمل مجلس التعاون الخليجي العديد من المعوقات والتحديات التي يمكن أن تحد من مسيرتها ووتيرتها، فمن أهم تلك التحديات؛ تحصين البيت الخليجي داخلياً بإزالة كل مسببات الاختلاف وفي مقدمتها حل قضايا الحدود العالقة(الدسوقي، 1993 :195_205) ،حيث أثبتت الأحداث أن تركها لعامل الزمن وعدم مواجهتها قد زادها تعقيداً، وتظل التحديات الأمنية تحتل أولوية غير مرغوبة على جدول أعمال مجلس التعاون، فالبيئة الإقليمية لا تدعو للاطمئنان، ولا يزال التحدي الأمني هاجس المجلس ودوله التي تدرك أن مخاطر وعوامل عدم الاستقرار لا تزال تحيط بها(كروان، 1998 :73).

اقتصادياً يعتبر موضوع توحيد التعرفة الجمركية أحد أبرز الصعوبات التي واجهت مجلس التعاون في هذا المجال الحيوي منذ انطلاقة المسيرة، حيث أصبح هذا الموضوع يشكل هماً اقتصادياً خليجياً لا بد من تجاوزه للانتقال بمجلس التعاون إلى مرحلة أكثر تقدماً نحو تحقيق السوق الخليجية الموحدة، والواقع أن الكثيرين لم يتوقعوا للمجلس أن يصمد طوال السنوات الماضية، وأن يحقق قائمة طويلة من الإنجازات التي لا يمكن إنكار أهميتها وهذا لا يعني أن

العملية التعاونية خالية من أوجه القصور ولكنها جوانب قابلة للتصحيح والتطوير والاستكمال (مجلس التعاون الخليجي ودوله حقائق وأرقام).

لقد أصبح المجلس رغم التفاوت الذي لا بد ان يُقر به بين الطموحات والإنجازات مكسباً لا يمكن التخلي عنه، وإنجازاً لا يمكن إلغاؤه، وانتماءاً ترفده مشاعر في وجدان أهل الخليج الذين تحولت وتطورت روابطهم الأخوية العفوية إلى شعور بالإنتماء إلى هذا التجمع العربي الخليجي والهوية العربية الخليجية.

مقومات نجاح المجلس واستمراريته:

شكّلت فكرة إنشاء مجلس تعاون الخليج العربي، أهمية كبيرة في المنطقة العربية لما تمثله من وجود نضج سياسي كبير واستيعاباً عميقاً لمسار العلاقات بين الدول والشعوب نحو التكتل والتوحد وإقامة التجمعات الإقليمية، حيث لا مكان مريح للكيانات الضعيفة، فهو في هذا السياق إعداد وتحصين للمنطقة أمام تيار التجمعات التجارية الذي يجتاح العالم خاصة منذ مطلع الثمانينات، وفي ضوء تجربة العمل العربي المشترك، فإن صيغة التعاون التي يطرحها المجلس، والتي قصرت عضويته على الدول الست تمثل الخيار العملي والمنطقي، وضمن هذا السياق فإن العمل الجماعي الخليجي منسجم مع ميثاق الجامعة العربية وداعم لأهدافها في تحقيق تقارب أوثق وروابط أقوى فيما بين الدول العربية. فمن أهم عناصر القوة في المجلس أنه يستمد عافيته من استناده إلى قاعدة شعبية متجانسة ثقافيا واجتماعيا ودينياً، وصلات أسرية بين شعوبه، وقمة يجمعها المنظور السياسي والاقتصادي الواحد. وهي من الأسباب الأساسية التي كفلت لمسيرة مجلس التعاون الانطلاقة السلسلة والاستمرار. وقد تعززت عناصر المتانة والديمومة هذه باعتماد المجلس منذ البداية منهاجاً يستند إلى التدرج والتأني في المسيرة التعاونية

بحيث تعطى الدول الأعضاء الفرصة كاملة لتكوين القطاعات كي تمضي مسيرة العمل المشترك نحو أهدافها بخطوط مدروسة وواثقة وإن بدت بطيئة أحياناً. (الحسن، 1982 :43)

العقبات التي تواجه مجلس التعاون الخليجي

تواجه دول مجلس التعاون الخليجي وتؤثر علي مجلسها عددا من العقبات أهمها (القاسمي،1987 :221):

الاعتماد على مصدر وحيد ورئيسي للدخل:

تعتمد دول مجلس تعاون الخليج العربي على النفط كمصدر ومنتج رئيسي لها، ونتيجة لطبيعته، يعد النفط مصدر قابل للنفاذ وغير متجدد، ويتحدد عمره بمقدار الاحتياطات النفطية ومعدلات الإنتاج السنوية، لذلك يتطلب على الدول الأعضاء أن تسعى إلى تنويع التركيبة الاقتصادية وعدم الاعتماد على مصدر واحد فقط. فالاعتماد الكبير من جانب دول مجلس التعاون على النفط كمصدر رئيسي للدخل يشير إلى استمرار مفهوم الدولة الريعية، إذ يشكل النفط المصدر الرئيس للاقتصاد الوطني في كافة الدول الأعضاء، وهو يخضع لآليات التصرف من قبل نظم الحكم ،ومن شأن هذا الوضع أن ينعكس على مسيرة التكامل الاقتصادي، فأغلب النشاطات التي تظهر قيمة الإنسان العامل ودور عمله المنتج تجعله يفتقر إلى الاستقلالية التي تسمح له بالتعبير عن نفسه ورأيه، وبذلك فإن اعتماد الدول الأعضاء على النفط واستخدام عوائده في دعم القطاع الحكومي يؤدي، إلى تضاءل دور القطاع الخاص المستقل القادر على التصرف بعيداً عن سلطة الدولة وهو ما يعني عدم توفر ظروف اقتصادية تساعد على استمرار مسيرة التكامل الاقتصادي.

وبطبيعة الحال فأن دولة قطر جزء لايتجزأ من هذه المنظومة واقتصادها يعتمد مثل باقي دول المجلس على النفط والغاز، سوف يتم تناول اقتصاد قطر بالتفصيل في الفصل القادم.

المنافسة والازدواجية في المشاريع الاقتصادية:

إن اقتصاديات دول مجلس تعاون الخليج العربي تفتقر إلى العديد من العناصر الأساسية لقيام اتحاد اقتصادي فيما بينها، ويعود ذلك إلى عدم وجود اختلاف في المزايا النسبية لعوامل الإنتاج فيها، وضآلة التبادل التجاري فيما بينها، وبالتالي ما يقلل بدرجة كبيرة من مدى المنافع التي تعود عادة على الاتحاد الاقتصادي. حيث يلاحظ أن دول مجلس التعاون تتدافع نحو إنشاء صناعات متشابهة، وذلك بسبب تماثل الهياكل الإنتاجية للدول الأعضاء وندرة المواد الطبيعية بخلاف النفط والغاز، لذا كان هناك انتشاراً لمجمعات البتروكيماويات وصناعات أخرى كالإسمنت والأسمدة الكيماوية، وهذه السياسة غير المنظمة من قبل الدول الأعضاء قلصت من إمكانية التكامل الاقتصادي (القاسمي،1987 :57).

اعتبارات السيادة والعمل المشترك:

إن التكامل الاقتصادي في مجلس تعاون الخليج العربي يتطلب ويحتاج إلى وجود تنازلاً عن بعض أوجه السيادة للدول المشتركة، إلا أن بعض دول المجلس لم تتقبل بعد فكرة دمج أجزاء من سيادتها الوطنية، على نحو ما فعلته بعض الدول التي انقضى على استقلالها زمن طويل نسبياً مثل دول الاتحاد الأوروبي والتي بدأت تتقبل مفهوم مرن للسيادة، وتقوم بتغليب الطابع الاقتصادي على الطابع السياسي. وفي الوقت الذي مازالت فيه دول مجلس التعاون عاجزة عن إيجاد صيغة توفيقية بين اعتبارات السيادة والعمل المشترك، وذلك يعود إلى أنها حصلت على استقلالها حديثاً بعد فترة الاستعمار، كما ورثت العديد من المشاكل الداخلية، مما يجعلها متمسكة بسيادتها واستقلالها (البحارنة،2015).

عدم وجود جهاز يتمتع بصلاحيات واسعة في مجال الرقابة والمتابعة:

أشارت الاتفاقية الاقتصادية الموحدة بين دول مجلس تعاون الخليج العربي في مادتها(27) إلى" أن تكون الأولوية في التطبيق لأحكام الاتفاقية عند تعارضها مع القوانين

والأنظمة المحلية للدول الأعضاء"، وبما أن متابعة تنفيذ القرارات هي مسؤولية الأمانة العامة التي تتبع المجلس الأعلى لم يقم المجلس بدوره المطلوب في مسائلة الأمانة العامة عن هذا التقصير بينما تتبع اللجان الفنية المجلس الوزاري، لذا لابد من وجود جهاز مستقل ماليا وإداريا يقوم بعمليات التوجيه والرقابة والمتابعة لسير تنفيذ الاتفاقية الاقتصادية الموحدة بين دول مجلس التعاون (العواد، 1992 :28).

الاعتماد على العمالة الوافدة:

اعتمدت التنمية في دول مجلس تعاون الخليج العربي منذ أوائل السبعينيات من القرن العشرين على العمالة الوافدة، حيث بدأت الدول الأعضاء في وضع خططها التنموية وكان أهم العقبات التي واجهتها في تنفيذ تلك الخطط، قلة حجم العمالة الوطنية مما دفعها نحو الاستعانة بالعمالة من الخارج بحيث أصبحت عملية التنمية في الدول الأعضاء تعتمد بشكل رئيسي على هذه العمالة (المراكبي، 1998 :81). وتعتبر قطر من أولى الدول خليجياً اعتماداً على العمالة الوافدة، فعلى سبيل المثال تحتل العمالة الآسيوية 81% من سوق العمل في قطر(سالم، 2008).

الأخطار الخارجية:

أصبحت دول مجلس تعاون الخليج العربي أكثر عرضة للأخطار التي تهدد أمنها واستقرارها، ويعود ذلك لامتلاكها احتياطات ضخمة من النفط والغاز الطبيعي، وتمتعها بسيولة نقدية واحتياطات مالية ضخمة، حيث انه لا يمكن تحقيق تكامل اقتصادي بين الدول الأعضاء بدون وجود استقرار امني في منطقة الخليج العربي، فإن مسيرة التكامل الاقتصادي قد تأثرت سلبياً بوجود هذه التهديدات والمخاطر المستمرة، فعملية التكامل تسير بشكل بطيء بسبب تغليب الاعتبارات الأمنية والسياسية على الاعتبارات الاقتصادية، لذا لم يحقق العمل المشترك الهدف المنشود في التكامل والوحدة بين دول مجلس التعاون (الهياجنة،2004).

المبحث الثاني: الجغرافيا السياسية للجمهورية اليمنية

أطلق على الجمهورية العربية اليمنية العديد من المسميات، حيث سميت عند قدماء الجغرافيين " العربية السعيدة "وفي العهد القديم "التوراة " يذكر اليمن بمعناه الاشتقاقي أي الجنوب وملكة الجنوب (ملكة تيمنا)، وقيل سميت اليمن باسم (أيمن بن يعرب بن قحطان). وفي الموروث العربي وعند أهل اليمن أنفسهم فإن اسم اليمن اشتق من "اليمن" أي الخير والبركة وتتفق هذه مع التسمية القديمة " العربية السعيدة" (الشامي، 1985 :83)، وقال آخرون سمي اليمن يمنا لأنه على يمين الكعبة والعرب يتيامنون والجهة اليمنى رمز الفأل الحسن ولا يزال بعض أهل اليمن يستعملون لفظة الشام بمعنى الشمال واليمن بمعنى الجنوب و تسمى اليمن اليوم " الجمهورية اليمنية".

المطلب الأول: الموقع الجغرافي للجمهورية اليمنية:

تتميز اليمن بموقع جغرافي مهم، حيث تقع في جنوب غرب قارة آسيا, وتحديداً في جنوب شبه الجزيرة العربية ويحدها من الشمال المملكة العربية السعودية ومن الجنوب البحر العربي وخليج عدن ومن الشرق سلطنة عمان ومن الغرب البحر الأحمر، وتوجد لدى اليمن عدد من الجزر اليمنية والبالغ عددها (182) جزيرة تنتشر قبالة سواحلها على امتداد البحر الأحمر والبحر العربي وأكبر هذه الجزر جزيرة سقطرى في البحر العربي والتي تبعد عن الساحل اليمني مسافة 150كيلو متراً تقريباً(لقمان، (د . ت) :24). وكانت الجمهورية اليمنية حتى تاريخ إعلان الوحدة عام 1990م تتشكل من دولتين عرفتا باسمي الجمهورية العربية اليمنية في الشمال وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية في الجنوب. وفي عام 1994 كانت هناك حرب أهلية نتيجة للمؤامرات الداخلية من قبل الحزب الاشتراكي اليمني وبعض الأحزاب الأخرى وكذا مؤامرات خارجية من قبل بعض دول المنطقة والغربية (أبو طالب، 1994 :50).

تتضمن الجمهورية اليمنية (21) محافظة، بما فيها أمانة العاصمة ومحافظة ريمة التي استحدثت خلال عام 2004، وتقسّم المحافظات إلى: (333) مديرية، يتفرّع عنها (2200) عزلة وحي، فضلاً عن (36986) قرية و(91489) محلّة وحارة.كما يبلغ عدد الدوائر المحلية (5620) دائرة محلية (مركز انتخابي). وتعتبر محافظات إب وعدن والمحويت وحجة وحضرموت من أجمل محافظات الجمهورية اليمنية (الحبيشي، 1992 :44).

ومن خلال النظرة الدقيقة لليمن وبيان العلاقات المكانية فيها والأرض التي تمتد فيها الحدود اليمنية سواء كانت حدوداً برية أو بحرية حيث يحتل اليمن موقعاً جغرافياً مهماً، وإذا كان ثمة ما يضفي على هذا البلد أهمية فهو يرتبط إلى حد كبير بالموقع الجغرافي. فالجمهورية العربية اليمنية قبل الوحدة كانت تقع في الجزء الجنوبي الغربي من شبه الجزيرة العربية ويحدها من الجنوب والجنوب الشرقي الشطر الجنوبي من اليمن ومن الشمال المملكة العربية السعودية ومن الغرب البحر الأحمر ومن الشرق صحراء الربع الخالي (الجهاز المركزي للتخطيط، 1989 :6)، وبعد قيام الوحدة عام 1990م امتدت الجمهورية اليمنية من المنطقة الجغرافية الواقعة في جنوب غرب شبه الجزيرة والتي تشمل أراضي حضر موت والمهرة المتاخمة لسلطنة عمان شرقاً وعدن حتى باب المندب غرباً بامتداد ساحل المحيط الهندي جنوباً كما شملت كل المحافظات الشمالية التي تحدها المملكة العربية السعودية من الشمال والشرق ويحدها البحر الأحمر بامتداد الطرف الجنوبي على ساحله الشرقي حتى باب المندب (القاسمي، 1992 :23). وتنبع أهمية هذا الموقع من خلال وقوع اليمن في الزاوية الجنوبية الغربية من الوطن العربي الآسيوي ويشكل بذلك منطقة عربية مميزة تمثل حلقة الوصل بين غرب آسيا وشرق أفريقيا والمحيط الهادي (Ismael, and Tarequ, 1986 :2). وبالنسبة للموقع الفلكي لليمن فهي تقع على امتداد خمسة خطوط عرض لذا فإنه يتأثر بوضوح بالظواهر المناخية وما يتبع ذلك من مظاهر طبيعية

فوق المدارية والاستوائية. وبالنسبة لخطوط الطول فأن موقع اليمن يمتد ويقع في قلب القارات متأثرة بذلك بخصائصها الطبيعية. وبالنسبة لأهمية موقع اليمن فأنها تنبع من خلال خصائص تميز بها هذا الموقع وأهمها:

- أن الجمهورية اليمنية لها موقع جغرافي متميز في المنطقة العربية فهي من ضمن الدول التي تتحكم في مضيق باب المندب وهو منفذ بحري يربط أوروبا بجنوب قارة آسيا والمحيط الهندي هذا من جانب الاتصالات البحرية التي يشكل التقدم العلمي فيها أهمية قصوى سواء كانت تلك الاتصالات العالمية من أجل الأغراض السلمية أو الحربية (آغا، 1983 :7-10).
- الساحل العريض والممتد عبر البحر الأحمر وبحر العرب والمحيط الهندي.
- القرب من منطقة الخليج العربي التي تعتبر قلب العالم بالنسبة لمورد النفط الذي يعتبر عصب الحياة الاقتصادية العالمية في الوقت الراهن.
- يمثل موقع اليمن أهمية بالغة باعتباره آخر نقطة بين القارة الآسيوية والأفريقية من الناحية الجنوبية الغربية لآسيا.
- ساعد الموقع اليمني على امتلاك السيادة على مجموعة من الجزر البحرية ذات الدلالة السياسية والعسكرية سواء كان ذلك في البحر الأحمر أو بحر العرب(Ismael, and Tarequ, 1986 :1).
- وقد أثر الموقع بشدة على كل الخصائص الجغرافية الطبيعية فمن الناحية المناخية نراه يمثل التقاء تأثيرات مناخية متباينة ومدارية وفوق مدارية شمالية وجنوبية وحتى متوسطية جنوبية خاصة(آغا، 1983 :7-10).
- بمعنى أن الموقع كثير التأثر بالصحاري الحارة الجافة المجاورة وانعكس كل هذا وبوضوح على الخصائص الجغرافية لليمن وتجلى في الغطائين النباتي والحيواني وفي

الغطاء الترابي. ويعتبر اليمن من ناحية شرق أفريقيا امتداداً طبيعياً له ويمثل جزيرة طبيعية على هامش الصحارى العربية الشاسعة الجافة وفي نفس الوقت تأثر اليمن بالظروف الطبيعية الشمالية لإقليم البحر الأبيض المتوسط(آغا، 1983 : 10).

ووقوع اليمن في الزاوية الجنوبية للعالم العربي الآسيوي وإطلاله على المحيط الهندي وشرق أفريقيا جعله يدخل في علاقات مع شعوب هذه الأقاليم قديماً، وقد حدث اتصال بين اليمن وشعوب شرق أفريقيا وشعوب جنوب شرق آسيا وكانت هناك صلات تجارية مع الهند وجزر شرق آسيا، وقد أدت هذه العلاقة إلى تأثير عرقي أفريقي وأسيوي جنوبي، كما أدت إلى نزوح جماعات بشرية (أفريقية خاصة) إلى اليمن تمركزت في المناطق السهلية (رسول، 1985 :35-36). وفي أجزاء محددة من المناطق الجبلية (الجنوب) وقد امتد تأثير الإنسان إلى أقطار كثيرة من بلدان شرق أفريقيا وكان التأثير العرقي واضحاً وكذلك التأثير الديني ممثلاً في دخول عدد كبير منهم في الإسلام بالإضافة إلى التأثير اللغوي والحضاري.

السهل الساحلي الشرقي: وأن السهل الساحلي الشرقي ويقع ضمن محافظة المهرة .ويتميز إقليم السهل الساحلي بمناخ حار طول السنة مع أمطار قليلة تتراوح بين50-100 ملم سنوياً إلا أنة يعتبر إقليمًا زراعياً هاماً وخاصة سهل تهامة وذلك ناشئ عن كثرة الأودية التي تخترق هذا الإقليم وتصب فيها السيول الناشئة عن سقوط الأمطار على المرتفعات الجبلية .

تتميز اليمن بتنوع مظاهر السطح ولذلك تم تقسيمها إلى خمسة أقاليم جغرافية رئيسية هي:

إقليم السهل الساحلي: ويمتد هذا الإقليم بشكل متقطع على طول السواحل اليمنية حيث تقطعه الجبال والهضاب التي تصل مباشرة إلى مياه البحر في أكثر من مكان ولذلك فإن إقليم السهل الساحلي لليمن يشتمل على السهول التالية –سهل تهامة سهل تبن–أبين سهل ميفعه أحور.

إقليم المرتفعات الجبلية: يمتد هذا الإقليم من أقصى حدود اليمن شمالاً وحتى أقصى الجنوب وقد تعرض هذا الإقليم لحركات تكوينية نجم عنها انكسارات رئيسية و ثانوية بعضها يوازي البحر الأحمر وبعضها الأخر يوازي خليج عدن ونجم عنها هضاب قافزة حصرت بينها أحواضاً جبلية تسمى قيعاناً أو حقولاً . وهذا الإقليم غني بالأودية السطحية التي تحددها إلى كتل ذات جوانب شديدة الانحدار وتستمر كجدار جبلي يطل على سهل تهامة بجروف وسفوح شديدة الانحدار، وتعد جبال هذا الإقليم الأكثر ارتفاعا في شبة الجزيرة العربية يتجاوز متوسط ارتفاعها 2000م وتصعد قممها لأكثر من 3500م وتصل أعلى قمة فيها إلى 3666م في (جبل النبي شعيب)، ويقع خط تقسيم المياه في هذه الجبال حيث تنحدر المياه عبر عدد من الوديان شرقاً وغرباً وجنوباً ومن أهم هذا الوديان وادي مور –حرض–زبيد–سهام–ووادي رسيان وهذه تصب جميعها في البحر الأحمر أما الوديان التي تصب في خليج عدن والبحر العربي فأهمها وادي تبن ووادي بناء ووادي حضرموت (الحبيشي،1992 :50).

إقليم الأحواض الجبلية: يتمثل هذا الإقليم في الأحواض والسهول الجبلية الموجودة في المرتفعات الجبلية وأغلبها يقع في القسم الشرقي من خط تقسيم المياه الممتد من أقصى الشمال إلى أقصى الجنوب وأهمها قاع يريم . ذمار. معبر. حوض صنعاء. عمران . وصعده .

إقليم المناطق الهضبية: تقع إلى الشرق والشمال من إقليم المرتفعات الجبلية وموازية لها لكنها تتسع أكثر باتجاه الربع الخالي وتبدأ بالانخفاض التدريجي وينحدر السطح نحو الشمال والشرق انحداراً لطيفاً وتشكل معظم سطح هذا الإقليم من سطح صخري صحراوي تمر فيه بعض الأودية وخاصة وادي حضرموت ووادي حريب (أبو طالب، 1994 :53).

إقليم الصحراء: وهو إقليم رملي يكاد يخلو من الغطاء النباتي باستثناء مناطق مجاري مياه الأمطار التي تسيل فيها بعض سقوطها على المناطق الجبلية المتاخمة للإقليم ويتراوح ارتفاع

السطح هنا بين 500–1000 م فوق مستوى سطح البحر وينحدر دون انقطاع تضاريسي ملحوظ باتجاه الشمال الشرقي إلى قلب الربع الخالي . كما أن المناخ في هذا الإقليم قاس يمتاز بحرارة عالية والمدى الحراري الكبير والأمطار النادرة والرطوبة المنخفضة.

الجزر اليمنية: نتيجة لموقع اليمن المطل على البحر العربي والبحر الأحمر، فهي تحتوي على العديد من الجزر المهمة والمتميزة، ومن أهمها جزيرة كمران وهي أكبر جزيرة مأهولة في البحر الأحمر أرخبيل حنيش وجزيرة ميون وهي ذات موقع استراتيجي حيث تقع في مضيق باب المندب البوابة الجنوبية للبحر الأحمر، ومن أهم الجزر في البحر العربي أرخبيل سقطرى الذي تعتبر جزيرة سقطرى أكبر جزر هذا الأرخبيل والذي يشمل إضافة إلى جزيرة سقطرى جزر سمحه ودرسه وعبد الكوري وتتميز جزيرة سقطرى بكثرة تنوعها الحيوي حيث تقدر نباتات سقطرى على اليابسة بحوالي 680 نوعاً(علوش، 1986 :125).

نظام الحكم: تتميز الجمهورية العربية اليمنية بنظام حكم جمهوري ديمقراطي، ويقصد بذلك أن الشعب هو صاحب السلطة ومصدرها، حيث يمارس سلطته بشكل مباشر من خلال الاستفتاء والانتخابات العامة, كما يزاولها بطريقة غير مباشرة عن طريق الهيئات التشريعية والتنفيذية والقضائية وعن طريق المجالس المحلية المنتخبة، كما أن النظام السياسي في الجمهورية اليمنية يقوم على أساس التعددية السياسية والحزبية ويجري تداول السلطة والمشاركة فيها سلمياً عن طريق الانتخابات العامة، ورئيس الجمهورية اليمنية هو رئيس الدولة، يتم انتخابه مباشرة من قبل الشعب ضمن انتخابات تنافسية يشترك فيها عدد من المرشحين ويشترط لفوز رئيس الجمهورية حصوله على أغلبية أصوات الناخبين، والدورة الرئاسية مدتها سبع سنوات تبدأ من تاريخ أدائه اليمين الدستورية ولا يجوز تولي منصب رئيس الجمهورية من قبل شخص واحد أكثر من دورتين رئاسيتين(أبو طالب، 1994 :62).

المطلب الثاني: الانعكاسات الطبيعية والبشرية لليمن على السياسية الخارجية:

هناك بعض الانعكاسات التي تؤثر على السياسة الخارجية للجمهورية اليمنية حيث أن هذه الانعكاسات تؤثر في عملية صنع القرار السياسي الخارجي للجمهورية اليمنية ومن أهم هذه الانعكاسات ما يلي:

الفرع الأول: انعكاسات المعطيات الطبيعية لليمن على سياستها الخارجية:

أثر الموقع الجغرافي اليمني والذي جعل اليمن ميداناً للتنافس بين القوى الإقليمية والعالمية، وإذا كانت طبيعة اليمن الجبلية قد شكلت عائقاً أمام تماسك اليمن ووحدتها سياسياً فإنها وقفت في الوقت نفسه مانعاً أمام أي عدوان خارجي(علوش، 1986 :130). لذلك سقطت معظم الدول المختلفة تحت الاستعمار بما فيها دول أكبر حجماً وكثافة من سكان اليمن التي تكفلت طبيعتها الجبلية بالمساعدة في حماية موقعها الجغرافي الهام، وكانت نقطة الضعف الوحيدة لليمن أمام الاستعمار هي المنطقة الساحلية، وإذا كانت تضاريس اليمن الجبلية قد ساعدت على توفير قدرة أكبر على الحماية وتوفير التسهيلات الدفاعية الأمر الذي مكن اليمن من تحقيق الأمن والحماية إلى حد كبير، وذلك نظراً لقسوة التضاريس واستخدام الجبال كقلاع حصينة ضد أي غزو خارجي فإنها –أي التضاريس قد أثرت من جهة أخرى على الاستقرار السياسي في اليمن الداخلي (الحلوة، (د. ت) :6).

فبالنسبة للاستقرار السياسي والذي ينعكس بدوره على سياسة اليمن الخارجية حالت الجبال الشاهقة الوعرة دون تكوين حكومة مركزية قوية مما ساعد على استمرار القبيلة كوحدة سياسية أساسية شبه مستقلة في التنظيم السياسي (الخطيب، 1988 :76). وبهذا أوجد التفكك في الوحدة الوطنية للمجتمع اليمني.

كما أن انغلاق القبائل على نفسها قد نمى فيها النزوع إلى الاستقلالية في نواح أخرى، كاعتبار العادات والأعراف محل القانون في حل القضايا، كما نمت الروح العدائية للآخرين من القبائل الأخرى مما أدى إلى انتشار ظاهرة الثأر كعامل هدم للاستقرار السياسي(الخطيب، 1988 :76).

كذلك فإن الطبيعة الجبلية لتضاريس اليمن قد ساعدت على جعل تفاعل الحكومة المركزية مع العديد من القرى اليمنية شبه مفقودة (الجندي، 1987 : 4-6). ووقفت عائقاً أمام إقامة مؤسسات سياسية واقتصادية واجتماعية حديثة من أجل بناء مجتمع حديث مستقر، كما أن تباعد القرى ووعورة الطرق وانعدام شبكة مواصلات متقدمة أتاح فرصة للقبيلة أن تحافظ على ولائها لنفسها وأعرافها وتقاليدها واستقلاليتها شبه الذاتية، وقد أثرت تلك المؤثرات البيئية والطبيعية تأثيراً بالغاً على رسم السياسات العامة للسلطة السياسية اليمنية وأخذ صناع القرار السياسي في اعتبارهم تلك المؤثرات التي وقفت عائقاً أمام التحديث والنمو والحراك الاجتماعي.

الفرع الثاني: انعكاس المعطيات البشرية لليمن على سياستها الخارجية:

يلعب العامل السكاني دوراً ملموساً في السياسة الخارجية للدولة، فمن حيث المبدأ فإن حجم السكان له قيمة ملموسة في التوازنات الإقليمية. والدولة الكثيفة السكان تتمتع بوضع خاص ومتميز في علاقاتها بالدول المجاورة محدودة السكان ويتضاعف قيمة العامل السكاني في الأحوال التي ترتفع فيها نسبة الكفاءة والتعليم بين السكان ويزداد هذا العامل قيمة وأهمية في منح الدولة وضعاً خاصاً ومكانة خاصة مع جيرانها وعلى الصعيد الدولي إذا توافرت للدولة مصادر الثروة وعلى العكس من ذلك (فارع، 1991 : 12).

ويساهم العامل السكاني في صناعة السياسة الخارجية ويؤثر عليها بالسلب أو الإيجاب، ويعتبر العامل السكاني في الحالة اليمنية إمكانية إيجابية لها بصفة عامة، وذلك من حيث

التماسك الديني والعقيدة الواحدة والثقافة الواحدة وهذا يعتبر في حد ذاته عاملاً إيجابياً بالنسبة لصناع القرار السياسي، حيث لا يضطر هؤلاء للانكفاء إلى الداخل بصفة عامة، لمواجهة مشكلات انقسامات عرقيه أو طائفية كما في تلك التي شهدتها أو تشهدها بعض الدول، هذا بالإضافة إلى أن حجم السكان يمثل في اليمن عنصراً إيجابياً قياسياً على الدول المحيطة باليمن بل إن كثيراً من الإحصائيات والدراسات تشير إلى أن عدد السكان في الجمهورية اليمنية بعد عام 1990 يوازي الآن عدد سكان الجزيرة العربية بأكملها. ورغم أن التكوين الاجتماعي في اليمن قائم على القبائل والعصبيات الكثيرة إلا أنها تتمتع بهوية حضارية واحدة مشتركة هي الهوية اليمنية (الظاهري، 1995 :169).

وفي إطار هوية أوسع وأعم هي الهوية العربية الإسلامية، وفي حالة اتخاذ أي قرار سياسي يمس الدول في الشئون الخارجية أو في حالة تعرضها لخطر خارجي يهدد كامل اليمن (قبائل الدولة) فإن الولاء الأوسع لليمن يستدعي ويستنفر لدى جميع اليمنيين عسكريين ومدنيين على السواء لأنه في هذه الحالة لا تعارض بين الولاء للقبيلة والولاء للدولة، فالقبيلة جزء من الدولة وأقاليم القبائل المتعددة جزء من إقليم الدولة اليمنية الواحدة، حيث أن هناك علاقة ارتباطيه موجبة بين تمسك القبائل اليمنية بحدودها الجغرافية والوعي بوجود دولة يمنية ذات حدود إقليمية واحدة(الظاهري، 1995 :169).

وتمارس القبيلة دوراً سياسياً هاماً ويعود هذا الدور إلى محددات مجتمعية (جغرافية وسياسية) وأخرى مرتبطة بطبيعة البنية القبلية (محددات ثقافية وقيادية وحربية) (وتؤثر الهجرة اليمنية على سياسة اليمن الخارجية، فهجرة اليمنيين إلى الأقطار المجاورة قد زادت من روابط اليمن بتلك الدول، كما أنها واجهت في حالات أخرى مشكلات معينة في العلاقات مع هذه الدول) (معوض، 1986 :106).

الفصل الثالث

الأزمة اليمنية تطورها

تمهيد:

شكلت الثورة اليمينة تهديداً واضحاً للأمن في منطقة الخليج العربي وذلك في ضوء علاقة اليمن بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربي على تفاعلات بينية ألقت بظلالها على مجمل الحراك السياسي والأمني لتلك العلاقة، وقد اتسمت تلك التفاعلات بالتجاذب الإيجابي حيناً والسلبي حيناً آخر، غير أن هذه العلاقة برغم ثوابتها وتغيراتها وتفاعلاتها فالارتباط العضوي بين اليمن ودول الخليج العربي ينعكس بشكل مباشر على الواقع الأمني لليمن ودول الخليج العربي, لذا جاءت المواقف الخليجية والسعودية من الثورة فركزت على حلها سلمياً لتجنب انتشار الفوضى في منطقة الخليج العربي.

سوف يتم تناوف هذا الفصل من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: الأزمة اليمنية (طبيعتها ومراحل تطورها)

المبحث الثاني: المواقف الإقليمية والدولية من الأزمة اليمنية

المبحث الثالث: تداعيات الأزمة اليمينة على دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي

المبحث الأول: الأزمة اليمنية (طبيعتها ومراحل تطورها)

شهدت الجمهورية اليمنية منذ انطلاق الثورة المعاصرة في شباط (2011) تطورات بالغة الأهمية كان لها تأثير على الدولة اليمنية، حيث برزت ملامح الأزمة وتركت بصماتها على مختلف جوانب الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية، وللوقوف على طبيعتها ومراحل تطورها، تم تقسيم المبحث إلى مطلبين، الأول يتناول مرحلة انطلاق الثورة اليمنية وتطوراتها خلال الفترة (2011–2013)، بينما يتطرق المطلب الثاني مرحلة انتقال اليمن من الثورة إلى الأزمة.

المطلب الأول: انطلاق الثورة اليمنية وتطوراتها خلال الفترة (2011–2013):

أثرت التطورات السياسية التي شهدتها المنطقة العربية وخصوصاً في مرحلة الربيع العربي على الجمهورية اليمنية، وذلك في ضوء تشابه الظروف السياسية بين اليمن وتونس ومصر وليبيا، وقد تأثر الشعب اليمني بدعوات الحرية والعدالة والمساواة والديمقراطية، حيث بدأت المظاهرات في اليمن بتاريخ 15 كانون الثاني (2011)، والتي تم تسميتها بعد ذلك "ثورة 11 شباط (2011) وهو اليوم الذي أُعلن فيه سقوط الرئيس المصري الأسبق محمد حسني مبارك، والثورة اليمنية هي مجموعة الأحداث وما تبعها من تطورات التي شهدتها اليمن في عام (2011) والتي كانت تطالب بالحرية والعدالة والمساواة وقد بدأت سلمية عن طريق الاعتصامات والاحتجاجات، وقد نجحت الثورة في إسقاط حكم الرئيس اليمني الأسبق علي عبد الله صالح، وبدأت المرحلة الانتقالية في اليمن كمحاولة البناء للدول الحديثة المستقرة (الخطري، 2015).

أولاً: الأسباب الرئيسية لانطلاق الثورة اليمنية:

يمكن تلخيص أهم الأسباب الداخلية والخارجية التي أدت إلى انطلاق الثورة اليمنية بالآتي(تقرير منظمة الشفافية الدولية، 2015):

الأسباب الداخلية:

يمكن تلخيص أهم الأسباب الداخلية التي أدت إلى قيام الثورة اليمنية فيما يلي:

حالة الانسداد السياسي: وتمثل ذلك بقيام الرئيس اليمني السابق"علي عبد الله صالح" بإقصاء كثير من القوى السياسية والانفراد الكامل بالسلطة من خلال سلسلة من الإجراءات وعمليات التزوير للانتخابات التي كانت تجري في اليمن ومحاولة توريث الابن، حيث انتهت انتخابات عام (1993)[*] بحرب عام (1994)، كان نتيجتها إقصاء الحزب الاشتراكي الشريك في قيام دولة اليمن الموحدة، كما أن انتخابات عام (1997) أقصت حزب الإصلاح، كما شهدت اليمن العديد من الحروب خلال الفترة (2004–2010) ونتيجة لذلك وصلت البلاد إلى حالة من التأزيم السياسي وكبت الحريات نتيجة للسياسات الرئيس اليمني الأسبق علي عبد صالح (الخطري، 2015).

سوء الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية: أشارت تقارير الأمم المتحدة فيما يخص الوضع الاقتصادي والاجتماعي في اليمن لعام (2010) إلى أن (31.5%) من سكان اليمن يفتقرون إلى "الأمن الغذائي"، وأن الذين يعانون من "نقص غذائي حاد" هم نسبة لا يستهان بها، حيث بلغت نسبتهم (12%)، بينما يعيش نحو ما نسبته (40%) من سكان البلاد البالغ عددهم (25) مليون شخص تحت خط الفقر، أي أقل من دولارين في اليوم الواحد، مما أدى ذلك إلى خروج اليمنيين في 11 شباط (2011) بالمطالبة بالحياة الكريمة (تقارير الأمم المتحدة، 2012).

---

[*]اجريت الانتخابات النيابية، التي كان محدداً لها 22 نوفمبر 1992، ثم تأجلت إلى 18 فبراير 1993، ولم تنفذ إلا في 27 أبريل من العام نفسه، وكان من نتيجة تأجيل الانتخابات، وتسيير سلطات الدولة في فترة التمديد، أن صدر بيان سياسي وإعلان دستوري، بشأن تطبيق الدستور على المؤسسات الدستورية، وهيئات الدولة. وفي ظل تلك الأجواء المتوترة، استمر تبادل الاتهامات بين الأحزاب المتنافسة، بالتزوير، والتلاعب، والتباطؤ المتعمد في فرز الأصوات. وقد وقعت صدامات مسلحة، تزامنت مع فرز نتائج الانتخابات، راح ضحيتها أربعة أشخاص.

انتشار الفساد: جاءت اليمن، وفقاً لتقرير منظمة الشفافية الدولية لعام (2011) المعني بالفساد، في المرتبة (164) من الـ (182 دولة) التي ينتشر بها الفساد، وهنا يشير إلى أن اليمن ضمن الدول العشر الأكثر فساداً في العالم، وحصلت على (19) درجة فقط من (100) درجة في مؤشر "مدركات الفساد" للعام (2014). وبحسب المنظمة، فقد احتلت اليمن المرتبة (161) عالمياً من حيث تدني مستوى الدرجات التي حصلت عليها وفقاً للمؤشر الذي يقيس مستويات النزاهة سنوياً في مختلف دول العالم، وكلما اقتربت الدرجة من الصفر كلما دل ذلك على أن تلك الدولة أكثر فساداً وكلما اقتربت من (100) كلما عكس ذلك زيادة نزاهتها وتراجع نسبة الفساد بها (تقرير منظمة الشفافية الدولية، 2015).

الأسباب الخارجية:

أنعكس تأثير الثورات التي شهدتها تونس ومصر على مجمل الدول العربية ومنها اليمن، حيث تتمثل الأسباب الخارجية لحدوث الأزمة اليمنية باندلاع الثورة الشعبية في تونس بتاريخ 18 كانون الأول عام (2010) احتجاجاً على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية السيئة وتضامناً مع المواطن التونسي محمد البوعزيزي الذي أضرم النار في نفسه. واستطاعت هذه الثورة في أقل من شهر، أي في 14 كانون الثاني (2011)، الإطاحة بالرئيس التونسي زين العابدين بن علي الذي حكم البلاد لمدة (23) سنة بقبضةٍ حديدية، تبع ذلك اندلاع ثورة 25 كانون الأول في مصر والتي تأثرت بالثورة الشعبية التونسية. واستطاعت ثورة 11 شباط (2011) إسقاط رأس أقوى الأنظمة العربية والمتمثل بالرئيس الأسبق حسني مبارك خلال (18) يوماً من اندلاعها (الاهنومي، 2012).

كان لاندلاع الاحتجاجات في اليمن عام 2011 المطالبة بإسقاط نظام الرئيس اليمني الأسبق "علي عبد الله صالح" الأثر البارز في خروج العديد من المظاهرات والمسيرات في أكثر

من (17) محافظة يمنية، وقد تعاملت قوات الأمن وقوات الحرس الجمهوري بعنف معها، مما أدى إلى سقوط العديد من القتلى تجاوز عددهم (500) قتيل، بالإضافة إلى آلاف الجرحى الذين أصيب معظمهم بعاهات وإعاقات دائمة، ومن أهم الأحداث التي شهدتها اليمن في عام (2011)، محاولة الاغتيال التي تعرض لها الرئيس علي عبدالله صالح في 3 حزيران (2011)، ورغم أن الاتهام لم يوجه رسمياً لجهة معينة، فإن الرئيس علي عبدلله صالح والمسؤولين الموالين له أشاروا بأصابع الاتهام إلى خصومه في الجيش المنشق ورجال القبائل الذين كانوا متحالفين معه خلال العقود الماضية.

ثانياً: تطور مجريات أحداث الثورة اليمنية (2011-2013):

في ظل المتغيرات الداخلية التي شهدتها الجمهورية اليمنية منذ عام (2011)، قام مجلس التعاون الخليجي في 3 نيسان (2011) بطرح مبادرة للتهدئة في اليمن "المبادرة الخليجية"، وبمقتضى تلك المبادرة تم المطالبة من الرئيس اليمني الأسبق "علي صالح" بالتنازل عن السلطة مقابل منحه الحصانة ضد الملاحقات القضائية، بالرغم من رفض الثوار المبادرة، لكن قوى المعارضة السياسية المتمثلة في تكتل أحزاب اللقاء المشترك قبلت بها، إلا أن الرئيس علي عبدالله صالح أخذ بالمماطلة في توقيع الاتفاقية، وأمام الضغط الخليجي تم الإعلان في أوائل أيار (2011) عن قبول الرئيس "صالح" المبادرة والتوقيع عليها، إلا أنه تراجع مرة أخرى مبرراً ذلك بأن الاتفاق لا يحتاج إلى توقيعه، فاتهمته المعارضة بسوء النية، واندلعت على أثره أعمال العنف من جديد في البلاد، والمقابل في 22 أيار (2011) حاصر أنصار صالح مبنى سفارة الإمارات العربية المتحدة في صنعاء وبعثة الأمم المتحدة، فنقلتهم الحكومة بطائرات هليكوبتر إلى القصر الرئاسي (the New York Times,2011).

وعلى أثر موافقة مجلس النواب اليمني على منح صالح وعائلته الحصانة في 21 تشرين الثاني (2011)، وقع الرئيس اليمني السابق علي عبد الله صالح بعدها بيومين على المبادرة، والتي بمقتضاها يتم نقل السلطة إلى نائبه عبد ربه منصور هادي في غضون (30) يوماً، على أن تقام انتخابات رئاسية توافقية يكون فيها عبد ربه منصور هادي مرشحاً توافقياً. أن تنازل الرئيس علي عبدالله صالح عن السلطة يمكن يعتزل عن العمل السياسي تحت حماية الحصانة الممنوحة له وفق المبادرة الخليجية، بل واحتفظ بمنصبه كرئيس لحزب المؤتمر الشعبي العام، وبقي أبناءه وأقاربه على رأس العديد من الأجهزة الأمنية في البلاد.

وقد أدى هادي منصور اليمين الدستوري أمام البرلمان اليمني في 25 شباط (2012)، كرئيس لليمن لمدة حددت لعامين فقط، وهما عامي المرحلة الانتقالية وفق المبادرة الخليجية، وخاض هادي منصور الانتخابات الرئاسية منفرداً، حيث أعتبر مرشحاً توافقياً دعمه حزب المؤتمر الشعبي العام وتحالف اللقاء المشترك المعارض، وقد شارك (65%) ممن لهم حق التصويت في الانتخابات، التي شهدت استمارات تصويت لا تضم أحداً إلى جانب هادي منصور، فكان انتخابه أشبه بالتزكية، أو بعملية استفتاء على انتقال السلطة من صالح إلى هادي (Yemen's GCC Initiative,2011).

ووفقاً للاتفاقية الخليجية، وبإشرافٍ من مجلس الأمن، كانت مهام منصور هادي في المرحلة الانتقالية تتمثل بإعادة هيكلة الأجهزة الأمنية والعسكرية، ومعالجة مسائل العدالة الانتقالية، وإجراء حوار وطني شامل، والإعداد لصياغة دستور جديد وإجراء انتخابات رئاسية جديدة في (2014). وبعد عدة تأجيلات، تم عقد الجلسة الأولى للحوار الوطني يوم 18 آذار (2013)، برئاسة هادي نفسه، وعضوية (565) عضواً من القوى السياسية المختلفة، نصفهم كان من الجنوب و(30%) من النساء و(20%) من الشباب. وعقدت الجلسة الختامية للحوار

الوطني في 25 نيسان (2014)، الذي انبثق عنها وثيقة الحوار الوطني الشامل التي احتوت على عدة فصول تتناول القضايا العالقة محل الخلاف في اليمن، كان أهمها قضية الجنوب، وقضية صعده، والمصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية، وبناء الدولة، والحكم الرشيد، وأسس بناء الجيش والأمن ودورهما، واستقلالية الهيئات ذات الخصوصية، الحقوق والحريات، والتنمية الشاملة والمتكاملة والمستدامة. وقد أفضى الحوار بإعمال النظام الفيدرالي في اليمن، ومن ثم تقسيم اليمن إلى ستة أقاليم (نعمان, 2014).

وتبع ذلك تشكيل حكومة الوفاق الوطني في (2012) مناصفة طبقاً للمدة الزمنية المقررة لها وفق المبادرة الخليجية، فقد أقر "محمد سالم" رئيس مجلس الوزراء اليمني الجديد، مشروع البرنامج العام لحكومة الوفاق المقرر تقديمه إلى مجلس النواب، وانطلق مشروع برنامج عمل الحكومة من الدستور والمبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية، ووضع على رأس أولوياته استعادة الاستقرار السياسي والأمني (سلامة، 2012 :38).

وعند تولي الرئيس اليمني عبد ربه هادي الرئاسة يوم 25 فبراير (2012)، عمل على إقالة اللواء محمد صالح الأحمر، شقيق الرئيس السابق وقائد القوات الجوية والدفاع الجوي، وأقال أخاه غير الشقيق اللواء علي صالح الأحمر، الذي كان يشغل مدير مكتب القائد الأعلى للقوات المسلحة ورئيس العمليات الحربية في قوات الحرس الجمهوري، كما أنه أجرى تغييرات جوهرية في بنية المؤسسة الرئاسية والأمنية والعسكرية مطيحاً بكبار معاوني الرئيس اليمني السابق علي صالح، ومع نهاية عام (2012) تمكن الرئيس هادي من اقتلاع أغلب مراكز القوى في النظام السابق، والتي تركزت قوتها في المؤسسات العسكرية، والأمنية، والاستخباراتية، والداخلية، ومؤسسات الاقتصاد، حيث تم أصدر قرارات متتالية أطاحت بهم وبمواقعهم تدريجياً من هذه المؤسسات، وفي 11 أيلول (2012)، أصدر مجموعة من القرارات الأخرى التي أزاحت عدداً

آخر من معاوني الرئيس اليمني السابق علي صالح، فأقال اللواء علي الأنسي من رئاسة جهاز الأمن القومي ومن منصب مدير مكتب رئاسة الجمهورية، والعميد مجاهد غشيم من منصب مدير الاستخبارات العسكرية، والدكتور عبد الهادي الهمداني من منصب أمين عام رئاسة الجمهورية (محمود، 2015 :32).

شهد اقتصاد اليمن في عام 2013 تدهوراً كبيراً، فبعد أن تولى عبد ربه منصور السلطة في اليمن، تشكيل حكومة وفاق وطني من مختلف الأحزاب والمكونات اليمنية، إلا أن تقارير أشارت إلى أن نسبة (54%) من اليمنيين الذين بلغ عددهم (25) مليون نسمة، هم تحت خط الفقر، حيث ارتفع معدل البطالة إلى (40%). واستمر التدهور الاقتصادي في اليمن بالتزامن مع ازدياد الهجمات التي استهدفت أنابيب نقل النفط والغاز وخطوط نقل الكهرباء، الأمر الذي شكل معاناة إضافية أمام اليمنيين، وخسارة كبيرة تكبدتها الحكومة اليمنية التي لجأت إلى القروض لتغطية عجزها، فيما لم تسعَ لوضع حل جذري لتلك الهجمات التي تستهدف أنابيب النفط (محمد, 2013).

المطلب الثاني: انتقال اليمن من الثورة إلى الأزمة:

وصل الوضع السياسي والاقتصادي في اليمن إلى حالة من الانهيار وغياب الأفق بشأن المستقبل، وبدأت ملامح الأزمة اليمنية في آذار (2014) عندما قام الحوثيون باستغلال الارتباك المتزايد في المشهد اليمني، واضطرابات الجيش المخترق من قبل رجالهم، وتشتته في أكثر من جبهة في الشمال والجنوب، قاموا بشن هجوم عام (2014) مباغت على مواقع تابعة للواء (310) مدرع، وهو اللواء الأقوى تشكيلًا وتسليحاً، والذي تعتمد عليه الدولة بشكل كبير في معاركها ضد الحوثيين، لتتحول محافظة عمران إلى ساحة حرب (أبو حسين، 2014).

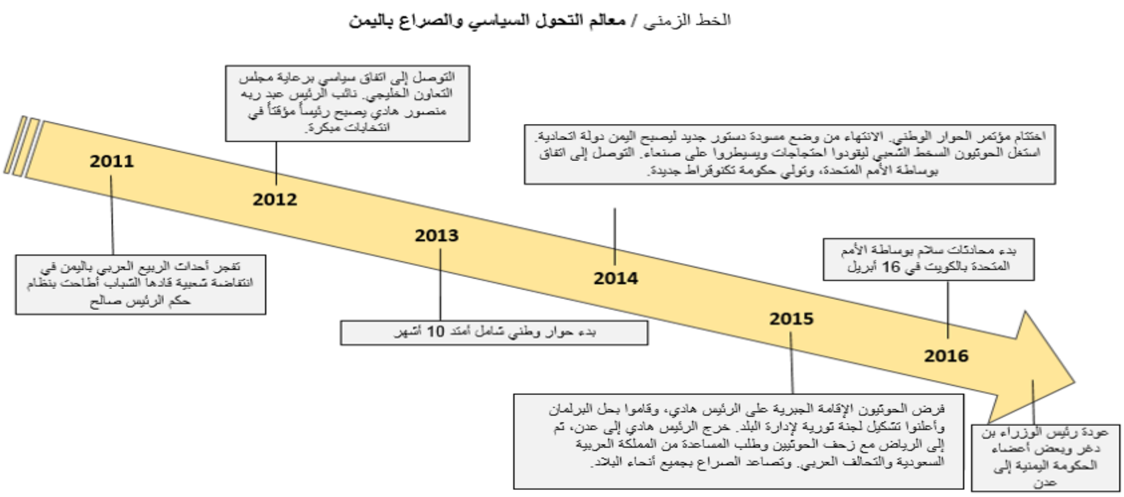
حرصت بعض القوى اليمنية على المشاركة في الحوار الوطني وذلك لتحقيق نجاحه، حيث عقد بتاريخ 25 كانون الثاني (2014) آخر جلسات الحوار الوطني، بقيام القوى على توقيع الوثيقة النهائية باستثناء الحركة الحوثية، آنذاك صرح الناطق الرسمي للحركة قائلاً: "نحن لم نوقع على هذه الوثيقة ونعتبرها لا تمثل حلاً لا للقضية الجنوبية ولا للقضايا الوطنية العالقة وتم التقسيم وفق هوى سياسي"، وما ذاك إلا أن من أبرز مخرجاته تحول اليمن إلى نظام اتحادي مقسم إلى ستة أقاليم، وهذا ما لم ترتضيه بعض المكونات الجنوبية التي كانت ترغب في تقسيم اليمن إلى إقليمين، شمالاً وجنوباً (الخطري،2015). ففي يونيو 2014، بدأ الصراع المسلح بين الحكومة والميليشيات يمتد ليشمل الكثير من أنحاء البلد. واستغلت ميليشيات الحوثيين، وقوات صالح المساندة لها، السخط الشعبي لشق طريقها إلى صنعاء في سبتمبر 2014 واستولت تدريجياً على المؤسسات الحكومية خلال الربع الأول من عام 2015. واضطر الرئيس المؤقت هادي وحكومته إلى الفرار. وشن تحالف مؤلف من 9 بلدان عربية بقيادة المملكة العربية السعودية حملة عسكرية لإعادة حكومة الرئيس هادي إلى السلطة. ومازالت الحكومة حتى اليوم تناضل لمعالجة مشكلات أمنية خطيرة: فلم يعد مجلس الوزراء برئاسة أحمد بن داغر إلى عدن. وأودى الصراع بحياة الكثيرين، وتسبب في حدوث نزوح داخلي، وتدمير البنية التحتية وتوقف الخدمات بالعديد من القطاعات الرئيسية، وهو ما زاد من تفاقم الأزمة الإنسانية القائمة بالفعل.

وعليه، فإن الصراع قد تفاقم نتيجة لتمرد تنظيم القاعدة في منطقة شبه الجزيرة العربية، ولاسيما في جنوب اليمن وشرقه. واستفادت تلك الجماعات المتطرفة من غياب الحكومة وحالة الفراغ الأمني كي توسع من نطاق ما حققته من مكاسب على الأرض والتوسع في تجنيد السكان المحليين. وسهّل تدهور الاقتصاد عليها تجنيدهم. وفي أواخر أبريل، فشلت محاولة التنظيم إقامة

دولة خاصة به عندما استعادت القوات الموالية للحكومة بدعم من قوات من دولة الإمارات العربية المتحدة، السيطرة على ميناء تصدير النفط، وكذلك على مدينة المكلا.

تولى المبعوث الخاص للأمم المتحدة " إسماعيل ولد الشيخ أحمد " العديد من الجهود والعمليات الرامية إلى إيجاد حل سلمي للصراع في اليمن، ولم تحقق جولتان من محادثات السلام التي جرت في سويسرا في عام 2015 أي تقدم. وبدأت في أواخر أبريل 2016 جولة مفاوضات أخرى استضافتها الكويت وحظيت بمساندة المجتمع الدولي. ويسري منذ 11 أبريل 2016 وقف لإطلاق النار، وما زالت المحادثات جارية، لكن أطراف الصراع لا تزال على خلافها بشأن كيفية تنفيذ قرار مجلس الأمن الدولي رقم 2216 الذي يقضي بإعادة تنصيب المؤسسات الحكومية ونزع سلاح الجماعات المسلحة.

الشكل 1: معالم على طريق التحول السياسي والصراع بالجمهورية اليمنية



المصدر: تقديرات منظمات المجتمع المدني/موظفي البنك الدولي، ووكالات الأمم المتحدة والمنظمة الدولية للهجرة.

شكّل رفض الحركة الحوثية لتلك الوثيقة المرتكز للتحالف الجديد للقيام بالثورة المضادة، والانقلاب على مخرجات الحوار، فقد قامت الجماعة بتصعيد أعمالها العسكرية على الميدان بمساندة الرئيس السابق "علي عبد الله صالح"، فتم تهجير سكان مدينة دماج، ثم التقدم نحو

مدينة حاشد فعمران وصنعاء فبقية المحافظات الشمالية بمبررات مختلفة، ومع قرار الدولة اليمنية في نهاية شهر آب (2014) رفع الدعم عن المشتقات النفطية بنسبة تتجاوز الـ(50%)، وشكّل هذا القرار فرصة ذهبيّة لجماعة الحوثي لاتخاذه كمبرر لدخول صنعاء، فأعلنت الحركة رفضها وتصدرت الحديث باسم الشعب الجائع والمظلوم. وعلى وقوع الفوضى، بدأت الحركة التنفيذ وحشدت مسلحيها من مختلف المحافظات لمحاصرة العاصمة، مهددة باقتحامها إذا ما رفضت مطالبها الثلاثة: تغيير الحكومة بحكومة شراكة وطنية (وهذا من مخرجات الحوار)، إلغاء زيادة أسعار المشتقات النفطية (رغم أن الزيادة كانت مقرة من مجلس النواب في عهد الرئيس السابق "علي عبد الله صالح")، تنفيذ مخرجات الحوار (التي لم توقّع عليها أصلاً) (الخطري،2015).

وقد اتهم زعيم جماعة الحوثيين عبد الملك الحوثي ، الرئيس اليمني "عبد ربه منصور هادي بحماية الفساد ودعمه للإرهاب، ولم يقدم الحوثي دلائل تدعم اتهاماته (El-Naggar,2015)، وقد بدأ الحوثيون في أواخر آب (2014) بمرحلة جديدة في مخططهم الهادف إلى تعزيز نفوذ تنظيمهم، عبر إفشال متدرج لكافة عمليات التسوية السياسية المطروحة مثل مبادرة الرئيس عبد ربه منصور هادي في أيلول (2014) بتشكيل حكومة وحدة وطنية وخفض أسعار الوقود، فقد قام الحوثيون بمحاصرة العاصمة صنعاء استغلالاً لأزمة اقتصادية ذات أبعاد اجتماعية وشعبية، وهي رفع الحكومة لأسعار الوقود حتى تمكنوا من الوصول إلى قلب العاصمة (الخطيب، 2014).

وبعد مواجهة حادة بين الحوثيين والقوات العسكرية الموالية لعلي محسن الأحمر وهو قائد عسكري يمني ممن ايدو الثورة اليمينة في بدايتها، تبع ذلك سيطرة الحوثيون في 21 أيلول على مدينة صنعاء، باقتحامهم مقر الفرقة الأولى التي يقودها "علي محسن الأحمر" وجامعة الإيمان، وسيطروا على مؤسسات أمنية ومعسكرات ووزارات حكومية دون مقاومة من الأمن والجيش

وأعلن منتسبو التوجيه المعنوي بوزارة الدفاع تأييدهم لـ"ثورة الشعب. وكانت الألوية العسكرية التي اشتبكت مع الحوثيين في أيلول (2014) مرتبطة بعلي محسن الأحمر، ومن ثم تم التوقيع على اتفاق السلم والشراكة الوطنية بين الحوثيين والسلطات اليمنية الذي قضى بتشكيل حكومة جديدة بقيادة خالد بحاج خلفاً لما سُمي بحكومة الوفاق الوطني، وبتعيين مستشارين من الحوثيين والحراك الجنوبي لرئيس الجمهورية، وهرب علي محسن الأحمر إلى السعودية، وحميد الأحمر وتوكل كرمان وآخرين إلى تركيا، ومن ثم ازداد تمدد الحوثيين في محافظة (إب والحديدة والبيضاء)، وعمليات اقتحام لوزارات ومؤسسات حكومية تستهدف إزالة أعضاء حزب التجمع اليمني للإصلاح بذريعة مكافحة الفساد في اليمن، ومكافحة الفساد لديهم تعني إزالة الموالين" لعلي محسن الأحمر" وحزب التجمع اليمني للإصلاح الذين عينوا في مناصبهم بطريقة مشابهة واستبدالهم، بموالين لهم أو أعضاء من حزب المؤتمر الشعبي العام بقيادة الرئيس اليمين السابق" علي عبد الله صالح."(الخطري،2015)

مهدّ الحوثيون لسيطرتهم على العاصمة صنعاء، بسيطرتهم على مدينة عمران الشمالية "معقل آل الأحمر" في تموز (2014)، وبنزولهم إلى العاصمة صنعاء في آب (2014) للتظاهر ضد الحكومة احتجاجاً على زيادة أسعار الوقود، وهو ما ساعدهم على نشر مسلحيهم في كل مكان، وقيامهم بإغلاق جميع مداخل العاصمة أمام عربات الجيش والشرطة، والاعتداء على كل من لا يشاركهم التظاهر ضد الحكومة، كما مهدّوا لذلك بانقلابهم الكامل على الشرعية ممثلة في الرئيس اليمني عبد ربه منصور هادي وحكومته في 19 كانون الثاني (2015)، وزحفهم واستيلائهم بالقوة والترهيب على المحافظات الجنوبية التي تعتبر محافظات سنية خالصة تقريباً، وبالرغم من أجراء العديد من المحاولات لتوقيع اتفاق بين الحكومة والحوثيين لإنهاء الأزمة وتشكيل حكومة وحدة وطنية ونزع سلاح الميليشيات (المدني،2015). وبالإضافة إلى ذلك،

اندلعت في عدن اشتباكات عسكرية مع قوات أمنية مرتبطة بالرئيس اليمني السابق علي عبد الله صالح مدعومة بالحوثيين وأخرى مؤيدة للرئيس اليمني عبد ربه منصور هادي، واستعادت القوات التابعة للرئيس السيطرة على مطار عدن الدولي في 19 آذار (2014)، وانسحبت قوات الأمن من مدينة الحوطة بمحافظة لحج وأجلت أمريكا نحو (100) جندي أمريكي في (21) آذار كانوا متواجدين في قاعدة العند الجوية بمحافظة لحج. وتوجه الحوثيون مدعومين بقوات تابعة للحرس الجمهوري المنحل التابع للرئيس اليمني الأسبق "علي عبد الله صالح" صوب محافظة عدن وسيطروا على قاعدة العند الجوية التي تبعد (60) كيلو متر عن مدينة عدن (منصر، 2015).

تم الإعلان عن وقف إطلاق النار بتاريخ 15 كانون الأول (2015) مع بدء جولة جديدة من محادثات جنيف بين الحوثيين والحكومة برعاية الأمم المتحدة، حيث جرى تبادل للأسرى في منطقة يافع بمحافظة الضالع بين الحكومة والحوثيين (الموقع بوست، 2016). وبالرغم من ذلك، إلا أنه استمرت المواجهات العنيفة بين الطرفين في كل من تعز ومأرب وشبوه والجوف وفتحت جبهة جديدة للمعارك في حجة (البي بي سي، 2015)، حيث قدمت قوات حكومية في 16 كانون الأول (2015) من منفذ حرض الحدودي مع السعودية الواقع في محافظة حجة غربي اليمن، وسيطرت على المنفذ، وعلى تلال مطلة على الحدود السعودية وهي تل الدغاسة وجبل المفلوق، واتجهت القوات الحكومية لتطويق مدينة حرض مركز محافظة حجة وقصف مواقع للحوثيين بالمدفعية. وبالتزامن مع ذلك سيطرت قوات أخرى على بلدة ميدي و"ميناء ميدي" الواقع على البحر الأحمر في نفس المحافظة، مدعومين ببوارج حربية تابعة للتحالف العربي شنت قصفاً مكثفاً على سواحل مدينة ميدي قبل أن يتمكن مقاتلون موالون للحكومة من دخولها (البي بي سي، 2015).

تمكن الجيش اليمني في محافظة مأرب شرقي صنعاء في 17 كانون الأول (2015) من السيطرة على "معسكر ماس" ونقطة الجميدر ونقطة حلحلان و"وادي الخانق" جنوبي منطقة "مفرق الجوف" الفاصل بين محافظتي الجوف ومأرب وتعتبر آخر معاقل الحوثيين في مأرب، والتقدم داخل محافظة الجوف. وتمكنت القوات الحكومية في اليوم التالي 18 كانون الأول (2015) من السيطرة على مدينة حرض بمحافظة حجة غرب اليمن، وعلى مدينة الحزم مركز محافظة الجوف ومواقع عسكرية فيها منها معسكر اللبنات التابع للواء (115) مدرع الذي كان خاضعة لسيطرة الحوثيين والقوات الموالية لصالح. وفي 19 و20 كانون الأول (2015) تعمقت قوات الجيش القادمة من مأرب والجوف داخل مديرية نهم شرق العاصمة صنعاء والتابعة لمحافظة صنعاء، حيث سيطرت على جبل "اللدود" ثالث جبل مطل على "فرضه نهم" التي يوجد بها معسكرات اللواء (312) مدرع التابع لصالح والحوثيين (منصر، 2015).

استمرت حتى مطلع شباط 2016 المعارك والاشتباكات بين أطراف النزاع في اليمن، حيث أن القوات الحكومية في منطقة "فرضة نهم" قد تقدمت واستعادت السيطرة على معسكر اللواء (312) مدرع بالقرب من العاصمة صنعاء. وفي ظل ذلك، أشارت الأمم المتحدة إلى أن الأطراف المتحاربة وافقت على وقف القتال ابتداء من منتصف ليلة 10 نيسان (2016) وبدء محادثات جديدة بين الحكومة اليمنية والحوثيين في الكويت، وبدأت هدنة في10 نيسان (2016) على أمل إنهاء القتال الدائر في البلاد لأكثر من عام (موقع البي بي سي،2015). وقد قام كل من طرفي النزاع اليمنيين بإرسال وفدين إلى الكويت في 10 نيسان (2016) بغرض بدء المفاوضات برعاية الأمم المتحدة، إلاّ أن وفد الحوثيون وصالح تأخر عن الحضور ثلاثة أيام بحجة عدم الالتزام بالهدنة على الرغم أن تقرير لجنة الرقابة على وقف إطلاق النار أدانت الحوثيون وقوات الحرس الجمهوري لعدم الالتزام بوقف إطلاق النار، وتعاقبت جلسات الحوار

دون التوصل إلى أي اتفاق نتيجة تمسك الجانب الحكومي بتنفيذ قرار مجلس الأمن (2216) بحسب التسلسل المعلن ، وقد واجهت جلسات الحوار رفض من جماعة الحوثيون وصالح الذي طالب تعديل ترتيب النقاط الخمس الواردة في قرار مجلس الأمن والبدء بإجراء التعديلات السياسية قبل الانسحاب من المدن وتسليم السلاح للدولة اليمنية، حيث تصر جماعة الحوثي على عدم التوقيع على أي تفاهمات إلا بعد وقف الغارات الجوية لقوات التحالف الذي تقوده السعودية وتثبيت الوقف الشامل لإطلاق النار (باداود، 2016).

يتضح مما سبق، أن الأزمة اليمنية جاءت نتيجة لضعف قدرة القوى السياسية في اليمن على إدارة الدولة اليمنية في المرحلة الانتقالية نتيجة للسياسات التي كان يتبناها نظام الحكم في مرحلة علي عبد الله صالح بالإضافة إلى المشاكل الاقتصادية والمذهبية والعرقية الاجتماعية التي كان اليمن يعيشها، مما ساهم في حدوث الأزمة اليمنية والتي مهدت لتدخلات خارجية من خلال دعم الفرقاء السياسيين اليمنيين.

المبحث الثاني: المواقف الإقليمية والدولية من الأزمة اليمنية:

اتخذت الجهات الاقليمية والدولية موقفها من الأزمة اليمنية كالتالي:

موقف الامم المتحدة من الازمة اليمينة:

لم تحقق منظمة الأمم المتحدة منذ تأسيسها عام 1945 أي نجاح في حل أي من الأزمات التي شهدتها المنطقة العربية، ومنها الأزمة اليمنية، وذلك رغم تدخلها في ثلاث محطات رئيسية في تاريخ البلاد، الأولى أثناء الحرب بين الجمهوريين والملكيين بعد ثورة 26 سبتمبر 1962، والثانية أثناء حرب صيف 1994 الأهلية، والثالثة بدأت قبل انقلاب ميليشيات الحوثيين والمخلوع علي صالح ضد السلطة الشرعية، ومازال التدخل مستمراً رغم الفشل. وبعد اندلاع ثورة 26 سبتمبر 1962 ضد الإمامة، طلب الأمين العام للأمم المتحدة حينها، الراحل يوثانت، من الدبلوماسي الأمريكي رالف بانش أن يكون مبعوثه الخاص إلى اليمن، لكن بانش فشل في مهمته، واتهمه اليمنيون حينها بالعمل على استمرار وإطالة الحرب، وتسهيل إيصال السلاح لطرفي النزاع، وقضى بانش معظم وقته في رحلات مكوكية بين مصر والسعودية لإقناعهما بالانسحاب من الصراع دون أن يضع حلولاً بديلة (منصر، 2015).

ونتيجة لفشل الأمم المتحدة في عدم إيجاد حل سلمي للأزمة اليمنية في عام 1964، فقد انسحبت من الأراضي اليمنية في سبتمبر 1964 واقتصر دورها فقط على مراقبة انسحاب محدود لبعض وحدات الجيش المصري من المعركة، ووقف الدعم السعودي، حيث تم نشر قوات أممية من كندا ويوغسلافيا في الحدود اليمنية السعودية وبعض الجبهات لمراقبة حركة القوافل ومنع إيصال الأسلحة، لكن عدد أفراد هذه القوات كان محدوداً، وكانت هناك طرق بديلة لإيصال السلاح لطرفي الصراع، كما أن المبعوث الأممي حينها لم يستطع الالتقاء بزعماء القبائل في الداخل، واقتصرت تحركاته الدبلوماسية على القاهرة والرياض فقط، ثم انسحب وانتهت مهمته

بالفشل، واستمرت الحرب حتى عام 1970 بإجراء مصالحة بين الملكيين والجمهوريين برعاية سعودية (المقطري، 2016). وكذلك فشل المبعوث الأممي إلى اليمن الأخضر الإبراهيمي في مهمته، أثناء حرب صيف 1994 الأهلية، ولم يتمكن من طرح مبادرة مقبولة تسهم في وقف إطلاق النار وتقرب وجهات النظر بين طرفي الصراع، وانتهت الحرب بدون مساعي جادة للأمم المتحدة في إيقافها.

أما مساعي الأمم المتحدة بخصوص الأزمة الحالية في اليمن، فقد عرت هذه المساعي المنظمة الأممية تماماً، وكشفت عن زيفها، وأنها ليست سوى أداة بيد الدول الكبرى لتمرير أجندتها، واتهمها اليمنيون بمختلف أطيافهم –ما عدا الفئات العنصرية الموالية للانقلابيين– بأنها تعمل على إنقاذ الميليشيات الانقلابية كلما أوشكت على الهزيمة في جبهة ما، وأنها تشرعن للانقلاب، وأن مساعيها بمثابة تخدير للسلطة الشرعية والمقاومة الشعبية بغرض إنهاكهما حتى يقوى عود الانقلاب.

استحالة الحلول الوسط

نتيجة لعدم امتلاك الأمم المتحدة وسائل القوة والنفوذ التي تجعلها قادرة على فرض رؤيتها بالقوة في الصراع الدائر في اليمن، فإنه من غير الممكن أن تنجح الأمم المتحدة في إيجاد حل سلمي للأزمة اليمنية، كما أن طبيعة الصراع في اليمن تجعله غير قابل للحلول الوسط، فالصراع يبدو من الناحية الظاهرية صراعاً بين سلطة شرعية وانقلابيين، وبالتالي لا يوجد حل وسط يفضي إلى قبول طرف بنصف انقلاب مقابل قبول الطرف الآخر بنصف سلطة شرعية (قائد، 2016).

ومن الناحية العملية، فالصراع بين طرف يريد الحرية والديمقراطية وأن يكون الشعب مالك السلطة ومصدرها، وطرف يرى أنه الوحيد الأحق بالسلطة والثروة ويدعم رؤيته بتأويلات

دينية خرافية، وبالتالي، لا يوجد حل وسط يفضي إلى قبول طرف بنصف سلطة عنصرية مقابل قبول الطرف الآخر بنصف سلطة ديمقراطية، ويبقى في كل الأحوال الحسم العسكري هو الحل، ومهما كانت كلفته إلا أنها ستكون أقل من كلفة أي حل آخر على المدى البعيد. وكان موقف أطراف الصراع اليمنية المتحاورة واضحاً من خريطة الطريق الأممية، حيث رفضت جماعة الحوثي بنودها، وأكدت على أسبقية تشكيل سلطةٍ سياسيةٍ على الإجراءات الأمنية والعسكرية، تكون المعنية باستلام الأسلحة من المليشيات وضمان خروجها من المدن اليمنية، وأن يبدأ الاتفاق السياسي من إعادة هيكلة مؤسسة الرئاسة اليمنية، ورفض صالح الخريطة الأممية، معتبراً رؤية حزبه للحل السياسي خريطة الطريق الممكن قبولها، والتي تتمسّك بإلغاء العقوبات الأممية بحقه هو وابنه وقيادات حوثية، وإخراج اليمن من الفصل السابع، وإيقاف العمليات العسكرية في اليمن، والاتفاق على سلطةٍ تنفيذيةٍ توافقية، تمارس مهمامها وفقاً للدستور النافذ لفترة انتقالية لا تمدّد، وتشكيل لجنة عليا للانتخابات وإجراء انتخاباتٍ برعايةٍ دولية، وتشكيل لجنة عسكرية تضم خبراء دوليين، تتولى الإشراف على الانسحاب من المدن واستلام الأسلحة، وأن يكون التنفيذ برعاية الأمم المتحدة وأميركا وروسيا والكويت وعمان والجزائر. في حين أصر وفد الشرعية اليمنية على تطبيق القرار الأممي بترتيباته، كما تشترط الشرعية اليمنية، وتوفير ضماناتٍ سياسيةٍ تؤكد على خروج صالح من المشهد السياسي، وتحول جماعة الحوثي إلى حزب سياسي (المقطري، 2016).

أمام الضغوط الدولية المستمرة لتسويق خريطة الطريق، وفرضها على الأطراف اليمنية، لا يمكن الجزم باستمرار رفض الأطراف اليمنية، أو قبولها، صيغة تسويةٍ سياسيةٍ مشوهة، لا تقل سوءاً عن المبادرة الخليجية. لكن، من الأكيد أن هذه الخريطة، أياً كانت التطورات اللاحقة لإقرارها، لن تقدم حلاً سياسياً ناجعاً ومستداماً، ولن تفضي إلى إنهاء الحرب في اليمن، كونها لا

تمثل أرضيةً سليمةً لخريطة طريق تُخرج اليمنيين من نفق مظلم، بل هي مفخّخات أممية ستعمل على تكريس بنية الصراع في اليمن واستدامته أمداً أطول، وبكلفة إنسانية ومادية أقسى وأكبر .

(أ) موقف جامعة الدول العربية

أشار أمين عام جامعة الدول العربية "نبيل العربي" إلى أن الجامعة ستستمر بدعمها ووقوفها إلى جانب الشعب اليمني، كما أكد على أهمية الوقت والتعجيل في البدء في عملية التنمية وإعادة الأعمار وتنفيذ المشاريع الاقتصادية والتنموية وخلق فرص عمل وطالب بضرورة الإسراع في اتخاذ القرار السليم مشيرا لقرار مجلس الجامعة في الخامس من سبتمبر والذي دعا فيه جميع الدول العربية في تقديم كل أشكال الدعم إلى اليمن (متولي، 2015).

اختزلت الجامعة العربية دورها في الأزمة اليمنية – مرحلة الثورة – في عدة بيانات وتصريحات بدأت في مارس/آذار 2011، بإصدار مجلس الجامعة البيان رقم 140، والذي أعرب فيه المجلس عن قلقه إزاء مستجدات الأوضاع في اليمن، كما أدان فيه استخدام العنف بحق المتظاهرين السلميين، وطالب كذلك باحترام الحق في حرية التعبير. ثم تلا ذلك إعلان الجامعة تأييدها للمبادرة الخليجية الصادرة في إبريل/نيسان 2011، والتي بمقتضاها حصل الرئيس السابق عبد الله صالح، على خروج آمن، وتم بمقتضى تلك المبادرة وضع أسس عملية الانتقال الديمقراطي محل التنفيذ. وعندما تطورت الأزمة اليمنية إلى صراع مسلح بين السلطة الشرعية، وميليشيات الحوثي المتحالفة مع الرئيس السابق علي عبد الله صالح، على إثر استيلاء تلك الميليشيات على العاصمة صنعاء في أيلول 2014، ثم بدء التحالف العربي ضرباته الجوية وتدخله العسكري الداعم للسلطة الشرعية ولقوى المقاومة الشعبية في مارس 2015، كان رد فعل جامعة الدول العربية منحصراً في التعاطيات التالية (المقطري، 2016):

- مناقشة مجلس الجامعة لمشروع قرار حول اليمن في دورة انعقاده رقم 143 بتاريخ 9 آذار 2015، أسفرت الجلسة عن مجموعة «تأكيدات» بشأن: دعم الحوار الوطني بين المكونات السياسية اليمنية برعاية المبعوث الأممي السابق المعني بالملف اليمني جمال بن عمر، ودعم وحدة اليمن.
- في 5 أيار 2015، رحبت الجامعة بدعوة الرئيس اليمني عبد ربه منصور هادي، لكافة القوى السياسية اليمنية بإجراء حوار في العاصمة السعودية الرياض، ورحبت كذلك بمساعي ومجهودات مجلس التعاون الخليجي باعتباره الحاضنة الرئيسية المعنية بحل الأزمة.
- دعمت الجامعة إعلان الرياض الصادر عن مؤتمر «من أجل إنقاذ اليمن وبناء الدولة الاتحادية» الذي عقد خلال الفترة من 17 – 19 مايو 2015 تحت رعاية مجلس التعاون الخليجي، واعتبار ما صدر عن هذا الإعلان من توصيات بمثابة قرارات قابلة للتنفيذ (متولي، 2015).
- تأكيد الجامعة على دعمها الكامل للتحالف العربي وعاصفة الحزم باعتبارها خطوة ضرورية فرضتها تطورات الأحداث، وانسداد أفق الحوار السياسي، واستخدام القوة المسلحة من جانب جماعة سياسية ضد مؤسسات الدولة، ما يمثل خرقاً للشرعية وتجاوزاً لمخرجات الحوار الوطني.
- إصدار الجامعة في قمتها بشرم الشيخ في مارس 2015، بياناً أكدت فيه التأييد التام للإجراءات العسكرية التي يقوم بها التحالف العربي في اليمن، بناء على طلب الرئيس الشرعي عبد ربه منصور هادي.

- دعم الجامعة لمجهودات المبعوث الأممي الجديد لليمن إسماعيل ولد الشيخ أحمد، ولمهمته المستقبلية في اليمن، في إطار القرارات العربية، ومخرجات الحوار الوطني اليمني، والمبادرة الخليجية وآلياتها التنفيذية، والقرارات الدولية المعنية بالأزمة وآخرها القرار رقم 2216 لعام 2015.
- في حزيران 2015، عقدت الجامعة اجتماعاً على مستوى المندوبين الدائمين للدول بحضور أمينها العام نبيل العربي، ونائب الرئيس اليمني خالد بحاح، بشأن دعم ومساندة الشرعية الدستورية الممثلة في الرئيس عبد ربه منصور، وتأييد جميع الإجراءات العسكرية التي يتخذها التحالف العربي في اليمن، ومطالبة الحوثيين وقوات صالح بالانسحاب الكامل من العاصمة صنعاء، وكافة المدن والمؤسسات الحكومية.
- وفي 10 تموز 2015، دعا الأمين العام للجامعة نبيل العربي، كافة أطراف الأزمة اليمنية إلى احترام الهدنة الإنسانية التي أقرتها الأمم المتحدة اعتباراً من التاريخ المذكور، لتسهيل دخول المساعدات الإنسانية بما يخفف من وطأة المعاناة الإنسانية التي يعيشها اليمنيون (المقطري، 2016).
- وفي 12 تشرين الأول 2015، بحث الأمين العام للجامعة مع وزير حقوق الإنسان اليمني كافة المستجدات على الساحة اليمنية، لاسيما الجوانب الإنسانية الصعبة التي يعيشها اليمنيون، كما يسعى العربي إلى عقد اجتماع طارئ خلال الأسابيع المقبلة، لاتخاذ موقف عربي سياسي موحد لتوضيح المخاطر الناجمة عن مساعي الحوثيين لتفكيك النسيج الاجتماعي للشعب اليمني على أسس مذهبية ومناطقية.

(ب) موقف القوى الأوروبية: يمكن بيان مواقف القوى الأوروبية من خلال بيان تصريحات الاتحاد الأوروبي بشأن الأوضاع في اليمن والمبينة كالتالي(أيوب،2011):

خرج الموقف الأوروبي، بعد شهرين من الحراك الشعبي باليمن أي بعد مجزرة صنعاء في 18 مارس2011 التي راح ضحيتها 54 شهيد ومئات الجرحى, معبراً عن ذلك على لسان المفوضية الخارجية الأوروبية كاثرين آشتون في 29 مارس بما يلي "دعوة آشتون إلى انتقال سياسي منتظم للسلطة في اليمن يبدأ دون تأخير من أجل حل الأزمة الراهنة في اليمن ولتمهيد الطريق للإصلاحات, وقالت آشتون أنها أبلغت الرئيس اليمني بهذه الرسالة قبل أسبوع من تصريحاتها, وقد شكلت تلك التصريحات مصدر إزعاج وقلق لنظام صالح والذي اتهم فيها الاتحاد الأوروبي باستقاء معلوماتها من قبل أحزاب اللقاء المشترك, وتشير الأحداث إلى أن ذلك الموقف الأوروبي ما كان ليخرج إلا بعد أنباء جاءت من واشنطن وكانت شبه مؤكدة عن تخلي الإدارة الأمريكية عن دعمها لنظام صالح الذي بقي طيلة الفترة الماضية يحافظ على علاقات طيبة مع الإدارة الأمريكية.

تصاعدت الضغوط الدولية وخصوصاً من قِبل الولايات المتحدة الأمريكية على عبد الله صالح، حيث جاءت التصريحات الأوروبية بعد ذلك مطالبة نظام صالح بالتحرك الفوري من اجل وضع حد للعنف وضمان انتقال سلمي للسلطة، وقد جاء تصريح وزير الخارجية البريطانية بما يعزز ذلك، حيث أشار أنه يجب على الحكومة اليمنية التحرك وبشكل عاجل في الاستجابة لمطالب الشعب اليمني المشروعة من أجل إحداث التغيير السياسي المنشود.

(ج) موقف تركيا: بالرغم من قلة اهتمام القيادات التركية بالثورة اليمنية، كما اهتمت بالثورة الليبية والمصرية، إلا أن تلك القيادات سعت لتكثيف التعاون الاقتصادي مع اليمن في مرحلة ما بعد علي عبد الله صالح. وفي هذا الإطار قام الرئيس التركي في يناير 2011 بزيارة لليمن، تم خلالها توقيع اتفاق مشترك لإلغاء تأشيرات المرور بين مواطني الدولتين (متولي،2015).

(د.) موقف الولايات المتحدة الأمريكية من الأزمة اليمنية

اتضح موقف الولايات المتحدة الأمريكية من الثورة اليمنية من خلال مراقبتها للأزمة اليمنية عن كثب وخاصة بعد التحركات التي قام بها الحوثيين في فبراير 2014 بعد قيامهم بالهجوم على محافظة عمران بعد انتهاء يوم واحد من انتهاء مؤتمر الحوار الوطني، وظلت الأجهزة والمؤسسات الأمريكية تتابع الموقف وتنخرط بشكل أكثر في الملف اليمني بعد استيلاء الحوثيين على صنعاء ودفعهم الرئيس اليمنى في يناير 2015 لإعلان استقالته التي تراجع عنها فيما بعد، وفي ضوء مراقبة الموقف اتخذت الإدارة الأمريكية عدد من الخطوات وفق تقييمها للوضع، والتي شملت ما يلي (إبراهيم،2015):

الانفتاح المحدود على الحوثيين: تسببت تحركات جماعة الحوثي في الأراضي اليمنية في وضع الولايات المتحدة الأمريكية في مأزق، حيث أن حركة أنصار الله الحوثية تمتلك عناصر قوة مكنتها من الاستيلاء على العديد من المدن والبلدات اليمنية في ظل الدعم الذي قدمه الموالون للرئيس السابق على عبد الله صالح، وفي ظل إدراك محوري أن معركة واشنطن الأساسية هي مع تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية الذي يتخذ من اليمن ملاذاً أمناً له، اضطرت الولايات المتحدة إلى إجراءات اتصالات مع الحوثيين، على مسارين، الأول تنسيق استخباراتي غير مباشر مع المقاتلين الحوثيين بعد استيلائهم على صنعاء ويتعلق بالعمليات التي تشنها الولايات المتحدة ضد تنظيم القاعدة، وقد أشارت تقارير صحفية أمريكية أن هذا التنسيق تم عبر وسطاء، والثاني تمثل في استضافة أحد ممثلي الحوثيين في واشنطن، ففي نوفمبر 2014 قام شخص من الحوثيين يدعى علي العميد بزيارة لواشنطن لحضور البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة يهدف لتعزيز الحوار للترويج لدعم الاقتصاد اليمني، وشارك في ورشة عمل مع باحثين من مجلس الأطلسي Atlantic Council تعتبر أول مناسبة يتحدث فيها أحد الحوثيين أمام

الأكاديميين والصحفيين في واشنطن والترويج لمواقف الحركة. وتفسير هذا الانفتاح المحدود أن الولايات المتحدة أرادت أن تترك الباب مفتوح مع الحوثيين تحسباً لأي تطورات في المستقبل، وهو السيناريو الذي حدث في السابق مع جماعة الإخوان المسلمين في مصر الذين بدءوا معها اتصالات مبكرة جداً قبل سنوات من وصولهم للسلطة .

التحرك للحفاظ على الدبلوماسيين والعسكريين الأمريكيين: قامت الولايات المتحدة الأمريكية وبالتزامن مع تدهور الأوضاع في اليمن، بإجلاء موظفيها والعاملين في السفارة الأمريكية في صنعاء وتعليق العمل بها، اتخذت الولايات المتحدة الأمريكية هذه الخطوة تحت ضغط الظروف التي تشهدها المنطقة العربية، فبالرغم من أنها تعتبر جهود مكافحة الإرهاب في اليمن ضد تنظيم القاعدة في شبة الجزيرة العربية أحد أهم نجاحاتها، لكن تدهور الموقف في اليمن وضع الإستراتيجية الأمريكية أمام تحدى خاصة بعد وصول داعش لليمن والعملية التي نفذتها في أحد مساجد الشيعة، وكذلك ما أشارت إليه العديد من التقارير الصحفية الأمريكية إلى أن مقاتلي الحوثيين حصلوا على ملفات سرية عسكرية حساسة جداً أثناء مداهمتهم لأحد مقرات الاستخبارات اليمنية تتعلق بالعمليات العسكرية ضد تنظيم القاعدة، وشبكة العملاء والمتعاونين مع الاستخبارات الأمريكية، وقد وصف هذا التطور بأنه سبب ضرر خطير للولايات المتحدة في جهودها ضد تنظيم القاعدة، خاصة وأن هذه المعلومات تم تسريبها إلى إيران (المقطري، 2016).

المبحث الثالث: تداعيات الأزمة اليمينة على دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي:

شكّلت الأحداث السياسية في اليمن تهديد وتحدي رئيسي لدول مجلس التعاون الخليجي، حيث يعود ذلك للتقارب الجغرافي والسياسي والموقع الجيوسياسي لليمن، ونتيجة المحاولات للقوى الإقليمية وخصوصاً إيران التدخل في الشأن اليمني من خلال دعم الحوثيين لتعزيز نفوذهم ودورهم في الحياة السياسية في المجتمع اليمني، ولدراسة تداعيات الأزمة اليمنية على الدولة الخليجية، تم تقسيم المبحث إلى مطلبين، حيث يعرض المطلب الأول الأزمة اليمنية وتداعياتها على مجلس التعاون لدول الخليج العربية، بينما بيّن المطلب الثاني: الإستراتيجية الإيرانية في اليمن وتهديدها لأمن الخليج.

يشكل اليمن جزءاً في أي منظومة مشتركة لأمن الخليج العربي، وغيابها أو تغييبها عن أي ترتيبات أمنية في المنطقة سيؤدي في النهاية إلى وجود ثغرة هامة في هذه الترتيبات، إن الأهمية الإستراتيجية للخليج العربي في السياسات الدولية كونها أحد أهم – إن لم تكن أهم – مناطق إنتاج النفط، لكن صناعة النفط ليست فقط مناطق إنتاج وإنما تشتمل كذلك على طرق إيصال هذا النفط إلى مستهلكيه خصوصاً المستهلكين الغربيين، ويعد مضيق باب المندب والبحر الأحمر أحد أهم هذه الطرق، لقد أصبحت منطقة الخليج تصنف على أنها منطقة الإنتاج النفطي، بينما أصبح البحر الأحمر هو الشريان الحيوي الاستراتيجي والسريع لنقل تلك السلعة الإستراتيجية إلى الغرب، وبالمقابل فإن حرية وصول السلع التجارية والصناعية من الغرب إلى منطقة الخليج العربي ملاحياً عن طريق البحر الأحمر، أمر له أهميته الإقليمية والدولية المتزايدة، وكنتيجة طبيعية لهذا الارتباط فإنه لا يمكن الحديث عن أمن البحر الأحمر بمعزل عن أمن الخليج العربي (مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، 2003).

وهنا تظهر الأهمية الإستراتيجية لليمن بالنسبة لدول الخليج العربي، فاليمن تسيطر على طرق الملاحة البحرية المتمثل في مضيق باب المندب والبحر الأحمر وهي بهذا تساهم في حماية خطوط التدفق النفطي على طول سواحلها البالغة 2300كم. كما أن اليمن تمتلك القدرة على تأمين منافذ بحرية لتدفق النفط الخليجي خارج إطار مضيق هرمز ومضيق باب المندب وذلك عبر سواحلها المطلة على البحر العربي، وهذه المنافذ تسمح للنفط الخليجي امتلاك سعة ومرونة كاملة في التوجه شرقاً إلى جنوب شرق آسيا أو غرباً إلى أوروبا (الرديني،2005).

إن الواقع الجغرافي يثبت بلا شك أن اليمن هي جزء هام من هذا الإقليم، إقليم الخليج والجزيرة العربية، وأن إنكار هذا الواقع لا يضر بمصالح اليمن فحسب ولكن أيضاً بمصالح بقية أعضاء هذا الإقليم، إن هذا التشابك والتشارك اليمني – الخليجي لا يقتصر على واقع الجغرافيا فقط، بل يمتد أيضاً إلى الواقع الاجتماعي والثقافي للمنطقة، فمنطقة الخليج والجزيرة العربية تمثل وحدة ثقافية واجتماعية واحدة تكاد تصل إلى التماثل التام في أجزائها المختلفة، فمنظومة القيم الاجتماعية الحاكمة لشعوبها واحدة، وهي قيم مرتبطة بواقع التركيبة القبلية والعشائرية لهذه المجتمعات والشعوب التي لا تختلف كثيراً كاختلاف دول المنطقة (مرهون، 2003 :119).

وتدرك اليمن الأهمية التي تتمتع بها منطقة الخليج والبحر الأحمر والتي جعلتها محوراً للصراع والتنافس الدولي، الأمر الذي فرض على اليمن رصد التفاعلات الدولية والإقليمية والمحلية في المنطقة والبحث عن دور يتناسب مع رؤيتها الأمنية والإنمائية، أن اليمن دولة مسالمة ليس لها أهداف توسعية ولا مطامع إقليمية ومع ذلك ظلت اليمن محوراً لصراع القوى الإقليمية والدولية وخاصة تلك التي تعني بشئون أمن البحار وأمن حافة القارات والممرات، ولقد كان اليمن شاهداً تاريخياً على صراع القوى الاستعمارية في منطقة البحر الأحمر والذي انتهى باحتلال بريطانيا لجزء من أراضيها، ثم أصبحت نفس الرقعة شاهدة على تعاظم الدور السوفيتي

في منطقة البحر الأحمر من خلال تواجده في مضيق باب المندب في مرحلة الحرب الباردة حيث أدت الصلة الأيدلوجية بين النخبة السياسية الحاكمة في الشطر الجنوبي من اليمن بعد عام 1967م وعاصمة الحركة الشيوعية في العالم إلى تسهيل فرصة حصول الأخيرة على موطئ قدم أتاح لها مراقبة خصومها الدوليين في منطقة المحيط الهندي والخليجي. وإن حجم المتغيرات والتفاعلات في نفس الوقت أيضاً أدت إلى خلق حالة من التفاعل السلبي في اليمن تمثلت أبرز ملامحها بالتالي (الرديني،2005 :303):

1. المواجهة اليمنية – اليمنية.
2. انتفاء بيئة التعاون اليمني – الإقليمي.
3. هيمنة القضايا السياسية على ما عداها من قضايا اقتصادية واجتماعية وأمنية.
4. زيادة حجم الاعتمادية اليمنية على العالم الخارجي.

المطلب الأول: الأزمة اليمنية وتداعياتها على مجلس التعاون لدول الخليج العربية:

أصبح اليمن إحدى بؤر التوتر في منطقة الشرق الأوسط والخليج العربي، ولم يكن ذلك إلا نتيجة حالة عدم الاستقرار السياسي والأمني والاجتماعي والوضع الاقتصادي المتردي، مما ألقى بتداعياته السلبية ليس فقط على كيان اليمن كدولة والتي تعد من أقدم الدول في تاريخ المنطقة، وإنما على المنطقة ككل وبالتحديد منطقة الخليج العربي، فالوضع في اليمن بالغ التعقيد بالنظر إلى طبيعة تكوين البلد الاجتماعي القبلي والطائفي فضلاً عن تاريخه السياسي غير المستقر والذي أفضى في مرحلة من تاريخه الحديث إلى تقسيمه إلى دولتين على أساس أيديولوجي (شمالية وجنوبية)، بالإضافة إلى ذلك عوامل التنافس بين القوى الإقليمية والدولية لم يكن يومًا بمنأى عن تدخلات من جانب هذه القوى في محاولة منها للتأثير على مسار الأحداث به لاعتبارات ومصالح أمنية وإستراتيجية. وقد اهتمت دول مجلس التعاون الخليجي باليمن لأن

ما تشهده اليمن له أثره المباشر على أمنها القومي بحكم الجوار الجغرافي، كما أن القوى الكبرى وفي مقدمتها الولايات المتحدة كان جل اهتمامها في المقام الأول هو عدم وقوع هذا البلد، الذي يسيطر على أحد أهم شرايين الملاحة الدولية (مضيق باب المندب)، في قبضة قوى معادية لأمريكا والمصالح الغربية هنا، وفي ضوء التحديات العديدة التي واجهها اليمن كنتيجة لتداعيات الربيع العربي والتي ما زالت تهدد بالمزيد من التدهور على الصعيد الأمني، بل وتهدد كيان اليمن نفسه والذي قد يعرضه لخطر التقسيم، لذا كان لابد من أن تبادر دول مجلس التعاون الخليجي للتحرك لمنع انهيار اليمن، وعدم انتقال الفوضى لدول الخليج العربي (محمود، 2015).

هنا يمكن القول أن التوتر والصراع والتأزم في اليمن، لا يمثل فقط عامل قلق لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربي، وإنما يمثل تهديداً لأمنها القومي على أكثر من مستوى، ويمكن تلخيص ذلك على النحو الآتي (أبو عامود, 2013 :93):

أولا: إثارة النعرات المذهبية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي:

يشكل الحوثيين خطراً كبيراً على الأمن والاستقرار الإقليمي، حيث أن بروز القوة الشيعية في اليمن يجعل دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في قائمة أهداف الحركة الحوثية المدعومة من إيران، كما يمثل تصاعد سيطرتهم دافعاً لإذكاء النعرة الطائفية في منطقة الخليج العربية، وخصوصاً في ظل اشتعال الوضع في العراق على قاعدة الطائفية أيضاً. فإذا كان بروز القوة الشيعية في العراق له أثره الكبير في تغيّر ملامح المنطقة بشكل عام، فسيكون بروز الحوثيين بهذه القوة في اليمن نقطة فاصلة أخرى، خاصة في ضوء الخطاب التصعيدي الذي يتبناه الحوثيون ضد دول المجلس، والذي ينطوي على تهديدات صريحة، وهذا ما يمكن قراءته من خطابات زعيم الحوثيين عبد الملك الحوثي منذ الإعلان الدستوري الذي عززوا من خلاله سيطرتهم على السلطة في صنعاء في شباط (2015) ، حيث زعم أن دول مجلس التعاون لدول

الخليج العربية داعم لما سماه الفوضى والتخريب في اليمن، وزعم الحوثي كذلك أن بعض دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية تسعى إلى فرض "النموذج الليبي" في اليمن، خصوصاً بعد مغادرة هادي إلى عدن في شهر شباط (2015)، وذلك من خلال نقل السفارات الخليجية والأنشطة السياسية إلى عدن التي باتت تمثل الشرعية في اليمن في خطوة اعتبرت ضربة قوية لطموحات الحوثيين في تكريس الوضع الانقلابي في البلاد(محمود، 2015). وفيما يفترض بميناء عدن أن يكون منافساً لميناء دبي، فقد أبرمت شركة (موانئ دبي العالمية) عام 2007 اتفاق تأجير مع الحكومة اليمنية لإدارة ميناء عدن، أفضى إلى تأسيس شركة لتطوير محطة الحاويات في عدن وتشغيلها، مناصفة لكل طرف (عصام؛ والسعدي,2014).

وقد وجه زعيم الحركة الحوثية عبد الملك الحوثي في شهر شباط (2015) دول مجلس التعاون باستهداف مصالحها في اليمن في حال واصلت رفضها لتطورات الأحداث السياسية والإعلان الدستوري، وقال: "إذا تعرض اقتصاد اليمن لخطر، فإن مصالح القوى المنزعجة في الداخل والخارج ستتضرر"(مرهون، 2003). وفي مناسبة أخرى في شهر آذار (2015)، عاد عبد الملك الحوثي باتهام دولاً خليجية تقوم بتقديم دعم مالي وعسكري للمتشددين الإسلاميين في مساعيها لتغيير المناخ السياسي في اليمن، رافضاً الكشف عن أسماء من قاموا بتجنيد متشددين لتنظيم "القاعدة" ودعمهم مالياً وعسكرياً من أجل تهيئة المناخ لتنظيم القاعدة في المحافظات الجنوبية، الأمر الذي يعكس بوضوح الرؤية التي ينظر بها الحوثيون إلى دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، علماً بأن هذه الاتهامات ليست سوى محاولة من الحوثيين لنشر فكر معادي من الدول الغربية ضد دول مجلس التعاون عبر اتهام هذه الدول بدعم تنظيم القاعدة على الرغم من موقف دول مجلس التعاون، وخصوصاً دولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية، المعادي بقوة للإرهاب وتنظيماته كافة (جريدة الغد، 2015).

وفي شهر آذار عام (2015)، قام الحوثيون بأول مناورة عسكرية في محافظة صعدة، قرب الحدود السعودية، مستخدمين فيها جميع الأسلحة التي تم الاستيلاء عليها من مخازن الجيش اليمني، في خطوة استهدفت منها بالأساس إيصال رسالة إلى المملكة العربية السعودية بأن الحوثيين قادرون على تهديد أمن المملكة واستقرارها، ورداً على الدعم السياسي والاقتصادي الذي قدمته السعودية للرئيس اليمني عبد ربه هادي، وما يؤكد كون هذه المناورات موجهة للسعودية أن الحوثيين لم يسبق لهم من قبل التدريب في هذه المنطقة القريبة من منفذ سعودي، مما شكل استفزازاً واضحاً للسعودية وجميع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية التي تساند الاستقرار والشرعية في اليمن (درع الوطن، 2015).

ثانياً: توسع القاعدة في اليمن:

إن انتشار تنظيم القاعدة في اليمن سيؤثر في أمن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي واستقرارها مستغلاً الظروف التي تمر بها اليمن، وخاصة إذا ما تم الأخذ في الاعتبار أن تنظيم القاعدة ، وإن كان قيادته مستقرة في اليمن، إلا أن دلالة الاسم الذي اختاره لنفسه "قاعدة الجهاد في جزيرة العرب" تشير إلى أن منطقة الخليج العربي تدخل في دائرة استهدافه، وأن خطورته لا تقتصر على اليمن لوحده. كما أن القاعدة تتبنى أيديولوجية متطرفة تستهدف إقامة إمارة إسلامية كبيرة تضم منطقة شبه الجزيرة العربية، وتولي اهتماماً خاصاً، خاصة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، لاعتبارات عدة منها؛ موقعها الجغرافي، وحجم الثروات والموارد الهائلة التي تملكها بلادهم، والتي قد تساعدها على تنفيذ مخططاتها العالمية، لكون الأوضاع غير مستقرة في اليمن، التي ستزيد من قدرة التنظيم على توسيع نفوذ تنظيم القاعدة، تمثل تهديداً محتملاً لأمن دول مجلس التعاون(محمود، 2015).

المطلب الثاني: الإستراتيجية الإيرانية في اليمن وتهديدها لأمن الخليج:

هدفت السياسة الخارجية الإيرانية إلى ترسيخ نفوذها في المنطقة العربية، وخصوصاً اليمن، حيث قامت باستغلال المكوّن الحوثي المرتبط عقائدياً بفكرة الثورة الإسلامية، وقد لعب الموقع الإستراتيجي لليمن وأهميته على المستويين الإقليمي والدولي دوراً هاماً في تعزيز الحضور الواسع الإيراني سواء ببيئته الاجتماعية (من خلال الحوثيين) أو في مياهه الإقليمية وسواحله، وتكمن أشكال التدخل الإيراني في اليمن في الآتي:

النشاط ألاستخباري الإيراني في اليمن: هناك عدد كبير من الإيرانيين في اليمن يعملون بشكل سري لخدمة مصالح إيران السياسية من خلال مراكز طبية متواضعة أنشاؤها في اليمن، ومع اشتعال المواجهات العسكرية بين نظام الرئيس الأسبق (علي عبد الله صالح) والحوثيين عام (2004) حتى عام (2010)، كانت تلك المراكز وغيرها تعمل لصالح إيران لمراقبة كل ما يحدث، كما أن الغطاء التجاري كان الوسيلة المثلى لتمويل القوى المتعاطفة معها(مصطفى، 2013).

الدعم العسكري والاقتصادي واللوجستي (للحركة الحوثية الطائفية) و(الحراك الانفصالي المسلح في اليمن): ظهرت أولى المواجهات المسلحة بين الحوثيين والدولة اليمنية في عام (2004) واستمرت حتى عام (2010)، وقد استنزفت هذه الحروب قدراً كبيراً من الموارد المالية للدولة، التي تتطلبها عمليات الانتشار العسكري، والمواجهة على الأرض، والحاجة إلى التوسع في حجم وتسليح القوات المسلحة، أن تحليل تطورات الظاهرة الحوثية في اليمن يشير إلى وجود بُعد إقليمي لتلك الحالة من التمرد لا يقتصر على اليمن وحده، وهذا ما أكدته الجولة السادسة من الحرب بين الحوثية والنظام اليمني، حيث نالت شرارة هذه الحرب الجانب السعودي، مما دفع المملكة العربية السعودية للدخول على خط الصراع الحوثي بعد أن تعدى الحوثيون على حدودها

في العام (2009)، ورأى المحللون وقتها أن أطرافاً إقليمية وراء ذلك التصعيد، حيث يقول المحلل السياسي السعودي الدكتور (علي العطية) "وجدت الرياض الدعم الخليجي والعربي الصريح لموقفها من الحرب ضد الحوثيين، استشعاراً من هذه الدول لمخاطر جر المملكة إلى صراع طائفي ومذهبي ستكون تأثيراته كارثية على كل دول الخليج العربي، وليس على اليمن والمملكة فقط، فإن على الدول العربية كلها أن تبحث بالتنسيق مع اليمن عن طريقة إيقاف هذا التطور لئلا تتحول المواجهات المحدودة إلى أزمة يصعب السيطرة عليها في قادم الأيام، ويصبح الشريط الحدودي كله ملتهباً"(موقع المحيط، 2013).

تم بتاريخ 1مايو 2015 بإصدار تقريرٍ خاص لخبراء الأمم المتحدة موضحاً دور إيران بتقديم الأسلحة للحوثيين في اليمن منذ عام 2009 على الأقل. وجاء التقرير بعد تحقيق أجراه خبراء، بعدما اقتادت السلطات اليمنية عام 2013 سفينة "جيهان" الإيرانية التي كانت تنقل أسلحة. وأفادت المعلومات بأن "هذه السفينة سبقتها عمليات تسليح أخرى في اليمن تعود إلى العام 2009، وأن الدعم العسكري الحالي من إيران للحوثيين ثبت بعمليات نقل أسلحة على مدى خمس سنوات على الأقل، ففي فبراير 2011 ضبطت السلطات اليمنية مركب صيد إيرانياً أثناء قيامه بنقل 900 صاروخ مضاد للدبابات والطائرات صنعت في إيران وكانت الحمولة متجهة للحوثيين."وصدر قرار عن الأمم المتحدة في 2007 يحظر إيران من بيع الأسلحة، ويلزم جميع البلدان بمنع جميع شحنات الأسلحة الإيرانية. وتم تشكيل لجنة للعقوبات يشرف عليها خبراء، لمتابعة تنفيذ هذا الحظر. وأكد القرار 2231 الصادر عن مجلس الأمن حول الاتفاق النووي المشترك بين طهران ودول 5+1 على استمرار الحظر على الصواريخ الإيرانية لكن إيران انتهكت القرار عدة مرات من خلال تصدير الصواريخ إلى اليمن وسوريا وحزب الله اللبناني وكذلك بإجراء اختبارات بالستية، و في 24 مايو 2015 اعترفت إيران، على لسان نائب قائد فيلق القدس

للحرس الثوري الإيراني، اللواء إسماعيل قائاني، بدعم الحوثيين عسكرياً وتدريبياً ولوجستيا (حميد,2016).

الدعم الإعلامي: قامت إيران بتقديم دعمها الإعلامي للحوثيين، من خلال تبني قناة (العالم) الإخبارية الإيرانية خطاب القيادات الحوثية، وبث ما يزيد عن (47) برنامجاً عن حركة الحوثيين، وهذا ما أكده أيضاً (سلطان البركاني) الأمين العام المساعد لحزب المؤتمر الشعبي العام لقطاع الشؤون السياسية والعلاقات الخارجية، في حديث لصحيفة الأهرام العربي بقوله: "إن تورط إيران في صعده لا يحتاج إلى دليل، ووزارة الخارجية الإيرانية لم تنفي ذلك لكنها حاولت أن تعطيه صبغة شعبية بدل الصبغة الرسمية"

الأضرار بالمصالح الاقتصادية الخليجية في اليمن: أدى تدهور الأوضاع الاقتصادية في الجمهورية اليمنية إلى ظهور مجموعة من التحديات التي تواجه دول مجلس تعاون الخليج العربي مما يؤثر على أمنها واستقرارها في المستقبل، حيث قد يهدد مصالحها الاقتصادية في اليمن، ومن هذه المصالح، المشروعات الاستثمارية الخليجية في صنعاء، التي تُقدَّر قيمتها بنحو 70% من حجم الاستثمارات الأجنبية في اليمن، والتي تأثرت سلبياً في ضوء الأزمة اليمنية؛ حيث توقف أكثر من (100) مشروع استثماري خليجي نتيجة الاضطرابات الأمنية والسياسية، بحسب تصريحات مسؤولين يمنيين، فضلاً عن وجود عدد من المستثمرين الخليجيين لا يقدرون على سحب استثماراتهم من اليمن، في الوقت الذي تتعرض فيه مشروعاتهم للنهب والسرقة؛ لغياب الأمن، الأمر الذي يهدد بمزيد من التدهور الاقتصادي لليمن، كما أن تردي الأوضاع الاقتصادية وما يرتبط بها من ارتفاع معدلات الفقر والبطالة، يمثل عبئاً آخر على دول مجلس التعاون، يتمثل في التهديدات الاجتماعية (الهجرة غير الشرعية) لآلاف من الشباب اليمنيين نتيجة لسوء الوضع الاقتصادي والاجتماعية والأمنية في البلاد. ولعل تهديد زعيم الحوثيين عبد

الملك الحوثي، دول مجلس التعاون باستهداف مصالحها في اليمن أنه من الممكن قيام الحوثيين باستهداف المصالح الخليجية، خاصة تلك الموجودة في صنعاء من أجل الضغط على دول مجلس التعاون (محمود،2015).

انتشار القرصنة في منطقة خليج عدن وباب المندب:

واجهت ناقلة نفط كويتية في خليج عدن في شباط 2015 هجوم كبير من مجموعة قراصنة، مما أثار ذلك المخاوف من عودة ظاهرة القرصنة البحرية إلى الخليج، في ظل غياب الدولة اليمنية وسيطرة جماعة الحوثي المسلحة على مناطق عدة في البلاد. ويرى محللون وخبراء أن عودة ظاهرة القرصنة البحرية في خليج عدن، تهدد خطوط الملاحة العالمية، وسلامة الأمن البحري في المنطقة، كما يعرّض نحو (16) ألف سفينة تجارية تعبر كل سنة في مضيق باب المندب، الواقع بين خليج عدن والبحر الأحمر، لتهديد القراصنة، فضلاً عن استهداف نحو 40% من النفط الخام العالمي، الذي يستخدم هذا المسار البحري في الوصول إلى الأسواق العالمية. وظاهرة القرصنة تكلف الاقتصاد العالمي خسائر بنحو (18) مليار دولار سنوياً، إذ تضطر شركات الشحن إلى تغيير طرق التجارة ودفع مبالغ أكبر مقابل الوقود وأقساط التأمين. لكن هناك من يرى أن عودة القرصنة إلى خليج عدن وباب المندب تبدو أمراً صعباً، لأن هناك اهتماماً إقليمياً ودولياً لتلافي هذا الخطر المحتمل، كما توجد في خليج عدن قوات أمريكية وفرنسية وتركية وإيرانية لمحاربة القرصنة (المركز الاقليمي للدراسات الاستراتيجية، 2015).

وهنا يمكن القول أن دعم إيران للحركة الحوثية يعد مشروعاً إقليمياً، حيث يتضح هذا الدور في تحريك فتنة صعده وتزويد الحركة بالأموال والأسلحة والذخائر ودعمهم لوجستياً وسياسياً، كما أن موقف المملكة العربية السعودية من الأزمة اليمنية جاء حفاظاً على أمن اليمن واستقراره وتماسكه والذي له تأثيره على الأمن الوطني للسعودية، وقد تنبهت السعودية إلى خطورة الحوثيين وخطابهم المعادي تجاه دول الخليج العربي.

الفصل الرابع

آليات عمل مجلس التعاون لدول الخليج العربية تجاه الأزمة اليمنية

خلال الفترة 2011-2016

قامت دول مجلس التعاون الخليجي منذ انطلاق الثورة بدور محوري في المتابعة على عملية نقل السلطة في اليمن، وذلك لإدراكها الأهمية الإستراتيجية لليمن بالنسبة لمنطقة الخليج وشبه الجزيرة والمملكة العربية السعودية تحديداً. وفي 23 نوفمبر 2011 وقع الرئيس اليمني السابق علي عبد الله صالح اتفاقاً لتوقيتات زمنية محددة لعملية نقل السلطة، تبدأ بتشكيل حكومة وفاق وطني خلال سبعة أيام منذ اليوم الأول للاتفاق بنسبة (50%) مناصفة بين الحكومة والمعارضة، والمبادرة الخليجية هي أتفاق بين القوى السياسية والعسكرية اليمنية المناصرة للانتفاضة.

سوف يتم تناول هذا الفصل من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: مواقف دول مجلس التعاون الخليجي من الأزمة اليمنية .

المبحث الثاني: وسائل إدارة مجلس التعاون لدول الخليج العربية للازمة اليمنية

المبحث الأول : مواقف دول مجلس التعاون الخليجي من الأزمة اليمنية

اكتسبت اليمن أهمية خاصة كونها تمتلك موقع جغرافي مميز، حيث تبلغ مساحتها 555 ألف كيلو متر مربع، وتشمل السهول الساحلية المطلة على البحر الأحمر وخليج عدن والبحر العربي وهي متصلة ببعضها البعض ومكونة شريطاً ساحلياً وتمتد من الحدود العُمانية باتجاه جنوب غرب باب المندب ويتغير الاتجاه شمالاً حتى حدود السعودية ويبلغ طولها 2000 كيلو متر تقريباً(مطهر، 2015)، وتطل اليمن على مضيق باب المندب الذي يربط بين المحيط الهندي والبحر المتوسط عبر البحر الأحمر وقناة السويس، وبالتالي فإن القوى التي تستطيع أن تسيطر على اليمن يمكنها التحكم في مضيق باب المندب،الذي يمر عبره نسبة كبيرة من صادرات وواردات النفط والغاز الطبيعي والتي تبلغ 4% من الطلب العالمي على النفط و10% من الشحنات التجارية العالمية، ويحتل المضيق المرتبة الثالثة بعد مضيقي هرمز وملقا من حيث كمية النفط التي تعبره يومياً والسلع حيث تصدر السعودية حوالي 65% من صادراتها النفطية عن طريق ميناء ينبع على البحر الأحمر، وبالتالي إذا تحكمت إيران باليمن فهي ستسيطر على مضيقي باب المندب وهرمز وقناة السويس. وتعتبر اليمن الحديقة الخلفية للسعودية وامتداد جغرافي لها، حيث تربط بين الدولتين ثلاث منافذ برية، وفي الحقيقة إن عدم استقرار اليمن وانتشار الأسلحة بكميات كبيرة فيه مع استخدام السعودية لعدد كبير من العمالة اليمنية التي تعبر الحدود اليمنية أمر يُقلق المملكة بشكل كبير مما سيؤثر ذلك على أمنها واستقرارها (Rob, 2015).

مواقف دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية تجاه الثورة اليمنية

اتجهت دول الخليج العربي نحو الثورة اليمنية خلال الفترة 11 فبراير 2011 وحتى أواخر عام 2014 بثلاثة مواقف، ظهر الأول منها بعد مرور قرابة ستة أسابيع على الانتفاضة،

حيث أعلن دخول مجلس التعاون الخليجي على خط الوساطة بين الفرقاء السياسيين في اليمن. وشهد الموقف الخليجي الأول، رغم عمره القصير، بلورة أهم الأفكار الواردة فيما يعرف بـ "المبادرة الخليجية،" وهي اتفاق بين القوى السياسية والعسكرية اليمنية المناصرة للانتفاضة وتلك المناهضة لها. وتم اقتراح المسودة الأولى للمبادرة من قبل الدورة الاستثنائية الثانية والثلاثين للمجلس الوزاري لدول المجلس، والتي عقدت في مدينة الرياض في 10 أبريل 2011، والتي نصت على أن "يعلن رئيس الجمهورية الرئيس علي عبد الله صالح نقل صلاحياته إلى نائب رئيس الجمهورية عبد ربه منصور هادي وتشكيل حكومة وحدة وطنية برئاسة المعارضة [قوى الانتفاضة. ولها الحق في تشكيل اللجان والمجالس المختصة لتسيير الأمور سياسياً وأمنياً واقتصادياً ووضع دستور وإجراء الانتخابات. وقد تطورت هذه الأفكار بعد ذلك بإشراف ممثل للأمين العام للأمم المتحدة وسفراء الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي وسفراء دول مجلس التعاون الخليجي، إلى اتفاقية مفصلة تعرف بـ"الآلية التنفيذية المزمنة للمبادرة الخليجية"والتي وُقّع عليها في الرياض في 23 نوفمبر 2011 (موقع الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، 2011).

وبرعاية الملك السعودي الراحل عبد الله بن عبد العزيز، تم في 23 نوفمبر 2011 التوقيع على المبادرة الخليجية من قبل الرئيس السابق علي عبد الله صالح وذلك بحضور وزراء خارجية وسفراء دول مجلس التعاون الخليجي والأمين العام لمجلس التعاون الخليجي وسفراء الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن والاتحاد الأوروبي ومبعوث الأمين العام للأمم المتحدة. وبموجب هذه المبادرة فوض الرئيس السابق صلاحياته الرئاسية إلى نائبه وعلى أن يتم إجراء انتخابات رئاسية مبكرة يوم 21 فبراير 2012. مع التوقيع على المبادرة الخليجية دخلت اليمن في عملية انتقالية لمدة عامين امتدت حتى فبراير 2014. وتألفت العملية الانتقالية، وفقاً للمبادرة

الخليجية وآليتها التنفيذية المزمنة، من مرحلتين: الأولى بدأت مع توقيع المبادرة وانتهت مع تنصيب الرئيس عبدربه منصور هادي عقب إجراء الانتخابات الرئاسية المبكرة في 21 فبراير 2012؛ وبدأت المرحلة الثانية مع تنصيب الرئيس عبد ربه منصور هادي وانتهت بإجراء الانتخابات النيابية والرئاسية في فبراير 2014. وفيما يلي توضيح لهاتين المرحلتين (مطهر، 2015):

أ – **المرحلة الأولى:** لقد تم الشروع في المرحلة الأولى من العملية الانتقالية وتنفيذ معظم خطواتها في موعدها المحدد عقب توقيع المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية المزمنة. ففي 4 ديسمبر 2011 صدر القرار الرئاسي رقم (29) لسنة 2011 بتشكيل لجنة الشؤون العسكرية وتحقيق الأمن والاستقرار التي استطاعت إزالة معظم نقاط التفتيش والحواجز في العاصمة ومحافظة تعز ومازالت اللجنة مستمرة في عملها إلى حين الانتهاء من إزالة المظاهر المسلحة كافة ورفع التقطعات وإخراج الميليشيات المسلحة من العاصمة والمدن اليمنية الأخرى وعودة كافة وحدات القوات المسلحة إلى ثكناتها عن طريق إعادة هيكلة المؤسسة العسكرية والأمنية. وقد واجهت اللجنة العسكرية والأمنية الكثير من الصعوبات والمعوقات من كافة الأطراف، إلا أنها بقيادة الرئيس عبدربه منصور هادي رئيس الجمهورية وإصرارها نحو تنفيذ خطتها، وحتى استكمال المهام المناطة بها بحسب ماورد في الآلية التنفيذية المزمنة للمبادرة الخليجية.وفيما يتصل بعملية إعادة هيكلة الجيش، فقد بدأت مرحلة التخطيط لها بالتعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية في نوفمبر 2012.

وبناءً على المبادرة أيضاً، تم تكليف الأستاذ محمد سالم باسندوة من أحزاب اللقاء المشترك بتشكيل حكومة الوفاق الوطني مناصفة بين المؤتمر الشعبي العام وحلفائه وأحزاب اللقاء المشترك وشركائه، وصدر قرار بتشكيلها يوم 7 ديسمبر 2011. وتبنت الحكومة برنامجاً طموحاً

يرمي إلى تحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي والأمني مستنداً على مبادئ المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية.كما صادق مجلس النواب في 21 يناير 2012 على قانون الحصانة بحسب ما نصت عليه المبادرة الخليجية وأقر المجلس أيضاً ترشيح عبدربه منصور هادي كمرشح التوافق الوطني للانتخابات الرئاسية المبكرة(Rob, 2015).

ومن ناحية أخرى، تم إجراء الانتخابات الرئاسية المبكرة في موعدها المحدد يوم 21 فبراير 2012 وتم انتخاب عبدربه منصور هادي رئيساً للجمهورية. وقد مثلت تلك الانتخابات، بما شهدته من إقبال كبير وبما حظيت به من تقدير محلي وإقليمي ودولي، علامة فارقة في مسار التسوية السياسية وإنموذجاً للانتقال السلمي للسلطة وتوفير الشرعية الشعبية. وقد بلغت نسبة المشاركة في الانتخابات 65% من إجمالي الناخبين وحصل الرئيس عبدربه منصور هادي على 99.8% من إجمالي أصوات المقترعين.وبناءً على ذلك، أدى الرئيس عبدربه منصور هادي اليمين الدستورية أمام مجلس النواب في 25 فبراير 2012. وفي يوم 27 فبراير أقيمت مراسم تنصيب الرئيس هادي بحضور الرئيس السابق علي عبدالله صالح وبما عكس أسلوباً حضارياً نادراً لنقل السلطة في المنطقة.

ب – المرحلة الثانية: على الرغم من أن الأطراف المتوافقة قد اجتازت المرحلة الأولى من المبادرة التي تحقق فيها تشكيل حكومة الوفاق الوطني والانتخابات الرئاسية المبكرة، إلا أن أجزاء من استحقاقات المرحلة الأولى لم يتم تنفيذها وقُبل بتأجيلها للمرحلة الثانية وبالذات فيما يتعلق بإزالة عناصر التوتر واستتباب الأمن وتحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي، وبذلك مثلت هذه الأمور عناصر إضافية لما يجب إنجازه في المرحلة الثانية.

وبدأ الموقف الثاني بإعلان دولة قطر في 13 مايو 2011 انسحابها من المبادرة الخليجية بشأن اليمن، وبرّرت قرارها بـ "المماطلة والتأخير" في التوقيع على ما تم الاتفاق عليه

واستمرار حالة التصعيد وحدة المواجهات بين الأطراف اليمنية. وتضمن الموقف الثاني تحزب البعض لطرف، والبعض الآخر لطرف ثانٍ، في حين إختار البعض الثالث دور المراقب غير المهتم. ومرّت اليمن، بسبب التباينات التي ظهرت في الموقف الخليجي، قبل التوقيع على المبادرة الخليجية وبعده، بعدد من الحروب الصغيرة التي تُوجت بسقوط العاصمة اليمنية صنعاء، في 21 سبتمبر 2014، في أيدي تحالف مكوّن من المتمردين الحوثيين وأنصار الرئيس السابق علي عبد الله صالح من بقايا قوات الحرس الجمهوري الموالية له، ولأفراد أسرته. وقد سارعت طهران إلى إعلان دعمها للحركة الحوثية، والذي لم يظهر منه سوى دعم إعلامي كبير وتبني الحركة لشعار الثورة الإيرانية الشهير "الله أكبر، الموت لأمريكا، الموت لإسرائيل، اللعنة على اليهود، النصر للإسلام." وبغض النظر عن طبيعة العلاقات الحالية التي تجمع الحوثيين بإيران، فإنه يخشى، في ضوء الصراعات الدائرة في سوريا والعراق ولبنان، أن يكون التنافس الخليجي – الخليجي في اليمن وسعي بعض الأطراف إلى إضعاف الإسلاميين السنة، قد ساهما في فتح ثغرة كبيرة في أمن اليمن والخليج. ولا يحد من المخاوف بشأن الوضع في اليمن سوى ظهور بوادر على أن موقفاً خليجياً ثالثاً تجاه الأوضاع في اليمن قد بدأ في التبلور. ويتسم هذا الموقف، كما بدت ملامحه في البيان الصادر عن الدورة الخامسة والثلاثين للمجلس الأعلى لدول مجلس التعاون، بالقوة والوحدة والوضوح والتماسك (عبدالعزيز، 2014).

مواقف دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية من الازمة اليمينة

التعامل العسكري السعودي في إدارة تطورات الأزمة اليمنية (عاصفة الحزم):

سعت المملكة العربية السعودية في ظل موقفها من الأزمة اليمنية إلى استخدام الأدوات السياسية من خلال عقد اجتماع للفرقاء اليمنيين في الرياض وذلك في إطار قرار2216 وأعلنت فيه اللجنة العامة لحزب المؤتمر الشعبي تعيين عبد ربه هادي رئيساً للحزب بدلاً من صالح، كما

أنها استخدمت الأداة الإعلامية من خلال بث أغلب القنوات الفضائية السعودية والإماراتية مثل:قناة العربية والجرائد مثل: جريدة الرياض وقنوات دبي الفضائية، أخبار المعارك في اليمن وتمجد الدور الخليجي هناك بوصف أنه يدافع عن الشرعية (جريدة العرب القطرية، 2015).

مما سبق يمكن القول، بأن الأزمة اليمنية أثرت سلباً على اقتصاد المنطقة الخليجية، حيث عانت وتعاني الدول الخليجية من أزمات اقتصادية نتيجة انخفاض أسعار النفط العالمية، وقد أعلنت الكويت عن أن عجز ميزانيتها قد تجاوز 60%،كما أن هناك خسائر بشرية ومادية نتيجة المشاركة في العمليات العسكرية في اليمن، فقد بلغ العجز في الميزانية السعودية لعام 2015م (98) مليار دولار ولجأت السعودية إلى احتياطها النقدي بسبب المشاركة في حرب اليمن، بالإضافة إلى منح مساعدات إنسانية لليمن وللدول المشاركة في التحالف العربي من خارج مجلس التعاون الخليجي ومن الواضح أن السعودية والدول الخليجية تستخدم أكثر من أداة من أجل حسم الصراع في اليمن لصالحها وأنها لن تقبل الجلوس لطاولة المفاوضات إلا عند تحقيق نصر كاسح على أرض المعركة (BBC، 2015).

وبعد أن سيطر الحوثيين على مقاليد السلطة في صنعاء أتخذ النزاع السعودي الإيراني بُعداً جديداً، الأمر الذي أدى إلى إطلاق المملكة عمليات "عاصفة الحزم" لضرب مواقع جماعة "أنصار الله" في اليمن، وقد وجهت الرياض اتهامها مباشرة نحو إيران، معتبرة أنها الداعم الأول والأساسي لجماعة "أنصار الله" الحوثية، فيما ندّدت طهران بدورها، على الفور بهذه العمليات العسكرية، واصفة الخطوة السعودية بأنّها عدوان خارجي على بلد مستقل، داعية الرياض إلى إيقاف ضرباتها،ويعد التدخل العسكري في اليمن أو العمليات العسكرية ضد الحوثيين في اليمن من ائتلاف من عدة دول عربية بقيادة السعودية، بدأ تنفيذ ضربات جوية على الحوثيين في 25 مارس 2015، تحت مسمى (عملية عاصفة الحزم)، وقد بدأت العمليات استجابةً لطلب من

رئيس الجمهورية اليمنية "عبد ربه منصور هادي" بسبب هجوم الحوثيين على العاصمة المؤقتة عدن التي لجأ إليها الرئيس اليمني "هادي"، ومن ثم غادرها إلى السعودية (James, 2015). وتشارك في هذه العمليات طائرات مقاتلة من مصر والمغرب والأردن والسودان والإمارات العربية المتحدة والكويت وقطر والبحرين، كما ساهمت الصومال في هذه العمليات حيث مجالها الجوي والمياه الإقليمية والقواعد العسكرية للائتلاف لاستخدامها في العمليات. وقدمت الولايات المتحدة الدعم اللوجستي للعمليات. وتسارعت أيضاً لبيع الأسلحة لدول التحالف. ودعت السعودية باكستان للانضمام إلى التحالف لكن البرلمان الباكستاني صوت للحفاظ على الحياد. ووفرت باكستان سفن حربية لمساعدة التحالف في فرض حظر على الأسلحة من الوصول للحوثيون (Tom, 2015).

أعلنت المملكة العربية السعودية في 21 أبريل 2015 عن انتهاء عملية عاصفة الحزم، وتحقيق أهدافها، بعد تدمير الأسلحة الثقيلة والصواريخ البالستية التي تشكل تهديداً لأمن السعودية والدول المجاورة. حيث أعلنت السعودية عن بدء هذه العملية من قِبلها، بالإضافة لدول مجلس التعاون الخليجي وهي الإمارات العربية المتحدة، البحرين، قطر، والكويت عدا سلطنة عمان، وبمشاركة كل من الأردن، مصر، المغرب، السودان وباكستان، ولقد شاركت المملكة العربية السعودية بـ(100) طائرة حربية و(150,000) جندي في العمليات العسكرية في اليمن، وكما شاركت طائرات حربية من مصر والمغرب والأردن والسودان والكويت والإمارات العربية المتحدة وقطر والبحرين في العمليات، حيث شاركت الإمارات العربية المتحدة بـ(30) طائرة مقاتلة، والكويت بـ(15) طائرة، أما البحرين فقد شاركت بـ(15) طائرة وقطر بـ(10) طائرات، بينما شاركت الأردن والمغرب بستة لكل منهما، والسودان بأربع طائرات (هيئة الإذاعة البريطانية، 2016).

وأعلنت السعودية التحرك نحو استئناف العملية السياسية، وتيسير إجلاء الرعايا الأجانب وتكثيف المساعدة الإغاثية والطبية للمتضررين وإفساح المجال للجهود الدولية لتقديم المساعدات الإنسانية. في عملية أطلق عليها اسم (عملية إعادة الأمل). ومع ذلك، استمر التحالف في حماية المدنيين ووقف تحركات الحوثيون، واستمرت الضربات الجوية والحصار البحري، وقصف التحالف مطار صنعاء الدولي ما أدى لتدمير المدرج الرئيسي (أخبار الاردن،2015). وقد بدأت قوات التحالف منذ 14 يوليو 2015 بعملية برية في عدن أطلق عليها اسم "عملية السهم الذهبي"، حيث شاركت قوات يمنية تدربت في السعودية في القتال الميداني، بغطاء بحري وجوي من التحالف، ودخلت القوات عن طريق البحر مدعومة بمئات العربات المدرعة والدبابات التي قدمتها السعودية والإمارات العربية المتحدة، واستطاعت إخراج الحوثيين من عدن وأجزاء واسعة من المحافظات الجنوبية لحجو الضالع وشبوة وأبين. وتوقفت تلك القوات في حدود محافظة تعزو محافظة البيضاء، وتقدمت قوات أخرى قادمة من السعودية في شمال اليمن واستعادت السيطرة على أجزاء واسعة من محافظتي مأرب والجوف (أ.ف.ب، 2015).

نتيجة لتطور الصراع في الأراضي اليمنية، حذرت منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة في 19 أغسطس2015 من "تفاقم المجاعة" في اليمن، حيث يعاني أكثر من 500,000 طفل من سوء التغذية الحاد، وكان مبعوث الأمم المتحدة إلى اليمن" إسماعيل أحمد" قد صرح بأن "اليمن على بعد خطوة واحدة من المجاعة"، وأظهرت دراسة لبرنامج الأغذية العالمي أن ما يقرب من 13 مليون شخص يواجهون انعدام الأمن الغذائي الشديد، بينهم 6 ملايين يواجهون "حالة طوارئ"، إذ يعجزون عن تدبير قوتهم ويعانون من معدلات سوء تغذية

بالغة الارتفاع ومتفاقمة، وأن الأمن الغذائي بلغ درجة الخطورة لدى 1.3 مليون يمني نازح داخلياً(برنامج الأغذية العالمي، 2015).

كذلك أصدر مجلس الأمن قرار رقم (2216) بشأن الأزمة اليمنية، والذي تضمن عدد من البنود منها: مطالبة جميع الأطراف اليمنية وخاصة الحوثيين بتنفيذ قرار رقم (2201) والقرار (2015) وطالب الحوثيين بالامتناع عن الإتيان بأي تهديدات لدول الجوار وإنهاء تجنيد الأطفال والإفراج عن السجناء السياسيين ومن هم قيد الإقامة الجبرية، وسحب قواتهم من المناطق التي استولوا عليها والتخلي عن الأسلحة التي استولوا عليها من الحكومة اليمنية، ومطالبة جميع الأطراف اليمنية بالتزام تسوية الخلافات عن طريق الحوار، وأن تتولى الدول المجاورة لليمن تفتيش البضائع الواردة من اليمن والمتجهة إليها من اجل التأكد من خلوها من الأسلحة ودعوة جميع الأطراف اليمنية بالالتزام بمبادرة مجلس التعاون الخليجي وقرارات مجلس الأمن. وعليه، فقد أدركت السعودية مدى خطورة تطور وتفاقم الصراع السياسي في اليمن على أمنها واستقرارها وعلى المقدرات الاقتصادية في المنطقة العربية، لذا فقد قامت بقيادة الملك سلمان بن عبد العزيز بتوجيه الضربة العسكرية القوية الرادعة والحاسمة لهذه الجماعات التي تهدف إلى خلق صراع مذهبي في المنطقة العربية لنشر الفتن والحرب على العرب بالوكالة عن دول لها أطماع توسعية من جهة وأطماع استعمارية اقتصادية للاستيلاء على منابع النفط والثروة في الدول العربية ثم تقسيم الدول وهو المخطط المعروف بخطة كيسنجر (وتعني التدخل في شؤون الدول واحتلال منابع النفط بحجة حمايتها ثم زعزعة الاستقرار واحتلال الدول أو تقسيمها وإضعافها لصالح الكيان الإسرائيلي). وردّاً على دعوة السعودية للدول العربية إلى إيجاد حل لإنهاء الصراع اليمني، قام وزراء الخارجية العرب بعقد اجتماع في شرم الشيخ، شكّل هذا الاجتماع تمهيداً للقمة

العربية يومي 28 – 29 مارس (2015)، إلا أن المملكة العربية السعودية وبالتعاون مع الدول العربية الأخرى، قامت بضربة سريعة وحاسمة لأهداف الحوثيين(جريدة الأهرام، 2015).

وقامت القوات السعودية والإماراتية بتحويل مطار عدن إلى قاعدة عمليات أمامية كبرى وإلى منطقة للانطلاق، كما أنشأ (50) جندياً من "الكتيبة السادسة المحمولة جواً" والتابعة لـ"القوات البرية الملكية السعودية"، محيطاً آمناً، أما في 17 يوليو (2015) استعادت القوات الموالية للرئيس اليمني "عبد ربه منصور هادي" السيطرة الكاملة على عدن، وذلك بعد (4) أشهر من اجتياحها من الحوثيون ووحدات الجيش السابقة الموالية للرئيس اليمني السابق "علي عبد الله صالح"(Tom, 2015).

1. **الدور الإماراتي في ضوء الأدوار السعودية في اليمن:**

دعمت الإمارات العربية المتحدة مواقف المملكة العربية السعودية من الصراع السياسي في اليمن، حيث أن الدور الإماراتي في مجريات الأحداث في اليمن، وتحديداً في الجنوب، قد أخذ يتصاعد منذ بدء عملية تحرير عدن من المليشيات، لتفرض الإمارات نفسها كإحدى أبرز دول التحالف الفاعلة على الأرض عسكرياً، إذ يتمدد دورها إلى أبين ولحج، وخصوصاً بعد الانتصارات في قاعدة عدن الإستراتيجية. كما تؤدي دوراً إغاثياً وتنموياً عبر مساعدتها على توفير متطلبات إعادة الحياة لعدن، وهو ما انعكس تباعاً على دورها السياسي (نايتس، والكسندر،2015).

كذلك اتضح دور الإمارات تجاه الأزمة اليمنية من خلال مشاركتها في العملية العسكرية في اليمن بـ(30) مقاتلة، بالإضافة لقوات برية. وترجع أسباب المشاركة للحفاظ على أمن الإمارات العربية وأمن الخليج العربي والخوف من حدوث التمرد الطائفي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. أما بالنسبة للأسباب الاقتصادية، فهي تكمن بالرغبة في السيطرة على

مضيق باب المندب بالتعاون مع بقية قوات التحالف تأميناً للمصالح الاقتصادية والإستراتيجية خوفاً من سيطرة الحوثيين على المضيق وتوقف حركة التجارة، وقد أدت هذه المشاركة إلى وجود تماسك داخلي في المجتمع الإماراتي، وقد بدأ تظهر بوادر الخلاف بين السعودية والإمارات بعد قيام الرئيس اليمني عبد ربه منصور هادي المدعوم من السعودية على خطوة الإطاحة برجل الإمارات الأول في المشهد اليمني خالد بحاح من كل مناصبه وتعيين اللواء علي محسن الأحمر قائداً للجيش اليمني قبل ترقيته لمنصب نائب الرئيس، هذا الإجراء واجهته الإمارات العربية المتحدة بالرفض لاسيما بسبب قرب الأحمر من التجمع اليمني للإصلاح، ورداً على ذلك، قامت الإمارات بسحب بعض المعدات العسكرية من مناطق المواجهة مع الحوثيين وأيضاً سحب بعض الجنود بحجة تغيير الطواقم المقاتلة، مما أضعف القوات المتواجدة على الأرض وساهم بشكل مباشر في أحكام سيطرة الحوثيين على المدن التي تحت نفوذهم(نايتس، والكسندر،2015).

تعد الإمارات العربية المتحدة الراعية لتنفيذ المبادرة الخليجية رغم علاقات أبو ظبي الجيدة مع الرئيس اليمني السابق "علي صالح" وبعدها شاركت في العملية العسكرية في اليمن بـ30 مقاتلة بالإضافة لقوات برية منهم بعضهم من الجنود المرتزقة وترجع أسباب المشاركة وفقاً لمسئولين إماراتيين للحفاظ على أمنها القومي وأمن الخليج العربي من التمرد الطائفي الذي تقف خلفه أيادٍ أجنبية، أما بالنسبة للأسباب الاقتصادية فهي الرغبة فى السيطرة على مضيق باب المندب بالتعاون مع بقية قوات التحالف تأميناً للمصالح الاقتصادية والإستراتيجية خوفاً من سيطرة الحوثيين على المضيق وتوقف حركة التجارة، وقد أدت هذه المشاركة إلى وجود تماسك داخلي في المجتمع الإماراتي (محمود، 2015).

ويرى البعض أن مشاركة الإمارات في هذه المبادرة الخليجية عبارة عن مجاملة للمملكة العربية السعودية، وذلك لأن وجهات نظرهما متناقضة بخصوص اليمن، فعلى الرغم من أن

الدولتين دعمتا الأحداث التي أدت للإطاحة بالتيار الإسلامي في مصر وتونس،إلا أن الوضع في اليمن اختلف، حيث طالبت الإمارات الرئيس اليمني "عبد ربه هادي" بعزل الوزراء المنتمين لحزب (الإصلاح اليمنى) وهو حزب اخواني، وحاولت أن تقنع السعودية بمنح دور للرئيس اليمني علي صالح وإلغاء البند الذي يمنع آل صالح من المشاركة في الحياة السياسية باعتبار أن صالح هو من يقف وراء إفشال المبادرة الخليجية وهو من يعاون الحوثيين، وأنه مستعد للتعاون مع السعودية ويقف في مواجهة الحوثيين، إلا أن السعودية رفضت هذا، فعرضت الإمارات أن تستقبل صالح وأسرته شريطة عدم التنقيب وراء ثروته وأيضاً السعودية رفضت ذلك، وأخذت السعودية تتقرب من حزب (الإصلاح) والقبائل السنية الموالية للحزب من أجل مواجهة الحوثيين وأيضاً التقرب من قطر وتركيا الداعمتان لحكم التيار الإسلامي، وهذا يعني أن الإخوان سيكون لهم دور في حكم اليمن في حال نجاح العملية العسكرية، وهذا سيمثل خسارة للإمارات التي أنفقت المليارات من أجل التصدي لحكم التيار الإسلامي في عدد من الدول العربية مثل: مصر وتونس، حيث أن الإمارات تعتبر داعش والإخوان هم جماعات إرهابية، لذا بدأت الإمارات للجوء للولايات المتحدة الأمريكية من أجل تغيير موقف السعودية تجاه صالح (جمال، 2015).

إن للإمارات العربية المتحدة علاقات اقتصادية قوية مع إيران ولا تتفق مع السعودية في نظرتها المعادية لإيران، لذا فقد كان رد الفعل الإماراتي خافتاً مقارنتاً برد السعودية التي أغلقت سفاراتها عقب حادثة إعدام نمر النمر واقتحام السفارة والقنصلية السعودية في طهران، ولكن تبقى (عدن) هي الهدف الرئيس للإمارات فهي امتداد طبيعي لموانئ دبي وبديل لمضيق هرمز الذي تتشاركه دول الخليج مع إيران، والإمارات هي من قادت الهجوم على عدن لتحريرها وبعدها عاد الرئيس هادي إليها وأعلنت شركة موانئ دبي العالمية عن رغبتها في إعادة

إحياء اتفاقية الموانئ مع عدن بعد أن انسحبت الإمارات منها فى عام 2012م ، وذلك لأن الرئيس عبد ربه هادي أراد إجراء تعديلات على الاتفاقية، وأصبحت الإمارات تفكر بمستقبل اليمن أن يكون كما كان قبل عام 1990م أي التقسيم بحيث يصبح جنوب اليمن تحت النفوذ الإماراتي والشمال تحت النفوذ السعودي، ولكن هناك عقبات تواجه هذه الرؤية وهي داعش وتنظيم القاعدة في جزيرة العرب الذي استطاع السيطرة على مساحات واسعة في اليمن في ظل هذه الفوضى، وقد تم إنطلاق عملية عسكرية مشتركة ضد تنظيم القاعدة في اليمن يشارك فيها الجيش اليمني وعناصر من القوات الخاصة السعودية والإماراتية، حيث حررت هذه القوات مدينة المكلا وساحل حضرموت وزنجبار من مسلحي القاعدة (Law, 2016).

الدور القطري في ضوء الأدوار السعودية في اليمن:

لعبت دولة قطر دوراً مهماً تجاه الأزمة اليمنية خلال الفترة 2007–2008، إذ تمكنت قطر من ضم الحوثيين إلى صفها من خلال مبادرتها وقف الحرب بين طرفي النزاع (الدولة اليمنية، والحوثيين) في عام 2008 التي أعيد حينها إحياء حركة الحوثيين، ومع اندلاع الثورة اليمنية عام 2011م عملت قطر في البداية بالتنسيق مع الدول الخليجية الأخرى لإدارة الملف اليمني من خلال المبادرة الخليجية، وفي الحقيقة إن العلاقات القطرية السعودية قبل عام 2011م تميزت بالتقارب تارةً والتباعد تارةً أخرى، لكن بعد عام 2011م دعمت قطر بعض الثورات العربية من اجل وصول الإسلاميين للحكم في هذه البلدان واستخدام قناة الجزيرة كمنبر لهذا الدعم، وهذا ما دفع السعودية والإمارات والبحرين في عام 2014م بسحب سفراؤهم من قطر، حيث تم اتهام قطر بانتهاك اتفاقية أمنية تم توقيعها في الرياض في عام 2013م والتي نصت على عدم التدخل في الشئون الداخلية لأي دولة من دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى، وأنها تتدخل في الشئون الداخلية لعدد من دول مجلس التعاون الخليجي ولكن في نفس العام أعيد

سفراء هذه الدول لقطر، حيث أن قطر قدمت التزامات عدة منها أنها التزمت بمسائل عديدة حيال العلاقات البينية بين دول الخليج.وعليه، بدأ يحدث تقارب بين قطر والسعودية وهذا بسبب التغيرات التي حدثت داخل النظام السعودي، فقد تم تعيين محمد بن نايف ولياً للعهد والذي سعى المصالحة القطرية السعودية، حيث شاركت دولة قطر في قوات التحالف لدعم الشرعية اليمنية وأيدت قطر فكرة السعودية في دعم الإسلاميين في اليمن من أجل التصدي للحوثيين (مركز الخليج العربى للدراسات و البحوث الإستراتيجية، 2015)

ورغم التصريحات القطرية الرسمية التي أطلقها أمير قطر الشيخ تميم المتواصلة المؤيدة للشرعية في اليمن وإعلان قطر عن المشاركة بمئات الجنود ضمن قوات التحالف الداعم للجيش الوطني والمقاومة الشعبية والزيارات المتبادلة بين المسؤولين القطريين واليمنيين، فإن المساهمة القطرية تبدو بطيئة في الإسهام بالملف اليمني، عدا بعض المساهمات عبر الهيئات والمنظمات الخيرية القطرية أو ما أعلن عنه كمنحة حكومية قطرية تُقدر بأربعين مليون دولار كمساهمة لدعم الخارجية اليمنية والدبلوماسية.

الدور الكويتي في ضوء الأدوار السعودية في اليمن:

أشارت دولة الكويت إلى أن مشاركتها في عملية عاصفة الحزم قد جاءت من مبدأ الدفاع عن مجلس تعاون الخليج العربي وأن ذاك لا يتعارض مع الدستور الكويتي، وقد جاءت هذه المشاركة وفقاً للتهديدات والاعتداءات التي قام بها الحوثيون على أرض المملكة العربية السعودية والتي مثلت تهديداً للأمن القومي الخليجي والعربي، وذلك بموجب ما نصت عليه اتفاقية الدفاع المشترك لمجلس التعاون لدول الخليج العربية وميثاق جامعة الدول العربية ومعاهدة الدفاع العربي المشترك. وفي ظل هذه المشاركة، دعت دولة الكويت الأطراف المعنية في اليمن إلى ضرورة التنفيذ الفوري لقرارات مجلس الأمن وتطبيق بنود المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية

والالتزام بنتائج الحوار الوطني الشامل. كما دعت هذه الأطراف إلى الاستجابة لعقد المؤتمر الخاص باليمن تحت مظلة دول مجلس التعاون الخليجي للحد من الفوضى والدمار في الأراضي اليمنية (القاق، 2016).

اتضح الدور الكويتي اتجاه الأزمة اليمنية من خلال تنفيذها للمبادرة الخليجية ومشاركتها في قوات التحالف لدعم الشرعية، ومحاولتها لإيجاد حل سياسي للأزمة اليمنية عن طريق استضافتها للمحادثات بين الفرقاء اليمنيين، ولقد سبق للكويت أن استضافت عام (1979م) محادثات بين رئيسا شطري اليمن وتم التوصل حينها إلى إعلان الكويت لوقف الحرب بين شطري اليمن، أما عن المحادثات التي بدأت في (18/نيسان/2016)، فقد بذلت الكويت جهد في توفير دعم دولي لوقف إطلاق النار، حيث انطلقت ورشات عمل في كلاً من الكويت ومسقط بمشاركة فنيين عسكريين من الإتحاد الأوروبي وبرعاية الأمم المتحدة، وقد أشارت دولة الكويت أن حوارها سيكون من اجل بناء الدولة وإنهاء الحرب وتضمنت تصريحاته خمس نقاط هي: تسليم السلاح الثقيل للدولة، سحب الميليشات والمجموعات المسلحة، ترتيبات أمنية انتقالية، الحفاظ على مؤسسات الدولة وبدء الحوار السياسي الشامل، وإنشاء لجنة لتبادل المعتقلين والسجناء (بدوى، 2016).

الدور العُماني في ضوء الأدوار السعودية في اليمن:

على الرغم من أن سلطنة عُمان من الدول الراعية لعملية تنفيذ المبادرة الخليجية، إلا أنها لم تشارك في قوات التحالف وبقيت ملتزمة بالحياد، ويعود ذلك إلى سياستها الثابتة بعدم التدخل في الشؤون الغير وإتباع سياسة الحياد، ولوجود حدود جغرافية لعُمان تتلامس مع اليمن، وهذا قد يسبب لها الإحراج في حالة المشاركة خاصةً في ظل وجود عوامل قربى، ورغبة مجلس التعاون الخليجي بإبقاء عُمان معبراً لأي مفاوضات متوقعة وهذا بسبب علاقتها الجيدة مع إيران. وقد

عرضت عُمان على السعودية قبل البدء بالعملية العسكرية أن تستضيف الحوار اليمني– اليمني في السلطنة وتكون هذه الخطة السياسية في إطار المبادرة الخليجية، إلا أن دول الخليج وخاصةً السعودية رفضت هذا العرض خوفاً من انحيازها للحوثيين، حيث لعبت عُمان دوراً واضحاً في اتفاقية (السلم والشراكة الوطنية) التي منحت الحوثيين سلطات واسعة ولكن مع تعقد الأوضاع في اليمن والتيقن من أن الحل العسكري لن يكون كافياً، فربما يتم اللجوء لعُمان كوسيط، وقد أعلنت سلطنة عُمان عن مشاركتها بالتحالف الإسلامي في 29 كانون الأول 2016، وكانت قد أعلنت السعودية عن تشكيل تحالف إسلامي لمحاربة الإرهاب في كانون الأول عام (2015)، وتأسيس مركز عمليات مشترك في الرياض لتنسيق ودعم العمليات العسكرية ضد الإرهاب. وبانضمام سلطنة عمان، أصبح التحالف يضم (41) دولة (أشتيوى، 2015).

الدور البحريني:

تعد الدولة البحرينية إحدى الدول الراعية لتنفيذ المبادرة الخليجية والمشاركة في قوات التحالف بـ 15 طائرة مقاتلة، وترجع أسباب المشاركة إلى أن المملكة واجهت عام 2011م انتفاضة وتم اتهام إيران بأنها حركت الشيعة والانتفاضة وقد ساعدت دول الخليج وخاصةً السعودية في إنهاء الانتفاضة البحرينية عن طريق قوات درع الجزيرة وإجراء بعد الإصلاحات، لذا إن الدعم العسكري والسياسي البحريني للسعودية يُنبع من إدراكها أن سيطرة الحوثيين على مفاصل الدولة اليمنية لا يهدد اليمن فقط،وإنما يهدد المنطقة بأكملها خاصةً بعد سيطرة الحوثيين على عدد من الممرات البحرية والبرية وتخوف البحرين من أن تمد إيران المعارضة البحرينية بالسلاح وغيره من أجل زعزعة الأمن البحريني (عبد الله، 2015).

الدور الكويتي:

شاركت دولة الكويت الراعية لتنفيذ المبادرة الخليجية في قوات التحالف لدعم الشرعية والكويت وذلك بهدف المساعدة في إيجاد حل سياسي للأزمة اليمنية عن طريق استضافتها لمحادثات بين الفرقاء اليمنيين ولقد سبق للكويت أن استضافت عام 1979م محادثات بين رئيساً شطري اليمن وتم التوصل حينها إلى إعلان الكويت لوقف الحرب بين شطري اليمن، أما عن المحادثات التي بدأت في يوم 2016/4/18م فقد بذلت الكويت جهد في توفير دعم دولي لوقف إطلاق النار، فقد انطلقت ورشات عمل في كلاً من الكويت ومسقط بمشاركة فنيين عسكريين من الإتحاد الأوروبي وبرعاية الأمم المتحدة، وبذلك تأتي المحادثات بعد هدنة غير معلنة على الرغم من بعض الخروقات على الشريط الحدودي الجنوبي للسعودية، في ظل تفاهمات عُقدت مع شيوخ قبائل طالبوا بالتهدئة وإدخال المساعدات الإنسانية إلى المناطق الواقعة على الحدود، وجولة محادثات الكويت تأت مسبوقة بمبادرات حسن النية، حيث تم تبادل الأسرى والجثامين، والتقاء وفد حوثي بمسئولين سعوديين في الرياض (القاق،2016). وأعلن ولد الشيخ أن حوار الكويت سيكون من اجل بناء الدولة وإنهاء الحرب وتضمنت تصريحاته خمس نقاط هي: تسليم السلاح الثقيل للدولة، سحب الميليشات والمجموعات المسلحة، ترتيبات أمنية انتقالية، الحفاظ على مؤسسات الدولة وبدء الحوار السياسي الشامل، إنشاء لجنة لتبادل المعتقلين والسجناء (بدوى، 2016)

المبحث الثاني : وسائل إدارة مجلس التعاون لدول الخليج العربية للأزمة اليمنية

تم اقتراح المسودة الأولى للمبادرة من قبل الدورة الاستثنائية الثانية والثلاثين للمجلس الوزاري لدول المجلس والتي عقدت في مدينة الرياض في 10 أبريل 2011، ونصَّت على" أن يعلن الرئيس السابق علي عبد الله صالح نقل صلاحياته إلى نائب رئيس الجمهورية عبد ربه منصور هادي، وتشكيل حكومة وحدة وطنية برئاسة المعارضة (قوى الانتفاضة) ولها الحق في تشكيل اللجان والمجالس المختصة لتسيير الأمور سياسياً وأمنياً واقتصادياً ووضع دستور وإجراء الانتخابات" (البيان الصحفي للمجلس الوزاري للدورة الثانية والثلاثين الاستثنائية، 2010).

وإن هذه الأفكار قد تطورت، بإشرافٍ من الأمين العام للأمم المتحدة وسفراء دول مجلس التعاون الخليجي وسفراء الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي، إلى اتفاقية مفصلة تعرف بـ"الآلية التنفيذية المزمنة للمبادرة الخليجية" والتي وُقّع عليها في الرياض في 23 نوفمبر 2011، ونص الاتفاق على أن يصبح نائب الرئيس عبد ربه منصور هادي هو الرئيس الشرعي بالإنابة، بعد تصديق مجلس النواب على استقالة الرئيس، وحدد الاتفاق توقيت عقد الانتخابات الرئاسية، وإنشاء لجنة دستورية للإشراف على إعداد دستور جديد يتم عرضه على استفتاء شعبي، ووضع جدول زمني لانتخابات برلمانية جديدة، يقوم على أثرها الحزب الفائز بتشكيل الحكومة (سلامة،2012).

هناك مجموعة من الدوافع التي دفعت دول المجلس للتشدد في مواقفها تجاه الملفات اليمنية، وخصوصاً في ظل سيطرة الحوثيين على صنعاء، وتتمثل هذه الدوافع بالتالي(عبدالله، 2015):

أولاً: الخروج على بنود المبادرة الخليجية : وبعد انطلاق الثورة اليمنية، قام مجلس تعاون الخليج العربي بإطلاق المبادرة الخليجية في نوفمبر 2011، إلا أن سيطرة الحوثيين على اليمن

يعتبر خروج عن بنود هذه المبادرة، والذي وقع عليها الرئيس السابق علي عبد الله صالح لنقل السلطة إلى نائبه آنذاك عبد ربه منصور هادي. وقد لاقت تلك المبادرة ترحيبًا دوليًّا واسعاً في حينها؛ فقد دعمتها الولايات المتحدة الأمريكية، واصفةً إياها بالخطوة التاريخية؛ وعقب تمكن الرئيس عبد ربه هادي من كسر حالة الحصار المفروضة عليه ووصوله إلى عدن جنوب اليمن، أبدى تمسكه بالمبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية، وبمخرجات الحوار الوطني مرجعيةً وإطارًا لأي توافق سياسي يُخرج اليمن من الأزمة الراهنة. وفي هذا الإطار، يمكن الإشارة إلى أن خروج الحوثيين عن الطريق الذي رسمته المبادرة الخليجية يعتبر تهديدًا حقيقيًّا ومباشرًا للنفوذ الخليجي في اليمن لصالح طهران، التي أصبحت تتحكم بنسبة كبيرة بأوراق اللعبة السياسية في صنعاء.

ثانياً: حماية المصالح الخليجية في اليمن : على الرغم من أن الهدف الرئيسي من التدخل الخليجي في الأزمة اليمنية هو حماية مضيق باب المندب من جماعة الحوثي، إلا أن هناك مصالح أخرى اقتصادية تسعى دول المجلس إلى الحفاظ عليها، في ضوء الوضع الأمني الحرج في اليمن. ومن هذه المصالح، المشروعات الاستثمارية الخليجية في صنعاء، التي تُقدَّر قيمتها بنحو 70% من حجم الاستثمارات الأجنبية، والتي تأثرت سلبًا في ضوء الأزمة التي تشهدها اليمن؛ حيث توقف أكثر من 100 مشروع استثماري خليجي نتيجة الاضطرابات الأمنية والسياسية، حسب نائب رئيس غرفة التجارة في صنعاء محمد صلاح، فضلاً عن وجود عدد من المستثمرين الخليجيين لا يقدرون على سحب استثماراتهم من اليمن، في الوقت الذي تتعرض فيه مشروعاتهم للنهب والسرقة؛ لغياب معايير الأمان في البلاد؛ الأمر الذي يهدد بمزيد من التدهور الاقتصادي، وارتفاع معدلات الفقر والبطالة؛ ما سيلقي عبئًا آخر على دول الخليج، يتمثل في التهديدات الاجتماعية (الهجرة غير الشرعية) لهذه الدول نتيجة لسوء الوضع الاقتصادي في

صنعاء. كما أنه في تطور لاحق، هدد زعيم الحوثيين عبد الملك الحوثي، دول الخليج باستهداف مصالحها في اليمن إذا واصلت رفضها تطورات الأحداث السياسية الأخيرة والإعلان الدستوري.

وهناك مجموعة من الآليات المتنوعة والمختلفة المتاحة أمام دول مجلس تعاون الخليج العربي لكيفية تعاملها مع الأزمة اليمنية، ومن هذه الآليات ما يلي (القاق،2016):

– **العودة إلى المبادرة الخليجية مرة أخرى** : ويقصد بذلك سعي دول المجلس للضغط على أطراف النزاع في اليمن للعودة مرة أخرى للمبادرة الخليجية، والتي تتضمن انتقالاً سلميًّا للسلطة، من خلال تكوين حكومة وحدة وطنية، ووجود الرئيس هادي على رأس السلطة في اليمن، ومن ثم رفض الدعوات المتكررة بتشكيل مجلس رئاسي يقود البلاد في المرحلة القادمة، التي تم تضمينها في الإعلان الدستوري الذي أصدرته جماعة الحوثيين في المادة الثامنة منه، التي تنص على تشكيل مجلس رئاسي يقود البلاد مكون من خمسة أعضاء. وما يزيد قوة هذا الخيار أو التوجه، تبني المجتمع الدولي له؛ حيث أكده القرار رقم 2201 الصادر من مجلس الأمن بشأن الأزمة اليمنية في 16 فبراير 2015، من خلال تشديده على ضرورة إتباع المبادرة الخليجية، وآليتها التنفيذية، واتفاق السلم والشراكة، أساسًا لأي مفاوضات سياسية، كما كانت المبادرة الخليجية هي الحاضر القوي والأساسي في مفاوضات المبعوث الأممي جمال بنعمر مع القوى السياسية المختلفة في اليمن.

– **الضغوط الاقتصادية:** وهي أحد الخيارات المتاحة للتحرك أمام دول مجلس التعاون الخليجي، خاصةً في ظل وجود غطاء دولي لفرض العقوبات الاقتصادية على بعض الشخصيات اليمنية في ضوء الأزمة التي تشهدها اليمن؛ حيث فرض مجلس الأمن عقوبات اقتصادية على الرئيس اليمني السابق علي عبد الله صالح وبعض قيادات الحوثيين؛ وذلك بمنعهم من السفر وتجميد أصولهم المالية(عبدالله، 2015). وفي هذا السياق، صدرت تصريحات تشير إلى أن دول مجلس

التعاون الخليجي تدرس إمكانية فرض عقوبات اقتصادية وسحب المستثمرين الخليجيين من اليمن، ووقف المشاريع المستقبلية، كما أنها قامت في وقت سابق بوقف المساعدات الخليجية لليمن. ولا شك أن تضييق الخناق المالي على صنعاء، قد يشكل عامل ضغط على الحوثيين، لكنه في الوقت نفسه قد يمنح طهران الفرصة للسيطرة على الاقتصاد اليمني. وقد يكون هذا مستبعدًا نتيجة للأزمة الاقتصادية التي تعاني منها إيران بسبب العقوبات الدولية المفروضة عليها وتراجع أسعار النفط عالميًّا.

– **التحرك الدبلوماسي النشط:** ويقصد بذلك التحرك، الضغط على المجتمع الدولي سعياً لإيجاد حل سلمي للأزمة اليمنية، خاصةً في ظل رفض مجلس الأمن استصدار قرار بموجب الفصل السابع من الميثاق الذي يجيز استخدام القوة العسكرية أو فرض العقوبات الاقتصادية بسبب الفيتو الروسي، واكتفى بمطالبة الحوثيين بالانسحاب من مؤسسات الدولة، والإفراج عن الرئيس هادي ورئيس الحكومة وأعضائها، والتنازل عن السلطة والعودة إلى المفاوضات. وقد رفض الحوثيون هذا القرار؛ ما يعطي الدافع لدول مجلس التعاون الخليجي للجوء إلى مجلس الأمن مرةً ثانية لاتخاذ قرار تحت الفصل السابع من الميثاق نتيجة للتعنت الحوثي، وعدم الاكتراث لقرارات الجماعة الدولية.

– **التدخل العسكري :** يعد هذا الخيار من أصعب الخيارات وأخطرها في ظل مواجهة التمدد الحوثي في اليمن، حيث يتمثل هذا التدخل في تكرار التجربة الخليجية السابقة في البحرين، التي استخدمت فيها دول مجلس التعاون قوات درع الجزيرة للحفاظ على النظام السياسي البحريني. وقد كانت تلك التجربة ناجحة في وقف المد الشيعي الإيراني في البحرين. وقد يكون هذا التدخل خليجيًّا فقط، أو من خلال التنسيق مع الدولة المصرية إذا سيطر الحوثيون على مضيق باب المندب؛ حيث أعلنت مصر عن استعدادها للتدخل جوًّا وقصف مناطق المتطرفين أو الجهات

التي تغلق المضيق وبالصواريخ بعيدة المدى إن اقتضت الحاجة؛ لأن القاهرة ستدافع عن مصالحها مهما كلفها الأمر، كما أكد رئيس هيئة قناة السويس مهاب مميش، أن مصر لن تقبل بإغلاق المضيق بأية حال من الأحوال، وستتدخل عسكريًّا إذا استدعت الضرورة. ومما يدعم هذا التوجه أن بعض المحللين أشاروا إلى وجود تنسيق مصري سعودي مشترك للتعامل مع أي احتمالات في اليمن.

قامت دول مجلس تعاون الخليج العربي في ظل التهديدات التي يتعرض لها المجلس، بالعديد من التحركات لمواجهة هذه التحديات والتهديدات ولإيجاد حل سلمي للأزمة اليمنية، ومن تلك التحركات ما يلي (القاق،2016):

أولاً: المسار السياسي:

إن من أبرز وأفضل فرص الحل للأزمة اليمنية، هي المبادرة الخليجية التي أطلقتها دول مجلس تعاون الخليج العربي، حيث حاولت هذه المبادرة احتواء الأزمة اليمنية إقليمياً وعربياً وعدم الرغبة في تدويلها، كما حصل مع الأحداث في ليبيا. حيث تضمنت هذه المبادرة جملة من المبادئ لعل أبرزها، دعوة الحكومة اليمنية وأطراف المعارضة اليمنية ومن ضمنهم القيادات الشبابية التي أفرزتها الاحتجاجات التي تطالب بإقالة الرئيس السابق علي عبد الله صالح إلى الاجتماع في المملكة العربية السعودية تحت رعاية مجلس التعاون لدول الخليج العربية طبقاً لجملة من المبادئ من بينها الحفاظ على وحدة اليمن واستقراره، وأن يلبي الاتفاق رغبة الشعب اليمني في التغيير والإصلاح، وأن يؤدي الحل إلى الحفاظ على وحدة اليمن واستقراره، وأن يلبي أيضاً طموحات الشعب اليماني بجميع فئاته والراغب في التغيير والإصلاح وإزالة مظاهر الفساد السياسي والإداري، وأن يتم نقل السلطة بطريقة آمنة تجنب وقوع اليمن في أتون الفوضى أو الحرب الأهلية، وأن تلتزم كافة الأطراف بإزالة مظاهر التوتر وأشكاله سواء على الصعيد

السياسي أو الأمني، وإيقاف كل أشكال الملاحقة والمتابعة من خلال تعهدات وضمانات تعطى لكل طرف. وإذا كانت هذه هي المبادئ الخاصة بالمبادرة، فإن آلياتها قامت على ضرورة أن يقوم الرئيس اليمني بنقل صلاحياته لنائبه كمرحلة انتقالية إلى حين الإعلان عن انتخابات جديدة، وأن تقوم قوى المعارضة بتشكيل حكومة توافق وطني برئاسة المعارضة لها الحق في تشكيل اللجان والإعلان عن موعد انتخابات جديدة، وصياغة دستورٍ جديد للبلاد. وكان رد فعل القيادات الشبابية المعارضة أن هذه المبادرة انحازت بشكل كبير للنظام القائم على حساب مطالب الثورة الشعبية. (عبد الله، 2015)

بالرغم من الترحيب الذي أظهرته قوى المعرضة في اليمن تجاه المبادرة الخليجية، إلا أن هذا الترحيب خالطه بعض الحذر، ولاسيما على صعيد الاتفاق على تشكيل اللجنة العسكرية والتوافق على أعضائها والتي سوف توكل إليها إعادة هيكلة القوات المسلحة اليمنية وإيقاف الصراع بين الأجنحة الموالية للرئيس صالح والأجنحة العسكرية المنشقة عليه. ومن المعروف أن تشكيل هذه اللجنة العسكرية يعني فيما يعنيه سحب الصلاحيات الخاصة بالرئيس علي عبد الله صالح كقائد أعلى للقوات المسلحة اليمنية، ولقد بدا للبعض أن تأخير تشكيل اللجنة يأتي من زاوية الحاجة لوجود اتفاق أو توافق وطني بشأن أعضاء اللجنة، الأمر الذي يعني تأخير تشكيلها إلى حين تشكيل حكومة الوفاق الوطني، تجنباً لحدوث خلافات بين حزب المؤتمر الحاكم وأحزاب اللقاء المشترك المعارضة (عبدالله، 2015). ففي سياق ذلك، أشارت بعض قوى المعارضة إلى أن المبادرة قد تكون نجحت في نزع فتيل الحرب الأهلية التي كانت سبباً للاندلاع في اليمن، لكنها وفي الوقت ذاته لم تعطِ تأشيرات وافية وواضحة حول مستقبل أسرة الرئيس علي عبد الله صالح ودور نجله أحمد صالح الذي يتولى مهمة قيادة الحرس الجمهوري ومدى إمكانية أو عدم إمكانية توليه لمنصب سيادي أو عسكري، وبالتالي عودة مشكلة التوريث من باب

المبادرة الخليجية. كما انتقدت قوى المعارضة المبادرة من زاوية عدم معالجتها للملابسات التي ترافق الفترة الانتقالية. كما انتقدت المعارضة عدم تطرق المبادرة إلى مسألة تغيير الطاقم الرئاسي ولاسيما جهاز الأمانة العامة للرئاسة التي اتهمتها قوى المعارضة بأنها تدير البلاد من وراء ستار. وإذ امتدحت أطراف عديدة تضمين المبادرة فقرة تتعلق بتفسير موادها ومبادئها، فإنها أكدت احتمال أن تقوم الأطراف المتصارعة في اليمن بتفسير محدد لنصوص المبادرة يضمن مصالحها، وبالتالي قد يخرج المبادرة عن مضمونها، ويجعلها هي الأخرى سبباً مضافاً إلى أسباب الصراع الموجود في اليمن. واعتمد مجلس الأمن بالإجماع في 24 فبراير 2017 قراراً يدعم فيه المبادرة الخليجية للحل السياسي في اليمن، حيث أكد القرار «الحاجة إلى تنفيذ عملية الانتقال السياسي بشكل كامل في اليمن، بما يتفق مع مبادرة مجلس التعاون الخليجي وآلية تنفيذها وقرارات المجلس السابقة ذات الصلة». كما أقر تمديد العقوبات على قادة الانقلاب إلى فبراير 2018 (عبدالله، 2015).

وفي ظل تفاقم الأزمة اليمنية، أشار قرار مجلس الأمن رقم 2342، عن مدى القلق الأسى البالغ من الأوضاع الإنسانية في اليمن، كما أعرب هذا القرار عن القلق الشديد من وجود مناطق باليمن تحت سيطرة تنظيم القاعدة، ومن الآثار السلبية المترتبة على ذلك، وأيضاً من الوجود المتزايد للجماعات المنتسبة لتنظيم داعش الإرهابي ومن احتمال نموها مستقبلاً. ومن خلال تأكيد الشرعية السياسية والدستورية التي يمثلها الرئيس عبد ربه منصور هادي، اتخذت دول المجلس في هذا الشأن خطوات إيجابية عدة لدعم ومساندة الشرعية السياسية في اليمن في مواجهة أسلوب فرض القوة الحوثي، كان أبرزها إغلاق سفاراتها في العاصمة صنعاء احتجاجاً على الإعلان الدستوري الذي أصدره الحوثيون في شهر فبراير 2015، ثم قامت بإعادة فتح سفاراتها انطلاقاً من عدن، حيث يقيم الرئيس الشرعي لليمن عبد ربه منصور هادي. كما رحب مجلس

التعاون لدول الخليج العربية في بيان صدر عنه في شهر فبراير 2015 بخروج الرئيس اليمني عبد ربه منصور هادي من مقر إقامته الجبرية التي فرضها عليه الحوثيون في صنعاء ووصوله إلى عدن في جنوب اليمن، واعتبر المجلس في بيانه أن خروج الرئيس اليمني لتأكيد الشرعية مطالباً برفع الإقامة الجبرية عن رئيس الوزراء وغيره من السياسيين وإطلاق سراح المختطفين تعد خطوة مهمة (عبدالله، 2015).

وأكد البيان الصادر عن المجلس الوزاري لمجلس التعاون لدول الخليج العربية في الثاني عشر من مارس 2015 التزام دول المجلس بأمن اليمن واستقراره دعماً للشرعية المتمثلة في الرئيس عبد ربه منصور هادي، واستكمال العملية السياسية وفق المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية ومخرجات الحوار الوطني وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، كما أعرب المجلس الوزاري عن اعتزازه بموافقة الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود وقادة دول المجلس، على طلب الرئيس عبد ربه منصور هادي بعقد مؤتمر بشأن اليمن تحت مظلة الأمانة العامة لمجلس التعاون بالرياض، وذلك وفقاً للأهداف التي حددها خطاب الرئيس اليمني إلى خادم الحرمين الشريفين وهي المحافظة على أمن واستقرار اليمن، وفي إطار التمسك بالشرعية ورفض الانقلاب عليها، وعدم التعامل مع ما يسمى «الإعلان الدستوري» ورفض شرعنته، وإعادة الأسلحة والمعدات العسكرية إلى الدولة، وعودة الدولة إلى بسط سلطتها على الأراضي اليمنية كافة، والخروج باليمن إلى بر الأمان بما يكفل عودة الأمور إلى نصابها، وأن تستأنف العملية السياسية وفقاً للمبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية ومخرجات الحوار الوطني، وألا يصبح اليمن مقراً للمنظمات الإرهابية والتنظيمات المتطرفة ومرتعاً لها. ودعا المجلس الوزاري المكونات السياسية اليمنية كافة إلى سرعة الاستجابة لطلب الرئيس عبد ربه منصور هادي.

ثانياً: المسار الدبلوماسي:

هدفت دول مجلس تعاون الخليج العربي في ظل إيجاد حل سلمي للأزمة اليمنية، إلى إقناع الأمم المتحدة والمجتمع الدولي إلى ضرورة اتخاذ إجراءات صارمة ضد الحوثيين، وإجبارهم على التخلي عن الإعلان الدستوري الذي مكنهم من السيطرة على السلطة في صنعاء، وقد ترجمت هذه الجهود في القرار رقم 2201 الصادر من مجلس الأمن بشأن الأزمة اليمنية في 16 فبراير 2015، والذي أكد ضرورة الالتزام بالمبادرة الخليجية، وآليتها التنفيذية، واتفاق السلم والشراكة، أساساً لأي مفاوضات سياسية، كما كانت المبادرة الخليجية هي الحاضر القوي والأساسي في مفاوضات المبعوث الأممي جمال بنعمر مع القوى السياسية المختلفة في اليمن. كما دعا قرار مجلس الأمن المليشيات المسلحة التابعة لجماعة الحوثي بالانسحاب من العاصمة صنعاء وباقي المدن اليمنية. وأكد القرار من جديد الالتزام القوي بوحدة اليمن وسيادته واستقلاله وسلامة أراضيه، والتزامه بالوقوف إلى جانب الشعب اليمني، كما دعم القرار جهود مجلس التعاون لدول الخليج العربية وأثنى على مشاركتها في مساعدة عملية الانتقال السياسي في اليمن، مؤكداً أن الإجراءات التي اتخذها الحوثيون من حل للبرلمان والاستيلاء على المؤسسات الحكومية في اليمن صعدت بشكل خطير من الأوضاع، معرباً عن انزعاجه من أعمال العنف التي يرتكبها الحوثيون وداعميهم، والتي قوضت عملية الانتقال السياسي في اليمن، وشكلت خطراً على أمن اليمن واستقراره وسيادته ووحدته، مؤكداً أن العملية السياسية الانتقالية المتفق عليها من قبل الأطراف الموقعة على مبادرة دول مجلس التعاون الخليجي وآلية تنفيذها، ونتائج مؤتمر الحوار الوطني الشامل، واتفاق السلم والشراكة الوطنية قد تم تقويضها(القاق،2016).

بذلت دول مجلس تعاون الخليج العربي جهود كثيرة في ظل إيجاد حل سلمي للأزمة اليمنية، حيث دعا المجلس ومجموعة من سفراء الدول العشر وألمانيا واليابان وهولندا وتركيا، الأطراف

الداخلية إلى دعم وتنفيذ التزامات اليمن ضمن إطار مخرجات مؤتمر الحوار الوطني، واتفاق السلم والشراكة الوطنية، ومبادرة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، معتبرة أن هذه الاتفاقيات تمثل الأساس الوحيد المتوافق عليه لعملية انتقالية تعود بالنفع على كل الشعب اليمني. وأكدت هذه الدول الراعية للمبادرة الخليجية والتسوية السياسية دعمها للمفاوضات القائمة الساعية للوصول إلى حل قائم على توافق سياسي، والتي يتم عقدها تحت إشراف جهود الممثل الخاص للأمم المتحدة جمال بنعمر، بهدف التوصل إلى تحقيق توافق سياسي عبر إرادة سياسية صادقة من جميع الأطراف اليمنية.

زيارة الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية عبد اللطيف الزياني إلى عدن جنوب اليمن، في نهاية شهر فبراير 2015:

قام عبد اللطيف الزياني الأمين العام لمجلس تعاون الخليج العربي في فبراير 2015 بزيارة إلى عدن في جنوب اليمن، وتعتبر هذه الزيارة من أقوى صور التأييد الخليجي للرئيس اليمني عبد ربه منصور هادي. خاصة أن هذه الزيارة جاءت بعد أيام قليلة من تمكن الرئيس هادي من الإفلات من حصار فرضه عليه الانقلابيون الحوثيون في صنعاء وعودته إلى عدن وسحبه للاستقالة التي كان تقدم بها إلى البرلمان. وعلى الرغم من أن زيارة الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية إلى عدن، لم تستغرق سوى ساعات محدودة، فإنها انطوت على دلالات عميقة، أولها أن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية باتت تمتلك زمام المبادرة في تفاعلات الأزمة اليمنية، ثانيها أن دول مجلس التعاون تستهدف بالأساس حل الأزمة اليمنية، وإحياء المبادرة الخليجية التي توافقت عليها مختلف القوى السياسية، باعتبارها تتضمن خارطة طريق لمستقبل اليمن، وهذا الأمر كان في صلب المباحثات التي عقدها الزياني مع الرئيس اليمني في عدن، وبما يتيح العودة إلى العملية السياسية والمبادرة الخليجية والحوار الوطني. ثالثها أن هذه

الزيارة وإن كانت تعكس الدعم السياسي القوي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية لليمن، وهو ما عكسته تصريحات الزياني التي أكد فيها متانة العلاقة بين دول مجلس التعاون واليمن، وأن الدعم المالي والسياسي الذي تقدمه حكومات دول مجلس التعاون لنظام الرئيس هادي لن يتوقف، لكنها تؤشر في الوقت ذاته على أن دول المجلس ستعاود تقديم المساعدات التنموية لليمن خلال الفترة المقبلة، وتحديداً للرئيس هادي الذي يمثل السلطة الشرعية في اليمن، من أجل مساعدته على مواجهة التحديات الاقتصادية العميقة التي تواجه الدولة اليمنية، وتنعكس سلباً على قطاعات عريضة من أبناء الشعب اليمني (درع الوطن، 2015).

ثالثاً: المسار الاقتصادي والدعم الخليجي لليمن بعد 2011:

عملت الدول الخليجية على دعم الاقتصاد اليمني، حيث قامت المملكة العربية السعودية بمنح اليمن خلال عام 2011 معونة نفطية بلغ مقدارها ثلاثة ملايين برميل بقيمة سوقية مقدرة بـ 300 مليون دولار أمريكي. وخصصت الإمارات، في يونيو 2012، 500 مليون درهم لشراء معونات غذائية من السوق اليمني وتوزيعها على المستحقين. ووصلت التعهدات الخليجية في مؤتمر الرياض للمانحين الخاص باليمن الذي عقد في 4 سبتمبر 2012 من المساعدات والقروض إلى 4.4 مليار دولار، توزعت على النحو التالي: السعودية (3.25 مليار دولار)، الكويت (500 مليون)، قطر (500 مليون)، عُمان (15 مليوناً)، والإمارات (150 مليوناً). وفي يوليو 2014، قدمت السعودية دعماً عاجلاً للموازنة اليمنية بمبلغ 1.235 مليار دولار. وبالرغم من أن الأوضاع القانونية لليمنيين لم تعد إلى ما كانت عليه قبل عام 1990، إلا أن السعودية أفسحت المجال للمزيد من العمال اليمنيين المهرة، وهو ما خفف من ضغوط البطالة على الحكومة اليمنية (القاق،2016).

ومن جهة أخرى فقد بقيت الأموال الخليجية تتدفق منذ عام 2011 على فرقاء الحياة السياسية في اليمن وتعمل على زعزعة الأمن والاستقرار فيها، حسب ما يراه البعض، مما بدد الكثير من الموارد والطاقات المحلية وحرم اليمن من الاستفادة من تعهدات المانحين. ومع نهاية عام 2014، وكانعكاس مباشر للشد والجذب على الصعيد السياسي، بلغ المنصرف الفعلي من التزامات دول المجلس المعلنة في سبتمبر 2012 حوالي 31.4% للسعودية، 40.2% لقطر، 2% للكويت، 0% للإمارات، و66.7% لسلطنة عمان. وتصدرت دول الخليج حجم المساعدات الإنسانية المقدمة إلى اليمن، حيث تجاوزت مساعداتها 800 مليون دولار أمريكي مقابل نحو 500 مليون دولار أمريكي للمنظمات الدولية والدول الأجنبية، مثل الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وكندا وهولندا واليابان وألمانيا والسويد والمفوضية الأوروبية. فبعد انطلاق عمليات عاصفة الحزم تم تأسيس "مركز الملك سلمان للإغاثة الإنسانية" من خلال تبرع الملك سلمان 274 مليون دولار أمريكي للإغاثة في اليمن، وهو الرقم الأكبر بحسب وزير التخطيط اليمني الذي أوضح في تصريحات صحفية أن مساعدات مركز الملك سلمان تصل إلى نحو 60% من حجم المساعدات الإنسانية التي وصلت اليمن، إذ بلغت حتى كانون الأول 2015 نحو 409 ملايين دولار أمريكي بحسب بيان لمركز الملك سلمان. وتركزت المساعدات السعودية على علاج نحو 3500 جريح في المملكة والأردن والسودان، بالإضافة إلى استيعاب نحو 25 ألف طالب في مدارس المملكة، ومساعدة اللاجئين اليمنيين في جيبوتي، وإرسال المساعدات الغذائية والطبية (درع الوطن، 2015).

أما بالنسبة لدولة الإمارات العربية المتحدة فقد قامت بدورها بتقديم المساعدات في ظل الأزمة اليمنية والتي بلغت ما يقارب 230 مليون دولار أمريكي، خصصت لتوفير الوقود والطاقة الكهربائية والمواد الغذائية والطبية، وتوفير المياه، ومشاريع الصرف الصحي، استفاد منها نحو

مليون و100 ألف شخص. وفي قطاع مشاريع التعليم في محافظة عدن يعمل الهلال الأحمر الإماراتي على إعادة إعمار وترميم 154 مدرسة، وأنجز ترميم وصيانة وتسليم أكثر من 123 مدرسة في المحافظة بعد تأهيلها وتأثيثها بكامل المعدات، إضافة إلى توزيع الحقائب المدرسية والقرطاسية على الطلبة. كذلك تم صيانة وتأهيل نحو 14 مؤسسة صحية، منها خمسة مستشفيات كبيرة وتسع عيادات في مختلف مناطق محافظة عدن، وشراء الأدوية العلاجية لمرضى السرطان وغسيل الكلى، إضافة إلى مستلزمات طبية أخرى وشراء سيارات إسعاف ونقل الأدوية، كما تم إعادة تأهيل ثماني حدائق. بينما خصصت دولة قطر 100 مليون دولار أمريكي لتغطية الاحتياجات الإنسانية والتنموية من خلال جمعية قطر الخيرية. بينما تبرعت دولة الكويت بمبلغ 100 مليون دولار أمريكي لمساعدة اليمن إنسانياً عبر حملة "الكويت إلى جانبكم" التي قدمت نحو 17 مليون دولار أمريكي كمساعدات غذائية استهدفت 10 محافظات، واستفاد منها نحو 3 ملايين وفقاً لبيانات الحملة. وفي مجال المساعدات الطبية والإغاثية قدمت البحرين 910 أطنان من هذه المساعدات كدفعة أولى من المساعدات البحرينية، ووفقاً للدكتور مصطفى السيد، الأمين العام للمؤسسة الخيرية الملكية، فإن هذه الشحنة تعتبر أكبر شحنة إغاثية في تاريخ البحرين(درع الوطن، 2015).

المساعدات التي تعهدت بها دول المجلس لتمويل البرنامج الاستثماري لخطة التنمية الثالثة (2006-2010)

بلغ إجمالي التعهدات المالية المخصصة لتمويل مشاريع خطة التنمية الثالثة 2006-2010 حوالي 6.25 مليار دولار، منها حوالي 3.8 مليار دولار من دول المجلس والصناديق الإقليمية، وهي الصندوق العربي والبنك الإسلامي وصندوق اوبيك، وما في ذلك مبلغ 1.1 مليار دولار من المملكة العربية السعودية، وتم تخصيص تعهدات دول المجلس المشار إليها للصرف

على تمويل أكثر من 80 مشروعاً وبرنامجاً تنموياً في مختلف مناطق الجمهورية اليمنية(مجلس التعاون لدول الخليج العربية الأمانة العامة، 2015 :353).

المساعدات التي تم التعهد بها لتمويل البرنامج المرحلي للاستقرار والتنمية (2012-2014).

قامت الحكومة اليمنية بإعداد البرنامج المرحلي للاستقرار والتنمية للفترة الانتقالية 2012- 2014 وذلك بالتعاون مع البنك الدولي والأمم المتحدة ، وتعهدت الدول المانحة بتقديم تمويل لهذا البرنامج بقيمة 6.4 مليار دولار في مؤتمر المانحين في الرياض، الذي عقد في 4 سبتمبر 2012، ومبلغ إضافي بقيمة 1.4 مليار دولار في مؤتمر أصدقاء اليمن في نيويورك، الذي عقد في 27 سبتمبر 2012، بحيث بلغ مجموع التعهدات 7.9 مليار دولار لتمويل هذا البرنامج، وقد تم التعهد بمبالغ إضافية بعد هذين المؤتمرين مما رفع مجموع التعهدات إلى أكثر من 8 مليار دولار، منها 3.25 مليار دولار من المملكة العربية السعودية (مجلس التعاون لدول الخليج العربية الأمانة العامة، 2015 :353).

مبادرة أصدقاء اليمن:

عقد في لندن عام 2010 اجتماع وزاري تم الإعلان من خلاله عن مبادرة أصدقاء اليمن، وقد شارك في هذا الاجتماع جميع دول المجلس والأمانة العامة، بالإضافة إلى نحو 20 دولة ومنظمة دولية، وتم الاتفاق فيه على إنشاء مجوعتي عمل(درع الوطن، 2015):

أ. مجموعة عمل "الاقتصاد والحوكمة" برئاسة مشتركة من الإمارات العربية المتحدة وألمانيا، وقد عقدت اجتماعاً في مارس 2010 بمدينة أبو ظبي، وآخر في يونو 2010م بمدينة برلين.

ب. مجموعة عمل "العدالة وحكم القانون"، برئاسة مشتركة من المملكة الأردنية الهاشمية وهولندا، وعقدت اجتماعها الأول بمدينة لاهاي في أبريل 2010م، والثاني في العاصمة الأردنية عمّان في يوليو 2010م.

ولقد عُقد اجتماع بين أصحاب السمو والمعالي وزراء خارجية دول المجلس والجمهورية اليمنية، بمدينة نيويورك في 21 سبتمبر 2010م، تمت فيه مناقشة اجتماعات أصدقاء اليمن، وتنسيق المواقف بشأنها. وتلا ذلك عقد الاجتماع الوزاري الثاني لـ "أصدقاء اليمن" في 24 سبتمبر 2010م في نيويورك، على هامش اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة، وشاركت فيه جميع دول المجلس والأمانة العامة، بالإضافة إلى نحو عشرين دولة ومنظمة، ونوقشت فيه تقارير مجموعتي العمل. وأقر الاجتماع عدداً من المقترحات، وتم تكليف رؤساء البعثات الدبلوماسية في صنعاء بمتابعة تنفيذها. ولقد عقد الاجتماع الوزاري الثالث في مايو 2012م في الرياض، برئاسة مشتركة بين المملكة العربية السعودية واليمن والمملكة المتحدة، أما الاجتماع الوزاري الرابع فقد عقد في سبتمبر 2012 في نيويورك، حيث عبر الاجتماعان عن دعمهما للجهود التي بذلتها الجمهورية اليمنية لاستعادة الأمن والاستقرار والنشاط الاقتصادي في اليمن. وصدر عن الاجتماع الوزاري الخامس لأصدقاء اليمن الذي عقد في لندن بتاريخ 7 مارس 2013م، برئاسة مشتركة بين المملكة العربية السعودية والجمهورية اليمنية والمملكة المتحدة، بيان رئاسي تضمن النواحي السياسية والأمنية والاقتصادية والإنسانية وإعادة البناء، كما عقد الاجتماع الوزاري السادس في سبتمبر 2013 بمدينة نيويورك على هامش اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة. وعقد اجتماع لكبار المسؤولين لمجموعة أصدقاء اليمن بمدينة لندن في 29 ابريل 2014، وذلك بالتنسيق بين أعضاء الرئاسة الثلاثية المشتركة لمجموعة أصدقاء اليمن، وهي المملكة العربية السعودية والجمهورية اليمنية والمملكة المتحدة(مجلس التعاون لدول الخليج العربية الأمانة العامة، 2015 :355).

افتتاح مكتب الأمانة العامة لمجلس التعاون في اليمن:

أقر المجلس الوزاري في دورته الحادية والعشرين بعد المائة، في نوفمبر 2011م، افتتاح مكتب اليمن تابع للأمانة العامة لمجلس التعاون، وتم افتتاحه رسمياً في أكتوبر 2012، ومن مهام المكتب ما يلي (مجلس التعاون لدول الخليج العربية الأمانة العامة، 2015 :355):

- متابعة تنفيذ المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية.
- متابعة تنفيذ قرارات المجلس الأعلى والمجلس الوزاري لمجلس التعاون، واللجان العاملة في إطار مجلس التعاون فيما يتعلق بأوجه التعاون مع اليمن.

إنشاء الجهاز التنفيذي لتسريع استيعاب تعهدات المانحين:

قدم الجانب اليمني، في الاجتماع الحادي عشر للجنة الفنية المشتركة لتحديد الاحتياجات التنموية للجمهورية اليمنية، مقترحاً بإنشاء جهاز تنفيذي لتسريع استيعاب تعهدات المانحين يرأس مجلس إدارته رئيس مجلس الوزراء. ويتكون الجهاز من الإدارة التنفيذية التي تعمل تحتها ثلاث إدارات، وهي وحدة المشاريع، ووحدة المراقبة والمتابعة والتواصل، ووحدة متابعة الالتزام بالسياسات وتنفيذ الإصلاحات. وقد صدر قرار رئيس الجمهورية اليمنية عبد ربه هادي، رقم 22 لسنة 2013، بإنشاء الجهاز التنفيذي لتسريع استيعاب تعهدات المانحين، والذي يهدف إلى:

- إعداد رؤية واضحة وإطار عام لتسريع استيعاب تعهدات المانحين بما ينسجم مع الأولويات الوطنية.
- المساهمة في تعزيز التنسيق والتعاون بين جميع الأطراف الحكمية المعنية وتجاوز العوائق.

- تنمية وتطوير القدرات البشرية في بلورة السياسات والبرامج وإعداد وتنفيذ المشاريع لدى الجهات الحكومية المعنية.
- تعزيز عملية المتابعة والمراقبة لتنفيذ المشاريع والتزامها بالمعايير.
- بناء قاعدة بيانات موحدة وموثقة للمشاريع والتمويلات الخارجية ولقد باشر الجهاز التنفيذي أعماله.

الخاتمـــة

يحتل اليمن موقعاً استراتيجياً رئيسياً في الخارطة الأمنية لمنطقة الجزيرة والخليج، فهي التي تمسك بمفتاح الباب الجنوبي للبحر الأحمر ومضيق باب المندب وتتحكم بلقائه المحيط الهندي عبر منطقة خليج عدن وتربط حزام أمن الجزيرة والخليج ابتداء من قناة السويس وانتهاء بشط العرب، وتتحكم بطرق الملاحة البحرية الصاعدة إلى آسيا عبر بحر العرب، و بالتالي فإن اليمن يمثل أحد الشروط الرئيسية لاستقرار المنطقة، ويشكل مع دول مجلس التعاون كتلة إستراتيجية واحدة، ولهذا فإن عزل اليمن قد يؤدي إلى خلق إختلالات عميقة في المنطقة يصبح معها الحديث عن أمن الخليج فاقداً لأي قيمة أو مضمون، وذلك لأن الجزيرة والخليج هما منظومة مترابطة متكاملة تشكل نسيجاً واحداً، وهذا يعني أن هناك علاقة تأثير وتأثر بين اليمن ودول الخليج، فوجود خليج عربي مستقر سياسياً واقتصادياً وأمنياً هو المقدمة اللازمة لاستقرار الأوضاع سياسياً واقتصادياً وأمنياً في اليمن، كما أن استقرار اليمن ضرورة ملحة لاستقرار الخليج والجزيرة العربية خصوصاً أن اليمن لا يشكل أية خطورة في هذا الجانب نظراً لافتقاده القدرة على إيصال ما لديه من قوة إلى الأماكن البعيدة في الخليج، كما أنه يبدو أكثر تعقلاً من أن يسمح لنفسه بالتورط في مخططات إقليمية، وأنه قد يقوم بتقديم الدعم الدبلوماسي والسياسي.

تنطوي التطورات التي يشهدها اليمن منذ عام 2011 ومن ثم دخول الحوثيين إلى العاصمة صنعاء عام 2014 على تحديات إستراتيجية غير مسبوقة، ليس على وحدة اليمن واستقراره فقط، وإنما على دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي أيضاً، ومنطقة الشرق الأوسط بوجه عام، ولاسيما أن هذه التطورات ترتبط بالتفاعلات الإقليمية والأزمات الأخرى التي تشهدها دول المنطقة، ولأن اليمن يمثل إحدى الدوائر المهمة لمعادلة الأمن والاستقرار لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، فإن ما يشهده من تطورات وتحديات تطال في تأثيراتها بالضرورة

هذه الدول، الأمر الذي يفرض على هذه الدول ضرورة التحرك العاجل للتعامل مع تطورات الأزمة اليمنية منذ عام 2011، وهذا يثبت فرضية الدراسة التي نصت على " هناك علاقة طردية بين مواقف دول مجلس التعاون الخليجي وبين تداعيات الأزمة اليمنية على أمنها واستقرارها" .

أولاً: النتائـج :

ومن أهم النتائج التي توصلت اليها الدراسة ما يلي :

- تعود الأزمة اليمنية الحالية إلى عام 2011 عندما بدأت احتجاجات شعبية ضج الرئيس السابق على عبدالله صالح. في عام 2012 تنازل الرئيس صالح عن الرئاسة بموجب اتفاق لنقل السلطة يقوده عبد ربه منصور هادي. غير أن الاتفاق انهار مع هجمات المقاتلين الحوثيين على صنعاء ومناطق أخرى وسيطرتهم على مساحات واسعة من اليمن. وقد شكلت التطورات السياسة التي شهدتها اليمن منذ عام 2011 ، دافع رئيسي للتدخل الخليجي في دعم جهود المصالحة الوطنية في اليمن في مرحلة الثورة اليمنية، وتمثل ذلك في قيام دول الخليج بطرح المبادرة الخليجية والتي شكلت خارطة طريق للمصالحة اليمنية .
- تحاول إيران استغلال حالة عدم الاستقرار السياسي في اليمن الذي برز منذ اندلاع الثورة بتاريخ 11 فبراير 2011 لصالحها بهدف توسيع نفوذها في المنطقة، خاصة بعد أن أصبح لها نفوذ واضح في بغداد ودمشق، وفي هذا الإطار قامت طهران بتقديم الدعم المالي والسياسي والإعلامي للحوثيين، حيث دعمتهم بالسلاح، فقلد اعترضت السلطات اليمنية عددًا من السفن المحملة بالأسلحة على سواحل البحر الأحمر، كان من بينها ما تم ضبطه من سفن تحمل أسلحة في يناير 2013، بينها صواريخ ومتفجرات عسكرية، وقذائف صاروخية، ومعدّات تستخدم لصناعة المتفجرات محليًا في البحر العربي،

والكشف عن أن مصدر تلك الأسلحة كانت إيران، وكانت تلك الأسلحة متوجهة إلى جماعة الحوثيين.

- يمكن اعتبار عملية عاصفة الحزم أحد أهم مؤشرات قيام القوى الإقليمية بممارسة أدوار مركزية في أمن واستقرار منطقة الشرق الأوسط لملء الفراغ الناجم عن تراجع الدور الأمريكي، وهو ما تجلى في تصدّي المملكة العربية السعودية لتوسعات الحوثيين بدعم من التحالف العربي السني دون انتظار الموقف الأمريكي من عملية عاصفة الحزم. ذات الأمر ينطبق على العملية العسكرية المصرية في فبراير الفائت لمواجهة انتشار تنظيم داعش في درنة وسرت في ليبيا. كما أن التقدم في إنشاء قوة عسكرية عربية مشتركة يرتبط بسياسات "الدفاع الذاتي" في ظل تحييد أدوار القوى الدولية في الإقليم.
- تُمثل عملية عاصفة الحزم أحد أهم مؤشرات تركيز دول مجلس التعاون الخليجي على قدرات الدفاع الذاتي في مواجهة التهديدات، حيث اتبعت المملكة العربية السعودية سياسة استباق التهديدات في مواجهة ميليشيات الحوثيين المدعومين من إيران من خلال تحالف عربي مدعوم دوليًا يضم كلا من دولة الإمارات وقطر والبحرين والكويت والأردن والمغرب والسودان ومصر، يُطلق عليه "تحالف الراغبين"، بهدف التصدي لتوسعات الحوثيين عسكريًا، وهو ما تجلى في الضربات الجوية المكثفة التي شنها طيران التحالف والتي بلغ عددها 2715 طلعة جوية حتى قبيل نهاية أبريل 2015، فضلا عن الانتشار المكثف لمصر والسعودية في البحر الأحمر ومضيق باب المندب لحماية الملاحة البحرية من التهديدات.

ثانياً: التوصيات :

في ضوء نتائج الدراسة فأنها توصي :

- تكثيف العمل الدبلوماسي مع جميع الأطراف اليمنية سواء كانت أحزابا سياسية أو قيادات قبلية وحثهم للجلوس على طاولة التفاهم لتجنيب اليمن المزيد من التفكك والتشرذم، وعلى المستوى الداخلي عدم التأثر بما قد يحدث في الشأن اليمني والنظر إلى جميع مكونات المجتمع اليمني بالتساوي ودعم الأمن والاستقرار في اليمن.
- مواصلة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية سياسة الضغط ضد الحوثيين، وخاصة في حال أصر الحوثيون على ما سمّوه التمسك بـ «الإعلان الدستوري»، وعرقلتهم للجهود التي يبذلها المبعوث الدولي جمال بنعمر من أجل التوصل إلى صياغة حل سياسي للأزمة هناك، وتحفظهم على نقل الحوار إلى الرياض، بل وتبني الحوثيين خطاباً تهديدياً ضد دول المجلس كما سبقت الإشارة.
- إذا كانت إيران تتحرك صراحة لدعم الحوثيين، وتساعدهم على السيطرة على مقدرات الدولة اليمنية، فإن تحرك دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية لمواجهة هذا الوضع ضرورة حيوية، ليس فقط لإعادة التوازن في الداخل اليمني، وإنما أيضاً للحيلولة دون تمدد الحوثيين وبسط سيطرتهم على مقدرات الدولة اليمنية.
- إمكانية محاصرة الحوثيين اقتصادياً للضغط عليهم، خاصةً في ظل وجود غطاء دولي لفرض العقوبات الاقتصادية على بعض الشخصيات اليمنية في ضوء الأزمة الحالية؛ حيث فرض مجلس الأمن عقوبات اقتصادية على الرئيس اليمني السابق علي عبدالله صالح وبعض قيادات الحوثيين؛ وذلك بمنعهم من السفر وتجميد أصولهم المالية. ولا

شك أن تضييق الخناق المالي على صنعاء، قد يشكل عامل ضغط على الحوثيين، وإجبارهم على التنازل عن الإعلان الدستوري والالتزام مجدداً بالمبادرة الخليجية وبآليتها التنفيذية وبمخرجات الحوار الوطني التي لا شك تضمن الحفاظ على الدولة اليمنية موحدة ومستقرة.

المراجع:

المراجع العربية:

- أ.ف.ب (2015). السهم الذهبي عملية عسكرية واسعة لتحرير عدن من الحوثيين، متاح على الرابط: **http://www.elwatannews.com.**
- إبراهيم، حسام (2015). أهداف متشابكة: أبعاد الموقف الأمريكي من العمليات العسكرية في اليمن، متاح على الرابط: **http://www.rcssmideast.org/**
- أبو حسين، جمال الدين (2014). تنظيم أنصار الله (الحوثيون).. تكوينه المذهبي ومعاركه السياسية، متاح على الرابط: **http://www.siyassa.org.**
- ابو حوش، عمار، ذبيان، محمد (1989). **مناهج البحث العلمي، اسس واساليب،** عمان: مكتبة المنار.
- أبو طالب، حسن (1994). **الوحدة اليمنية دراسات في عمليات التحول من التشطير إلى الوحدة،** بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- أبو عامود, محمد سعد (2013). خاصرة الجزيرة: الدور الخليجي في الانتقال السياسي في اليمن. **السياسة الدولية**، العدد (192)، أبريل.
- أبو لحوم، سنان (2002). **اليمن: حقائق ووثائق عشتها**، الجزء الثاني. صنعاء: مؤسسة العفيف الثقافية.
- أبوحسين، جمال الدين (2014). تنظيم أنصار الله (الحوثيون). تكوينه المذهبي ومعاركه السياسية"، متاح على الرابط: **http://www.siyassa.org.eg/**
- أحمد، يوسف أحمد (1981). **الدور المصري في اليمن (1962–1967).** القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.

- الأحمدي، عادل، والحجر، الزهر (2006). **التمرد الشيعي في اليمن**. صنعاء: مركز نشوان الحميري للدراسات والنشر.
- الأحمر، عبد الله (2007). **قضايا ومواقف**. صنعاء: الآفاق للطباعة والنشر.
- أخبار الاردن (2015). قيادة التحالف تعلن انتهاء "عاصفة الحزم"، نقلا عن الرابط: **http://www.jornews.com/index**
- أخبار سكاي نيوز عربية (2016. بدء عملية "إعادة الأمل" وانتهاء عاصفة الحزم. متاح على الرابط: **www.skynews.com**.
- إدريس، محمد السعيد (2000). **الأمن الإقليمي للخليج العربي**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- أشتيوى، بثينة (2015)، هل ستكون سلطنة عُمان مفتاح الحل للخلافات السعودية الإيرانية داخل اليمن؟، متاح على الرابط **http://www.sassapost.com**.
- الأشعل، عبد الله (1990). **العلاقات الدولية لمجلس التعاون**. أبو طبي: دار السلاسل.
- آغا، شاهر جمال (1983). **جغرافية اليمن الطبيعية (الشطر الشمالي)**. دمشق: مكتب الأنوار.
- الامارة، لمى خضر (2001). ندوة أمن الخليج العربي وتحديات القرن الحادي والعشرين، بيروت، **مجلة المستقبل العربي**، عدد (266).
- الاهنومي، عبد الرحمن عبدالله (2012). مذكرات ثائر في ساحة التغيير. متاح على الرابط: **http://m.samaa-news.net**.

- أيوب، خليل سامي (2011). موقف الاتحاد الأوروبي من ثورات الربيع العربي. الحوار المتمدن، انظر الموقع الاليكتروني /**http://www.ahewar.org**
- باداود، إبراهيم محمد (2016). الحوثيون.. ومحاولة كسب الوقت!!. صحيفة المدينة، الرياض، العدد: (19496) الخميس 08/09/2016.
- البتول، عبد الفتاح محمد (2007). **خيوط الظلام: عصر الإمامة الزيدية في اليمن 284-1382هـ**. صنعاء: مركز نشوان الحميري للدراسات والنشر.
- البحارنة، حسين محمد (2006). **دول الخليج العربي الحديثة: علاقاتها الدولية وتطور الأوضاع السياسية والقانونية والدستورية فيها**، لبنان: دار الكنوز الادبية.
- بدوى، أحمد موسى (2016). مفاوضات الكويت: إلى أين تتجه الأزمة اليمنية. المركز العربى للبحوث والدراسات، متاح على الرابط **http://www.acrseg.org**
- برنامج الأغذية العالمي (2015). دراسة جديدة تفيد بأن ملايين الأشخاص في اليمن على حافة الجوع، نقلا عن الرابط: **http://ar.wfp.org/news/news**
- **البنك الدولي** (1999). مؤشرات التنمية في العالم.
- بوتشيك، كريستوفر (2010). الحرب في صعدة: من تمرّد محلّي إلى تحدّ وطني، **مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي**, برنامج الشرق الاوسط, العدد 110, نيسان.
- البيان الختامي للدورة الخامسة والثلاثين للمجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، الدوحة-دولة قطر،" موقع الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، 9 ديسمبر 2014.
- البيان الصحفي للمجلس الوزاري للدورة الثانية والثلاثين الاستثنائية،" موقع الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، 10 أبريل 2011

- البيضاني، عبد الرحمن (1991). **مأزق اليمن في صراع الخليج**. القاهرة: دار المعارف.
- **تقارير الأمم المتحدة** (2012). متاح على الرابط، /http://www.ohchr.org/AR.
- **تقرير منظمة الشفافية الدولية**(2015). متاح على الرابط، www.transparency.org.
- جريدة الأهرام (2015). نص طلب الرئيس اليمنى للدول الخليجية بالتدخل العسكرى ضد الحوثيين"، متاح على الرابط التالى**http://www.ahram.org.eg/NewsQ**
- جريدة الغد (2015). تحديات ممتدة تواجه دول مجلس التعاون الخليجي في العام 2015. الجمعة 16 كانون الثاني / يناير 2015.
- الجندي، حسني (1987). **الأمن الاجتماعي والثأر، بحث مقدم للندوة العلمية الأمنية الأولى حول الثأر**، صنعاء: وزارة الداخلية.
- الجهاز المركزي للتخطيط (1989). كتاب الإحصاء السنوي، صنعاء.
- جولوفكايا إيلينا (1994). **التطور السياسي للجمهورية العربية اليمنية 1962-1985**. صنعاء: مركز الدراسات والبحوث اليمني.
- الحبيشي، حسين علي (1992). **اليمن والبحر الأحمر، الموضع والموقع جغرافياً، تاريخياً، اقتصادياً، سياسياً، بحرياً، قانونياً**، بيروت: دار الفكر المعاصر.
- الحسن سبعاوي (1982). **الأمن الجماعي العربي**. بغداد: دائرة الشؤون الثقافية.
- حسن، عبدالباسط (1982). **اصول البحث الاجتماعي**. ط8، القاهرة: مكتبة وهبه.
- الحسن، عمر (2015). مجلس التعاون الخليجي: دواعي التأسيس من وجهة النظر الرسمية. الموقع الالكتروني لمركز الجزيرة للدراسات.**studies.aljazeera.net**

- حسين، عوض (2012). **السمات المشتركة للنظم السياسية العربية**. موقع التجديد العربي الالكتروني www.arabrenewal.info
- الحلوة، محمد إبراهيم (د. ت). **السياسة الخارجية اليمنية في العهد الجمهوري**، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- الحماد، أيمن (2012). وزير المالية يفتتح اجتماعات (مؤتمر المانحين) بتوقيع مذكرات اتفاق مع محافظ المركزي اليمني، موقع صحيفة الرياض، 5 سبتمبر.
- حميد, صالح (2016). تفاصيل شحنات الأسلحة الإيرانية للحوثيين, العربية. متاح على الرابط: **https://www.alarabiya.net**.
- الخطري، عبد الناصر (2015). الوضع في اليمن أعقاب ثورة 11 فبراير 2011م. متاح على الرابط: **http://www.cordoue.ch**.
- الخطيب، أحمد عبد التواب (2014). سيطرة الحوثيين على صنعاء ومخاطر التقسيم والانفصال، متاح على الرابط: **http://alkhabar-berlin.blogspot.com/**
- الخطيب، عبد الكريم علي محمد (1988). **ظاهرة الاستقرار السياسي في الجمهورية العربية اليمنية من 1970-1983**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، القاهرة.
- درع الوطن (2015). الأزمة اليمنية .... الأبعاد والتداعيات الاستراتيجية المحتملة"، متاح على الرابط: **http://www.nationshield.ae/**.
- درع الوطن (2015). الأزمة اليمنية .... الأبعاد والتداعيات الاستراتيجية المحتملة. تنقلا عن الرابط: **http://www.nationshield.ae/home**

- الدسوقي، مراد ابراهيم (1993). البعد العسكري للنزاعات العربية. القاهرة: **مجلة السياسة الدولية**، عدد (111).
- الرديني، فاتك عبد الله، وآخرون (2005). ال**يمن ودول الخليج العربي " دراسة تحليلية توثيقية لعلاقات اليمن بمجلس التعاون لدول الخليج العربي**. صنعاء: دار الكتب.
- رسول، أحمد حبيب (1985). **دراسات في الجغرافيا الاقتصادية والبشرية لليمن (الشطر الشمالي)**. صنعاء: دار الكلمة.
- الرميحي، محمد، والسقاف، فارس (2002). **مستقبل العلاقات اليمنية –الخليجية**. القاهرة: دار الشروق.
- زويلف، مهدي (1998). **الطروانة تحسين ،منهجية البحث البحث العلمي**. عمان: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.
- سالم، سيدي أحمد (2008). العمالة الآسيوية إحصاءات وأرقام. الدوحة، موقع الجزيرة نت **www.aljazeera.net**
- سعيد، بسمة مبارك (2014). **قراءة فى رؤية عُمان لقضيتى التقارب مع ايران و الاتحاد الخليجى** ، مركز الجزيرة للدراسات، متاح على الرابط التالى **:http://www.Studies Aljazeera.net/ar/reports**
- سلامة، معتز (2012). **بحث بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية**. الأهرام، القاهرة.
- سليمان، سلوى (1995). **تطور اقتصاديات الدول المستقبلية للعمالة (دول مجلس التعاون الخليجي)، واحتياجاتها للعمالة الوافدة**، مركز البحوث والدراسات الملاية والاقتصادية.

- الشامي، الصقار، وصلاح الدين، فؤاد عمر (1985). **جغرافية الوطن العربي الكبير**. القاهرة: دار المعارف.
- شفيق، علي (1989). **مجلس التعاون الخليجي من منظور العلاقات الدولية**. بيروت: دار النهظة العربية.
- الصراف، علي (1992). **اليمن الجنوبي: الحياة السياسية من الاستعمار إلى الوحدة**. لندن: رياض الريس للكتب والنشر.
- الصنعاني، عبد الله محمد (2005). **الحرب في صعدة من أول صيحة إلى آخر طلقة**. الجزء الأول. القاهرة: دار الأمل.
- الصنعاني، عبد الله محمد (2006). **الحرب في صعدة: خلفية الفكر الحوثي ومؤشر الاتجاه**. الجزء الثاني. القاهرة: دار الأمل.
- طه، سعد علام (2003). **دراسات في الاقتصاد والتنمية**. دار طيبة للنشر والتوزيع.
- الظاهري، محمد أمين (1995). **الدور السياسي للقبيلة في الجمهورية العربية اليمنية 1962-1990**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، القاهرة.
- عبد الرحيم، إكرام (2002). **التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي**. القاهرة: مكتبة مدبولي.
- عبد الله، محمد حامد (1998). **الاقتصاد الإقليمي – مع التطبيق على الدول العربية**. جامعة الملك سعود.
- عبدالله، جمال (2015). **السياق الجيوسياسى لعاصفة الحزم و مواقف الدول الخليجية منها**، قطر: الجزيرة للدراسات.

- العجمي، ظافر (2011). الوحدة الخليجية: هل أقتربنا أم أبتعدنا عنها 30 عاما، الكويت، جريدة الآن الالكترونية www.alaan.cc
- العجمي، ظافر محمد (2015). **التعاون العسكري الخليجي: إنجازات ملموسة أم نتائج محدودة؟**. الدوحة، مركز الجزيرة للدراسات studies.aljazeera.net
- عرفة، عبد السلام صالح (2002). **المنظمات الدولية والإقليمية**. ليبيا: الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان.
- عصام, أيمن؛ والسعدي, زكريا (2014). ميناء عدن .. بوابة اليمن إلى العالم. متاح على الرابط: **http://www.14october.com/**.
- علوش، ناجي (1986). **الوطن العربي، الجغرافيا الطبيعية والبشرية**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- العواد، محمد عبد العزيز (1992). **التكامل بين دول مجلس التعاون الخليجي النظرية والتطبيق**. الرياض: معهد الدراسات الدبلوماسية.
- العيني، محسن (2001). **خمسون عاماً في الرمال المتحركة**. بيروت: دار النهار للنشر.
- فارع، عبد الواحد محمد (1991). **أهم المفاهيم النظرية للسياسة الخارجية وتطبيقها على السياسة الخارجية للجمهورية اليمنية**، أبحاث سياسية، صنعاء: وزارة الخارجية اليمنية، عدد (6).
- فقيرة، جلال إبراهيم (2003). **اليمن ومجلس التعاون لدول الخليج العربية.. من التأسيس إلى التقارب التدريجي، اليمن والخليج**. صنعاء: المركز اليمني للدراسات الاستراتيجية.

- القاسمي، جاسم بن محمد (1987). **التكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون الخليجي**. دمشق: دار طلاس للنشر.
- القاسمي، خالد بن محمد (1992). **الوحدة اليمنية حاضراً ومستقبلاً**. الشارقة: دار الثقافة العربية.
- القاق، عبدالله محمد (2016). هل تشهد الكويت مصالحة حقيقية بين اليمنيين، جريدة الدستور، العدد 17525 متاح على الرابط/**http://www.addustour.com**.
- قائد، عبد السلام (2016). السلطة الشرعية اليمنية.. والمواقف الوطنية المحرجة للأمم المتحدة (تحليل خاص). نقلا عن الرابط: **http://almawqea.net/news/**
- القطري، عبد الناصر (2015). الوضع في اليمن أعقاب ثورة 11 فبراير 2011م، ورقة مقدمة في الاجتماع الثامن لمنتدى قرطبة الآن، جينيف: مؤسسة قرطبة.
- كروان، أبراهيم (1998). منطقة الخليج على اعتاب الالفية الثالثة، الكويت، **مجلة العربي**. عدد(49).
- كشك، محمد (2011). رؤية دول مجلس التعاون الخليجي للبرنامج النووي الايراني، مختارات ايرانية، العدد62، موقع البينة **www.albaina.net**.
- الكواري، علي خليفة (2002). **الخليج العربي والديمقراطية: نحو رؤية مستقبلية لتعزيز المساعي الديمقراطية**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- الكيالي، عبد الوهاب (1990). **موسوعة السياسة**، ج1، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر.
- لقمان، حمزة علي إبراهيم (د . ت). **تاريخ عدن وجنوب الجزيرة العربية**. بيروت: مطبعة يوسف وفيليب.

- مارك ن. كاتز (1995). **القوى الخارجية والحرب الأهلية في اليمن" في جمال سند السويدي**. ابو ظبي: مركز الإمارات للبحوث والدراسات الاستراتيجية.
- متولي، فهد (2015). الشرق الأوسط: المواقف الدولية والخارجية بعد خمس سنوات من الربيع العربي، online، متاح على الرابط: **/http://fekr-online.com**
- مثنى، علي محمد شاطر، (1999). التضخم الوظيفي والعمالة الفائضة وإعادة هيكلتها في الجمهورية اليمنية، **مجلة كلية التجارة والاقتصاد**، العدد (11) سبتمبر.
- مثنى، علي محمد شاطر، (2002). واقع ومستقبل القوى العاملة في سوق العمل اليمني في ظل المتغيرات المحلية والخارجية (الإقليمية والدولية)، **مجلة الثوابت**، العدد (26).
- مجلس التعاون الخليجي ودوله حقائق وأرقام، مرجع سابق،موقع الجزيرة نت الالكتروني **www.aljazeera.net**
- مجلس التعاون لدول الخليج العربية الأمانة العامة (2015). قطاع شؤون المعلومات، المسيرة والإنجازات.
- محمد, وسام (2013). اليمن عام 2013. موقع المعهد الإخباري، online، متاح على الرابط: **.www.alahednews .com**
- محمد، جمال (2015). **الإمارات العقبة القادمة فى طريق عاصفة الحزم** ، صحيفة التقرير، متاح على الرابط التالى/http://altagreer.wss :
- محمود، أحمد إبراهيم (2002). الإرهاب الجديد الشكل الرئيسي للصراع المسلح في الساحة الدولية، القاهرة، **مجلة السياسة الدولية**، ع (147)، ج (38).
- محمود، شيماء أحمد (2015). سيناريوهات ما بعد التغيير في اليمن: التحول أم الانهيار؟، online، متاح على الرابط: **.http://www.ifriqiyah.com**

- محمود، هدير (2015م). لهذه الأسباب شاركت مصر والسودان وباكستان والمغرب والأردن فى عاصفة الحزم ، المشهد اليمنى
- مخادمة، ذياب (2004). مجلس التعاون العربي... تجربة لم تكتمل، موقع قناة الجزيرة، 3 أكتوبر
- المدني، عبدالله (2015). التدخل الإيراني في اليمن ومآلات الأزمة اليمنية. متاح على الرابط: **https://www.alarabiya.net/ar/politics.**
- المراكبي، عبد المنعم (1998). **دول مجلس التعاون الخليجي، الفجوة بين إمكاناتها الاقتصادية وقدرتها السياسية وأثر ذلك على الأمن القومي العربية**، القاهرة: مكتبة مدبولي.
- مرداد،جميل (2004). **الخليج في عام 2004م**. دبي: مركز الخليج للأبحاث.
- المركز الاقليمي للدراسات الاستراتيجية (2015). عقدة إيران: خيارات دول مجلس التعاون الخليجي تجاه الأزمة اليمنية، متاح على الرابط: **http://alfjeralgaaded.net/new**
- مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية (1998). أمن الخليج في القرن الحادي والعشرين، ط2.
- مركز الخليج العربى للدراسات والبحوث الاستراتيجية (2015). **التقارب السعودى القطرى ومستقبل الدور الإماراتى**، متاح على الرابط http://gulfstudies.info/ar/
- مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية (2003). الاتجاهات الاقتصادية الاستراتيجية 2002، القاهرة.

- مرهون، عبدالجليل زيد (2003). أمن الخليج وخياراته الراهنة، online، متاح على الرابط: **http://www.alriyadh.com**.
- مساعيد، فاطمة (2014). **مستقبل الدور الإقليمى القطرى فى ضوء الثورات العربية بين التراجع والتمدد،** دفاتر السياسة والقانون، العدد (11).
- مصطفى، نصر طه (2013). النشاط الاستخباري الإيراني في اليمن، online، متاح على الرابط: **http://www.algomhoriah.net**.
- مطهر، حسين محمد (2015). **الأهمية الإستراتيجية لليمن و مضيق باب المندب وأطماع الغزاة** ، جريدة الثورة، متاح على الرابط/ **http://www.althawranews.:**
- مطهر، حسين محمد حسين (2008). **الاثار السياسية والاقتصادية والاجتماعية لمناطق التخوم اليمنية – السعودية (2000–2005)**. أطروحة دكتوراه منشورة، مصر: معهد البحوث والدراسات العربية.
- معوض، جلال عبد الله، (1986). **العمالة الآسيوية في أقطار الخليج العربي،** الكويت: مطبوعات مجلس التعاون.
- المقطري، سارة عبد الغفور (2016). الأمم المتحدة ومواقفها الخجولة في الملف اليمني. نقلا عن الرابط: **http://www.althawranews.net/archives/430459**
- منصر، فواز: (2015)، "الجيش اليمني يستعيد السيطرة بالكامل على مطار عدن"، online، متاح على الرابط: **http://www.skynewsarabia.com**.
- المنصوب، طارق احمد (2007). دبلوماسية التنمية في السياسة اليمنية الخارجية، صحيفة 26 ديسمبر، نيسان.

- مهيوب، حسن ردمان محمد (2008). **أبعاد الدور اليمني في تحقيق الأمن والاستقرار في الخليج العربي 1990-2004**، أطروحة دكتوراة منشورة، جامعة أسيوط، مصر.
- موقع الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية (2011). البيان الصحفي للمجلس الوزاري للدورة الثانية والثلاثين الاستثنائية. نقلا عن الرابط:: **https://www.gcc-sg.org**
- موقع البي بي سي (2015). اليمن: قتال عنيف بمحافظة الحجة المجاورة للسعودية، online، متاح على الرابط: **http://www.bbc.com**.
- موقع الجزيرة نت:(2007)."مجلس التعاون الخليجي ودوله حقائق وأرقام" **www.aljazeera.net**
- الموقع الرسمي لحكومة قطر الالكترونية **www.gov.qa**
- الموقع الرسمي للأمم المتحدة **www.un.org**
- الموقع الرسمي للمجلس الاعلى للقضاء القطري **www.sjc.gov.qa**
- الموقع الرسمي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية **www.gcc-sg.org**
- الموقع الرسمي لمنظمة دول مجلس التعاون **www.gcc-sg.org**
- الموقع الرسمي لمنظمة دول مجلس التعاون الخليجي **www.gcc-sg.org**
- الموقع الرسمي لوزارة الداخلية البحرينية **www.bahraincustoms.gov**
- موقع المحيط (2013). الحرب السعودية ضد الحوثيين تفضح التهديدات الإيرانية لأمن الخليج2013. online، متاح على الرابط: **/http://www.moheet.com**.
- الموقع بوست – صنعاء (2016). ثلاث هدن في اليمن... ما الذي اختلف في كل هدنة؟. online، متاح على الرابط: **.http://almawqea.net/news** .

- نايتس، مايكل، والكسندر، ميلو (2015). الجهود الحربية السعودية – الإماراتية في اليمن (الجزء الأول): عملية "السهم الذهبي"، online, متاح على الرابط: http://www.washingtoninstitute.org/ .
- نبذة عن مجلس التعاون لدول الخليج العربية (2004)، صحيفة الوسط البحرينية، العدد(836).
- النظام الاساسي لمجلس التعاون لدول الخليج العربي:الموقع الرسمي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية **www.gcc-sg.org**
- النظام الاساسي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية **www.gcc-sg.org**
- نعمان, مصطفى أحمد (2014). الأقاليم الستة هل تنقذ اليمن من الانهيار؟. الشرق الأوسط, online، متاح على الرابط: **http://aawsat.com.** .
- هادى رئيس لحزب المؤتمر بعد عزل المخلوع (صالح) ، جريدة العرب القطرية ، تم النشر يوم 2015/10/21م ، تم الولوج على الموقع يوم 2016/3/8م ، متاح على الرابط التالى/**http://www.alarab.qa:**
- هاشم، عبده هاشم (2009). مستقبل العلاقات الخليجية – الأمريكية. صحيفة الرياض، الرياض، العدد(14807)
- الهياجنة، عدنان (2004). مجلس التعاون الخليجي..العيش تحت هاجس الأمن. الدوحة، موقع الجزيرة نت **www.aljazeera.net**
- هيئة الإذاعة البريطانية (2016). التحالف بقيادة السعودية "يستهدف مواقع تنظيم القاعدة في اليمن"، متاح على الرابط: **http://www.bbc.com/arabic.**
- **وزارة التخطيط** (2000). الجهاز المركزي للإحصاء، كتاب الإحصاء السنوي.

- **وزارة التخطيط والتعاون الدولي** (2006). اليمن والخليج بين الجغرافيا والمصالح المشتركة، ندوة اندماج اليمن للانضمام في مجلس التعاون لدول الخليج العربية، صنعاء.

المراجع الأجنبية:

- Hussain،Tom (2015). **Pakistan agrees to send ships to block arms shipments to Yemen rebels**. McClatchy Newspapers.
- Ismael, Ismael and Tarequ, Jaquelin, (1986). **Yemen Arab Repulic**. London: Frances Pinfer Publichers.
- Law Bill **(**2016 **) What exactly is the UAE doing fighting a war in Yemen ?,** Middle EAST EYE ,16/3/,it has been entered the site on 22/4/2016, http://www-middleeasteye.net
- Marc Valeri, (2014). **Oman's mediatory efforts in regional crises** , NORWEGIAN PEACE BUILDING RESOURCE CENTER ,Expert Analysis.
- Mona El-Naggar (2015). **Shifting Alliances Play Out Behind Closed Doors in Yemen**. New York Time.
- Prince Rob, (2015). **Yemen: Saudi Arabia's Vietnam**,Foreign policy of focus , http://fpif.org/yemen-saudi-arabias-vietnam
- Rosen ،James (2015). **U.S. stepping up weapons shipments to aid Saudi air campaign over Yemen**. McClatchy.
- Sandwick, John A. (ed.)(1984). **The Gulf Cooperation Counil, Moderation and Stability in an Interdependent World**, (Washington DC, American Arab Affaires Council). Ramazani, R. K.: The Gulf C
- the New York Times: (2011). Protests and Strikes Grow in Yemen as Deal on Ouster Advances", **http://goo.gl/w8q8Fi.**

- Trager Eric,**Egypt’s Yemen Campaign**, the Washington Institute ,27/3/2015 ,it has been entered on the site on 27/4/2016, **/http://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/**
- Yemen's GCC Initiative (2011). Cosmetic or Comprehensive Change?. alakhbar English, **http://is.gd/FZABf0**,